وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــــــــامعة كـــــــــــربلاء

كـــــــــــلية الادارة والاقتـــــــصاد

قســـم العلوم المالية والمصـــــرفية

دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد المالي

((دراسة تحليلية لعينة من العاملين في المصارف الحكومية والأهلية في محافظة كربلاء المقدسة))

بحث مقدم الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في علوم المالية والمصرفية

تتقدم به الطالبة

أمل محمد عبد الوهاب

بإشراف

أ . م . د . جنان مهدي شهيد الدهان

2022 م 1443 هـ

((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۞ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ))

(البقرة 31-32)

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

- الى من ضحى بنفسه من اجل الوطن ..... شهداء العراق

- الى رمز المشاعر الصادقة والنبع الصافي للكرم .....والدي ووالدتي العزيزين

- الى اقرب الناس الى قلبي .....اخوتي وأخواتي

- الى من علموني أبجديات العلم والمعرفة ولهم الفضل.....أساتذتي

- الى كل من يتمنى لي الخير ووقف بجانبي وشجعني ساندني طول فترة الدراسة وإنجاز البحث .....

الباحثة

شكر وثناء

ابتدأ شكري أولاً وقبل كل شي لخالقي الذي ألهمني الصبر والجد وأعطاني القدرة والرغبة في إتمام هذه الدراسة بالرغم من كل العقبات فله الحمد والشكر وأخيراً والصلاة والسلام على أشرف الخلق (محمد وال بيته الطيبين الطاهرين).

أود إنَّ أعرب عن خالص تقديري وأعمق امتناني للمشرفة **(أ. م. د جنان مهدي الدهان)** لمتابعتها العلمية خلال مدة إعداد هذا البحث سائلةً الله العلّي القدير إنَّ يحفظها وينعم عليها بالصحة والعافية وان يوفقها في مسيرتها المعطاء لرفد العلم وتقديم أجيال من الباحثين انه سميع بصير.

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة البحث ولما سيبدوه من ملاحظات قيمة تساهم في أغناء البحث وشكري وتقديري الى كل من المقوم العلمي والمصحح اللغوي لبذلهم الجهد الكبير من اجل أخراج البحث بشكله النهائي.

وأقدم شكري إلى جميع أساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرف لما بذلوه من جهد كبير في تعزيز الرصانة العلمية كما أشكر السيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية كما يسرني إنَّ اشكر معاون الشؤون العلمية والإدارية و السادة المحكمين وأود تقديم شكري إلى موظفين قسم الرقابة المالية في جميع المصارف التي طبقت العينة فيها .

ولا يسعني إلا إنَّ أقدم الشكر والتقدير الى **(م.م. شيماء شاكر)** لمساعدتي في انجاز هذا البحث وأتوجه بامتناني العميق إلى عائلتي التي كانت دائماً موجودة من أجلي كلما احتجت إليها لتشجيع الذي قدموه لي لإبقائي مستمراً وحبهم لتشجيعي الذي لا ينتهي.

عرفاناً بالجميل أتقدم بالشكر وتقدير لكل من قدم لي عوناً أو آزرني بكلمة طيبة في مرحلة إعداد البحث وأستميح عذراً من فأتني ذكرهم سائلاً الله عز وجل إنَّ يجزيهم عني خير الجزاء

الباحثة

المستخلص

هدف هذا البحث الى بيان اثر الرقابة المالية للحدّ من الفساد المالي ومدى كفاءة الأنظمة والقوانين والتشريعات الصادرة من ديوان الرقابة المالية و تقديم بعض المقترحات لتفعيل دور الرقابة المالية وبيان مدى التزام المدققين بأبعاد الرقابة المالية لتحقيق هدفها وهو الحد من الفساد المالي .

تكونَّ مجتمع البحث من بعض المصارف الحكومية والأهلية العراقية وهي (مصرف الرافدين مصرف الرشيد ومصرف التنمية الدولي ومصرف بغداد الأهلي العراقي ومصرف بابل ومصرف الخليج التجاري ومصرف المتحدة) أما عينة البحث فقد شملت المديرين الماليين والمحاسبين وأعضاء لجان التدقيق و المدققين الداخليين العاملين في هذه المصارف حيث وزعت 120 استمارة استبيان واسترجعت 110 استمارة وكانت الصالحة 100 استمارة . ولتحقيق أهداف البحث أستُخدِمَ المنهج الوصفي التحليلي إضافة الى استخدام تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط و نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات البحث .

وتوصلت الباحثة الى مجموعه من النتائج أبرزها وجود علاقة تأثير ذي دلالة إحصائية بين أبعاد الرقابة المالية (الاستقلالية والكفاءة المهنية والاخلاق المهنية والرقابة في الجودة وتحسين وترشيد وتطبيق الالتزامات وتحقيق رقابة مسؤولة) ومؤشرات الفساد المالي (مؤشر دافعي الرشوة مؤشر مدركات الفساد مؤشر المركب للحاكمية مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية) وأن تمسك الموظفين بالكفاءة والأخلاق المهنية في عملهم من أهم الوسائل للحد من الفساد المالي.
وفي ضوء نتائج البحث أوصت الباحثة بتعزيز دور وفاعلية الرقابة المالية بأبعادها واستمرارية العمل بها في المصارف عينة البحث وضرورة إدخال التعديلات على التشريعات والقوانين والأنظمة والمحافظة على الاستقلالية لموظفي الرقابة المالية بوضع ضوابط ومحددات التي تضمن ذلك للكشف عن حالات الفساد المالي .

الكلمات المفتاحية
(الرقابة المالية – الفساد المالي)

قائمة المحتويات

التسلسل	الموضوع	الصفحة
1	الآية	
2	الإهداء	أ
3	شكر وثناء	ب
4	المستخلص	ج
5	قائمة المحتويات	د
6	قائمة الجداول	هـ
7	قائمة الأشكال	و
8	المقدمة	1
9	الفصل الاول : منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة	15-2
10	المبحث الاول : منهجية البحث	7-3
11	المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة	15-8
12	الفصل الثاني : الإطار النظري للرقابة المالية والفساد المالي	38-16
13	المبحث الاول: الرقابة المالية	24-17
14	المبحث الثاني : الفساد المالي	34-25
15	المبحث الثالث : العلاقة بين الرقابة المالي ومكافحة الفساد المالي	38-35
16	الفصل الثالث الإطار العملي للبحث	64-39
17	المبحث الاول : التحليل الوصفي لمحاور البحث	58-40
18	المبحث الثاني : اختبار الفرضيات	64-58
19	الفصل الرابع: الاستنتاجات و التوصيات	67-65
20	الاستنتاجات	66
21	التوصيات	67
22	المصادر	76-68
23	الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	عينة البحث والاستبيانات الموزعة على المصارف عينة البحث	6
2	مفهوم الرقابة حسب أراء بعض الباحثين	18-17
3	مفهوم الرقابة المالية حسب أراء بعض الباحثين	22-21
4	مفهوم الفساد المالي حسب أراء بعض الباحثين	26-25
5	أنواع الفساد	29-28
6	دافعي الرشوة	33
7	الفساد في العراق وترتيبه على الصعيد العالمي	37
8	عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة	40
9	توزيع عينة البحث حسب النوع الاجتماعي	41
10	وصف عينة البحث حسب الفئة العمرية	41
11	وصف العينة حسب المؤهل العلمي	42
12	وصف عينة البحث حسب سنوات الخدمة	42
13	وصف العينة حسب العنوان الوظيفي	43
14	وصف عينة البحث حسب التخصص	43
15	معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الاستبيان	45
16	المقاييس المستخدمة في البحث مع قيم (Cronbach alpha)	46
17	ترميز مقياس الرقابة المالية	47
18	وصف آراء عينة البحث حول الرقابة المالية وتشخيصها	49-47
19	ترميز مقياس الحد من الفساد المالية	53
20	وصف آراء عينة البحث حول الفساد المالي وتشخيصها	55-54
21	مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث	59
22	تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الرقابة المالية X في الحد من الفساد المالي Y	61
23	تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير أبعاد الرقابة المالية X في الحد من الفساد المالي Y	63-62

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	يوضح المخطط البحث الافتراضي	**5**

المقدمة

اهتمت الدول منذ أقدم العصور بتنظيم الرقابة على الأموال التي تعود ملكيتها إليها، بهدف الحفاظ على تلك الأموال من العبث والضياع والتأكد من صرفها على الأوجه التي خصصت من أجلها ، ويرى الكثير منهم إنَّ الرقابة أمر طبيعي في أي مجتمع إنساني، لأنها تضع الضوابط لكل تصرف. والرقابة المالية كغيرها من أنواع الرقابات لها دور رئيس في تنظيم المجتمعات ومؤسساته والحد من الفساد المالي جزءاً من الإدارة المالية للدولة والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات المحاسبية والتدقيقية في مجال الأداء والعلاقات المالية وقضاء على الفساد ، عن طريق نظام متكامل للمعلومات المالية والسلوكية ومن أجل رفع مستوى الأداء المالي للدولة عبر المراجعة المستمرة للنتائج المالية لأعمالها، ومقارنتها مع النتائج المرغوب بها، وتحليل الأسباب، ومعرفة المعوقات التي حالت دون تطابق النتائج الفعلية مع النتائج المستهدفة، واكتشاف الأخطاء والانحرافات، وتحديد المسؤوليات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح مسارات الأداء المالي وتجنب الوقوع في الأخطاء مستقبلاً عن طريق القوانين والأنظمة والتعليمات الرقابية التي تهدف الى الالتزام بقواعد السلوك المهني والأخلاقي بالشكل الذي يساعد على اكتشاف الأخطاء قبل وقوعها أو إثناء ارتكابها والعمل على تصحيحها والحد من حالات الغش والتزوير والتلاعب المالي في الأصول والمستندات المصرفية .

وسيتناول الجانب النظري من البحث المتغيرين المذكورين وهما الرقابة المالية والفساد المالي، ثم نخص الجانب العملي للبحث والعلاقة بين الرقابة المالية والفساد المالي حيث طبق على عدد من المصارف التي تمارس الرقابة المالية .

ولتحقيق أهداف البحث فقد قسم على أربعة فصول وكما يأتي :-

الفصل الاول (منهجية البحث وبعض من الدراسات السابقة) يتضمن الفصل الاول منهجية البحث ويتمثل في مشكلة وأهمية وأهداف وفرضيات معلومات خاصة بمتغيرات البحث أما المبحث الثاني يتضمن الدراسات السابقة المتعلقة بالبحث.

الفصل الثاني (الجانب النظري) ويتضمن المبحث الاول الرقابة المالية والمبحث الثاني الفساد المالي والمبحث الثالث العلاقة بين الرقابة المالية ومكافحة الفساد المالي .

الفصل الثالث (الجانب العملي) المبحث الاول التحليل الوصفي لمحاور البحث ، والمبحث الثاني اختبار الفرضيات

الفصل الرابع (الاستنتاجات والتوصيات) التي توصلت إليها الباحثة .

الفصل الأول

- ✓المبحث الأول // منهجية البحث
- ✓المبحث الثاني // بعض الدراسات السابقة

الفصل الاول

منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول

منهجية البحث :

توطئة

يتضمن هذا المبحث تحديد منهجية البحث في ضوء استعراض أهم فقراته وهي (مشكلة البحث أهمية البحث، أهداف البحث، فرضيات البحث، مخطط الفرضي للبحث، وصف عينة البحث، حدود البحث، وسائل جمع البيانات، الأساليب الإحصائية المستخدمة) وعلى النحو الآتي:

أولا: - مشكلة البحث

يواجه العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص ظاهرة خطيرة بشكل كبير أشبه بالفايروس إلا وهي الفساد المالي وتعد هذه الظاهرة هي الأخطر على العراق من الحروب التي مر بها لما لها من اثأر سياسية واقتصادية واجتماعية سلبية. فقد قامت العديد من الجهات والهيئات الحكومية بتنظيم عمل المصارف والرقابة عليها وعلى أدائها المالي بوضع القوانين والأنظمة والتعليمات الرقابية التي تهدف الى الالتزام بقواعد السلوك المهني والأخلاقي بالشكل الذي يساعد على الحد من اكتشاف الأخطاء قبل وقوعها أو إثناء ارتكابها والعمل على تصحيحها والحد من حالات الغش والتزوير والتلاعب المالي في الأصول والمستندات المصرفية، لذا فإن مشكلة هذا البحث تنصب على التساؤلات الآتية :

1. هل تؤدي الرقابة المالية دورها في الحد من الفساد المالي للمصارف بالقوانين والتشريعات والأنظمة التي تفرضها؟
2. ما مستوى ارتباط أبعاد الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي في المصارف عينة البحث؟
3. ما مستوى تأثير الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي في المصارف عينة البحث؟
4. هل تتوفر لموظفين الرقابة الاستقلالية الكاملة والأخلاق المهنية للحد من الفساد المالي؟

ثانيا:- أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من تسليط الضوء والتأكيد على ضرورة بناء نظام رقابة فاعل وشامل والمحافظة على تفعيل سلسلته الإجرائية بشكل مستمر مع إلزام العاملين بالإجراءات وقواعد المهنة بالتدقيق والرقابة الداخلية والخارجية فضلاً عن المحاسبة القضائية، إذ إنَّ المحاسبة والتدقيق يعدان أساس القوانين الخاصة في الحد من الفساد المالي.

ثالثاً:- أهداف البحث

يهدف البحث الى:-

1. تسليط الضوء على المفاهيم النظرية الخاصة للرقابة المالية والفساد المالي.
2. بيان دور الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي ومدى كفاءة الأنظمة والقوانين والتشريعات الصادرة من ديوان الرقابة المالية للحد من الفساد المالي.
3. تقديم بعض المقترحات لتفعيل دور الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي.
4. بيان مدى التزام المدققين بأبعاد الرقابة المالية.
5. تحديد علاقات الارتباط والأثر بين الرقابة المالية والحد من ظاهرة الفساد المالي من وجهة نظر أفراد العينة للمصارف المبحوثة.
6. مدى التزام المصارف عينة البحث بتعليمات البنك المركزي وتنفيذ توصيات لجنة بازل III.

رابعاً:- فرضيات البحث

استند البحث على الفرضيات الآتية :

❖ **الفرضية الرئيسة الأولى: -لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين أبعاد الرقابة المالية وأبعاد الفساد المالي .**

وتتفرع من هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية وكما مبين في ما يأتي :-

أ. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أبعاد الرقابة المالية ودافعي الرشوة.

ب. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أبعاد الرقابة المالية ومدركات الفساد.

ج. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أبعاد الرقابة المالية والحوكمة.

د. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أبعاد الرقابة المالية والدليل الدولي للمخاطرة القطرية.

❖ **لا توجد الفرضية الرئيسة الثانية: -لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للرقابة المالية في الحد من الفساد المالي.**

وتتفرع من هذه الفرضية ستة فرضيات فرعية وكما مبين في ما يأتي :-

أ. الفرضية الفرعية الأولى: -لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للاستقلالية في الحد من الفساد المالي.

ب. الفرضية الفرعية الثانية: -لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للكفاءة المهنية في الحد من الفساد المالي.

ج. الفرضية الفرعية الثالثة: -لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للأخلاق المهنية في الحد من الفساد المالي.

د. الفرضية الفرعية الرابعة: -لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لرقابة الجودة في الحد من الفساد المالي.

ه. الفرضية الفرعية الخامسة: -لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتحسين وترشيد الأداء في الحد من الفساد المالي.

و. الفرضية الفرعية السادسة: -لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية في الحد من الفساد المالي.

❖ **الفرضية الرئيسة الثالثة: -لا يوجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد الرقابة المالية في الفساد المالي .**

خامساً:- مخطط البحث الفرضي

إنَّ المعالجة المنهجية لمشكلة البحث في ضوء إطارها النظري تستلزم تصميم أُنموذج فرضي والذي يشير إلى وجود علاقة بين الرقابة المالية ودورها في الحد من الفساد المالي. لقد اعتمد البحث في تصميمها للأُنموذج على أبعاد الرقابة المالية وهي تمثل المتغير المستقل، والحد من الفساد المالي والذي يمثل المتغير التابع. والشكل (1) يبيّن أُنموذج البحث الفرضي:-

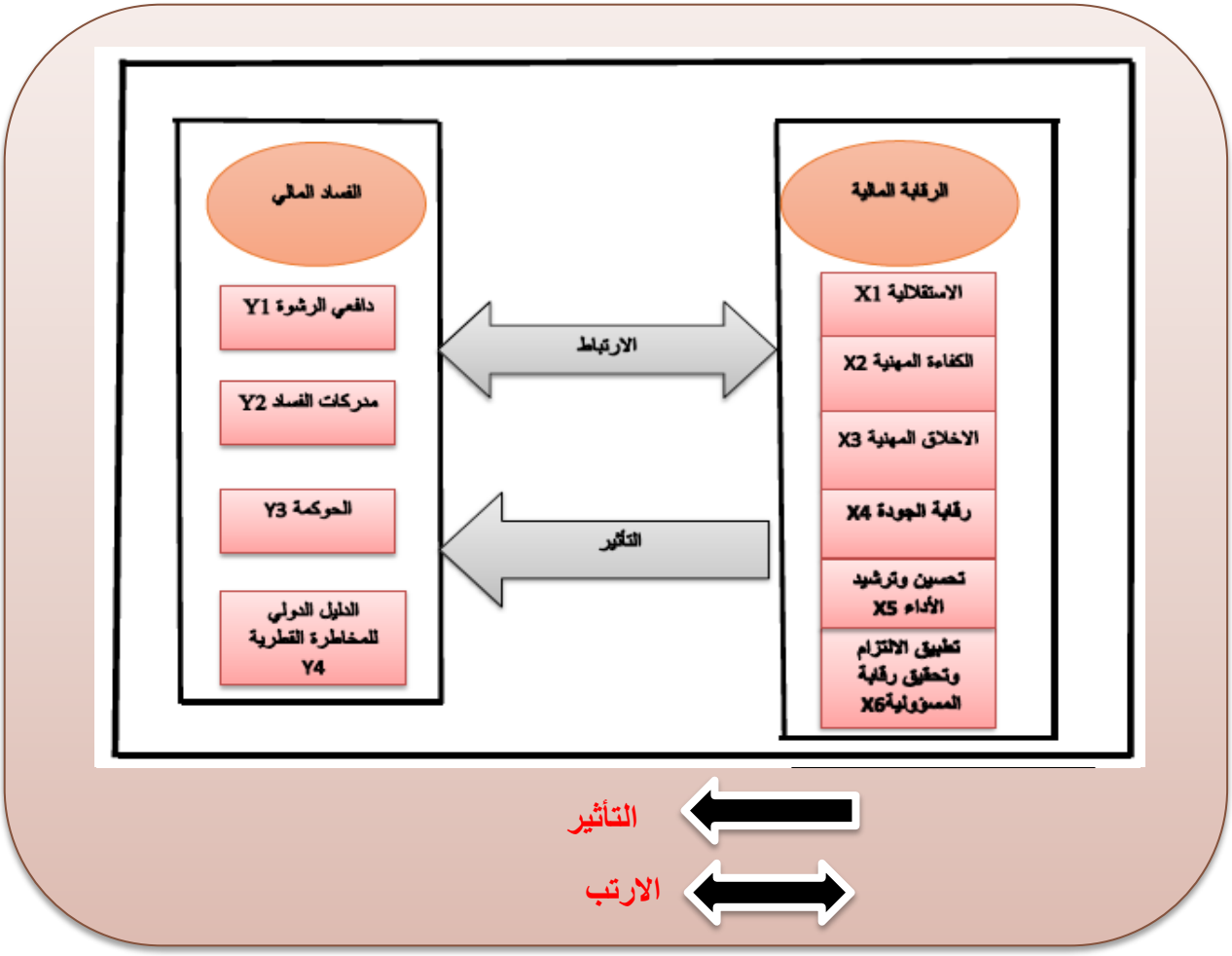

المصدر: اعداد الباحثة **شكل رقم (1) يوضح مخطط البحث الافتراضي**

سادساً:- وصف عينة البحث

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في تناول متغيرات البحث، اذ يتناول البحث قسم الرقابة والتدقيق في المصارف الحكومية والمصارف الأهلية الخاصة بمتغير الرقابة المالية، وقد تم اختيار عينة من الموظفين العاملين في تلك المصارف ، وقد بلغ حجم العينة (100) موظف والجدول (1) يبين أسماء المصارف العراقية ونسب توزيع الاستبانة:-

الجدول (1) عينة البحث والاستبانات الموزعة على المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المعادة	نسبة الاسترجاع
1	الرافدين	15	12	%10
2	الرشيد	15	12	%10
3	التنمية الدولي	15	13	%10.833
4	بغداد	15	11	%9.167
5	الأهلي العراقي	15	14	%11.667
6	بابل	15	11	%9.167
7	الخليج التجاري	15	13	%10.833
8	المتحد	15	14	%11.667
المجموع		120	100	%83.333

المصدر: اعداد الباحثة

سابعاً:- حدود البحث

- **الحدود الزمانية:-** تمثلت في مدة أعداد البحث من (1 / 2021/11) ولغاية (2022/2/1) وهي المدة المتمثلة ببداية المقابلات الميدانية والاستطلاع في المصارف ولغاية استكمال التحليل الإحصائي وتضمنت جمع بيانات البحث النظرية والميدانية ومرحلة توزيع استمارات الاستبيان على مفردات عينة البحث وتفريغها وتحليلها للوصول إلى نتائج علمية.
- **الحدود المكانية: -**تمثلت عينة البحث في الموظفين العاملين في قسم الرقابة والتدقيق لمصارف (الرافدين، الرشيد، التنمية الدولي، بغداد، الأهلي العراقي، بابل، الخليج التجاري، المتحد) أذ بلغ حجم العينة (100).

ثامناً:- أساليب جمع البيانات

بسبب تنوع البيانات والمعلومات المطلوبة لتحقيق أهداف البحث من جهة وتعدد أساليب ومصادر الحصول عليها من جهة أخرى، تطلب الأمر استخدام أكثر من أداة لان هذه الأدوات تمثل الوسيلة التي أستُخدِمَ المتراكم المعرفي والنظري المتاح فيما يتعلق بالجانب النظري لمتغيرات البحث وكذلك استطلاع آراء مجتمع البحث بخصوص مستوى تشخيصها لهذه المتغيرات ارتفاعا أو انخفاضا ويمكن حصر هذه الأساليب والوسائل بالآتي:

❖ **الإطار ألمفاهيمي** لقد اعتمدت الباحثة في الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالجانب النظري على المتوافر والمتاح من المصادر العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث وهي الكتب، والدوريات، والبحوث، والرسائل والاطاريح، وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) والتي استطاع الباحث من طريق بناء الخلفية النظرية للبحث.

❖ **الإطار العملي**

في إطار الجانب العملي اعتمد البحث على أسلوبين في جمع البيانات والمعلومات التي تخدم الأغراض الأساسية للبحث، وهي:

1. الزيارات الرسمية والاستقصائية والمقابلات الشخصية.
2. استمارة الاستبانة: تعد هذه الاستمارة أداة البحث الرئيسة لأنها تلائم كثير من البحوث والدراسات الوصفية لقد اهتمت استمارة الاستبانة الخاصة بهذا البحث عن طريق مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث للحصول على المقاييس، والاطلاع على عدد من البحوث والدوريات والرسائل الماجستير و الدكتوراه المتعلقة بالموضوع، و قد اعتمدت الباحثة في الجانب العملي على مقياس ليكرت الخماسي الذي يصف مستوى الاستجابات المتوقعة البديلة بصدد كل فقرة من فقرات المقياس ، إذ أعطيت الخيارات: (اتفق بشدة،اتفق،محايد،لا اتفق،لا اتفق بشدة) الدرجات (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب.

تاسعاً:- الأدوات الإحصائية المستخدمة

اعُتمِدَت مجموعة من الأساليب الإحصائية واختبار الفرضيات وقياسها بمساعدة البرنامج (SPSS v_{21})و (Microsoft Excel 10) وهي كالأتي :-

1. النسبة المئوية: هي عبارة عن استخراج البيانات بشكل نسبة مئوية.
2. معامل كرونباخ ألفا : هو اختبار معامل الثبات لمتغيرات البحث .
3. الانحراف المعياري (SD) : لبيان التشتت في أجوبة عينة البحث .
4. التباين: هي طريقة المعرفة أذا كانت نتائج الاستطلاع او التجربة مهمة .
5. الوسط الحسابي الموزون (WX): تحديد مستوى اجوبة افراد العينة اتجاه متغيرات البحث .
6. معامل ارتباط بيرسون (R) : التاكيد من الاتساق الداخلي في اجوبة عينة البحث .
7. نموذج الانحدار الخطي البسيط: لتحديد قياس قوة الارتباط بين المتغيرات .
8. نموذج الانحدار المتعدد: هو عبارة عن انحدار المتغير التابع y على العديد من المتغير المستقل x1,x2,
9. معامل التحديد (R2) : يبين مقدار التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والذي يمكن تفسيرها وتحليلها من خلال المتغير المستقل .
10. اختبار (F) : هو اختبار إحصائي يستخدم لمقارنة المتوسطات .
11. معامل الاختلاف (CV) : عرض نتائج التحليل الإحصائي ووصفها وتشخيصها لمتغيرات البحث .

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة:-

توطئة

إنَّ هذا المبحث يهدف الى عرض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بمتغيرات البحث وتصنيفها لغرض الإفادة منها و تعزيز الجانب النظري والعملي للبحث الحالي وسوف نقوم بتسليط الضوء على الجوانب التي تتولى الرقابة المالية والفساد المالي وتحديد موقع البحث الحالي بين هذه الدراسات :

أولاً : الدراسات العربية والأجنبية الخاصة بمتغير الرقابة المالية :

1- (أحمد : 2015

عنوان البحث	**دور الرقابة المالية الاتحادي في تقويم اداء المصارف العامة دراسة تطبيقية في مصرفي الرافدين والصناعي**
عينة البحث	دراسة الحالة في مصرفي الرافدين والصناعي.
هدف البحث	هدف البحث الى تحديد فاعلية أجهزة الرقابة على الأداء المصرف التي تمارسه أنظمة الرقابة الخارجية في اختيار فحص الأنظمة المصرفية للتأكد من كفاءة العمل فيها ومدى تطوير الأساليب الرقابية التي تستخدم في المصارف ورفع مستوى الرقابة الخارجية على اداء المصارف العامة واخذ الحذر من المخاطر المصرفية.
الأساليب المستخدمة	أستُخدِمَ الأسلوب الوصفي التحليلي.
أهم الاستنتاجات	إنَّ تقويم الأداء يساعد في بيان قدرة المصارف في استخدام الموارد المتاحة لديها وكذلك يساعد في كشف الخلل والضعف وإيجاد الحلول المناسبة لها كما أنَّ المدقق الخارجي عليه تزويد أدارة المصرف بالتقارير التي تساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة.
أهم التوصيات	1-ضرورة معرفة موظفي الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في المصارف بالقوانين والأنظمة والتعميمات واللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي العراقي وذلك لتجنب الأخطاء. 2-يجب على وحدة مراقب الامتثال والرقابة الداخلية الالتزام والتأكيد على رفع تقارير دورية الى الادارة العليا في المصرف حول الانحرافات.
وجه التشابه	كلا الدراستين طبقت في المصارف العراقية
وجه الاختلاف	كان البحث في دراسة دور الرقابة المالية الاتحادي في تقويم اداء المصارف أما دراستنا الحالية هي دراسة مدى تأثير الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي.

2-(سفر ، حمد: 2021

عنوان الدارسة	**تقييم الرقابة والحوكمة في نجاح المصارف العراقية في ظل التوجهات الإصلاحية**
عينة الدارسة	أستُخدِمَ الباحثون عينة من المصارف التقليدية والإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها 23 مصرف للمدة 2015-2017.
هدف الدارسة	تقييم المصارف العراقية التقليدية والإسلامية ومدى نجاحها بعد عام 2003.
الأساليب مستخدمة	أسْتُخدِمَ نموذج Camels لتقييم المصارف العراقية.
أهم الاستنتاجات	إنَّ مواجهة متطلبات التغيير فان الإطار التشريعي للحوكمة والرقابة المصرفية جاءت متوافقة لما تتطلبه هذه المرحلة التي تعكس أثارها في الادارة المالية الكفؤة وتحقق الأداء العالي والتخلص من الأزمات المالية والإعسار من اجل المساهمة في بناء مؤسسة مالية قوية ووفقا لمتطلبات التحرير المالي وعولمة المال.
أهم التوصيات	إنَّ المصارف العراقية تتبنى عدة أدوات وطرق حسابية سواء لقياس كفاءة الأداء المالي أو لتحديد مستويات الفشل الذي قد تتعرض له المصارف مما يجعل المصرف على يقين من معرفته المالية وهو شرط اساسي لرفع كفاءة الشركات المدرجة وكذلك فان البنك المركزي يسعى إلى تنظيم دورات تدريبية مكثفة في مجال الأساليب الكمية المتقدمة.
وجه التشابه	كلا الدراستين طبقت في المصارف العراقية.
وجه الاختلاف	كان البحث في دراسة تقييم الرقابة والحوكمة في نجاح المصارف العراقية أما دراستنا الحالية هي دراسة مدى تأثير الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي.

3- (Prempeh and others:2015)

عنوان البحث	**Assessment of financial control practices in Polytechnics in Ghana** **تقييم ممارسات الرقابة المالية في الفنون التطبيقية في غانا**
عينة البحث	دراسة حالة لعينة من (50) موظف في كلية سونياني للفنون التطبيقية في غانا.

هدف البحث	يهدف البحث الى: - 1- تقييم أنظمة الرقابة المالية في البوليتكنيك في غانا واقتراح طرق لتحسينها. 2- إنَّ أنظمة الرقابة المالية تساعد المنظمات على تحقيق أهدافها وتعزيز الكفاءة وتقليل مخاطر الخسارة والمساعدة في ضمان موثوقية البيانات المالية.
الأساليب المستخدمة	أسْتُخدِمَ التحليل الإحصائي الوصفي عن طريق البرامجSPSS و Microsoft Excel.
أهم الاستنتاجات	تستنتج الدراسة الى إنَّ الالتزام بالضوابط المالية لها تأثير على الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد المالية. وان الضوابط المالية تتضمن إجراءات بشريه وهي إدخال أخطاء محتملة في المعالجة أو القوانين. ويمكن تجاوز الرقابة الداخلية عن طريق التآمر بين الموظفين أو الضغط على الرؤساء أو الإدارة.
أهم التوصيات	تضمن الادارة المراقبة المنظمة لأنشطة الرقابة الداخلية في الأقسام المختلفة من اجل الكشف الفساد التي يدور في المنظمات وإساءة استخدام المنصب من قبل أي موظف.
وجه التشابه	كلا الدراستين اهتمت بدراسة الرقابة المالية كمتغير مستقل.
وجه الاختلاف	طبقت الدراسة في كلية سونياني للفنون التطبيقية في غانا بخلاف البحث الحالي طبق في المصارف الحكومية والأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

4-(Ghandour:2017)

عنوان الدراسة	**The Role Of Banking Supervision In Achieving The Objectives Of Monetary Policy** **دور الرقابة المصرفية في تحقيق أهداف السياسة النقدية**
عينة الدراسة	دراسة البنك المركزي السوري للمدة (2001 - 2010).
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة على التعرف على أهمية الرقابة على القطاع المصرفي من أجل الحفاظ على استقرار وكفاءة النظام المصرفي. وذلك من اجل الوصول إلى قطاع مصرفي آمن ومستقر يحفظ حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة وتحقيق أهدافها.
الأساليب المستخدمة	أسْتُخدِمَ الأسلوب الوصفي التحليلي واستخدام حزمة من البرامج الإحصائية كالـ (SPSS) و (OLS).

أهم الاستنتاجات	إنَّ إنشاء نظام مصرفي كفؤ قادر على تحقيق أهداف السياسة النقدية وضمان استقرار النظام المصرفي فهو يتطلب وجود نظام رقابي فعال وإجراءات فاعلة على القطاع المصرفي وذلك إلى تحقيق كفاءة النظام المصرفي. .
أهم التوصيات	1-على الجهات الرقابية القيام بمراجعة القرارات، والتأكد من استمرار فاعلية هذه القرارات ، وضمان تطبيقها بالشكل الأمثل، بما يساعد على تقوية القطاع المصرفي في سورية. 2- يجب متابعة تطوير عملية الرقابة المصرفية عن طريق التزام مصرف سوريا المركزي بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة، وصولاً إلى التنفيذ الكامل لضمان الحفاظ على نظام سليم وفعال. 3- تعزيز استقلالية البنك المركزي السوري وحل التشابكات بين السياسات المالية والنقدية.
وجه التشابه	كلا الدراستين تدرس الرقابة المالية في المصارف.
وجه الاختلاف	يتركز موضوع البحث حول سعر الصرف والسياسة النقدية وعدم الخوض في المجالات الرقابية الأخرى بصورة دقيقة.

ثانياً: الدراسات العربية والأجنبية الخاصة بمتغير الفساد المالي

1–(الأسدي: 2019)

عنوان الدراسة	**دور التقنيات والمعلومات في وضع استراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي في العراق**
عينة الدراسة	الفساد الإداري والمالي في دوائر الحكومية في محافظه بابل
هداف الدراسة	1-هدفت الى الخوض بغمار تقانة المعلومات عن طريق التعرف على مفهومها وأساليبها وقدراتها فضلا عن التعرف على ظاهرة خطيرة وواسعة الانتشار لها تأثيرا كبيرا في المجتمع العراقي وهي الظاهرة الفساد المالي 2- مدى دور تقانة المعلومات للحد من ظاهرة الفساد ومدى كفاءة النظم المتبعة في أجهزة الدولة للحد منها ومن أثارة ووضع الحلول المناسبة للمشاكل .
أساليب التحليل	أسْتُخدِمَ الأساليب الإحصائية ووفقا لبرنامج (SSPS)

أهم الاستنتاجات	تستنتج الدراسة إنَّ ظاهرة الفساد الإداري والمالي بالإمكان معالجتها والحد منها باستخدام عدد من الاستراتيجيات والتي تعد عاملاً أساسيا في رفع كفاءة استغلال الموارد المادية والبشرية وتحقيق الأهداف التنموية ودفعت المصارف الاهتمام بتقانة المعلومات واستخدام معلومات تسهم في الحد من الفساد المالي عن طريق خدمات مقدمة الى الزبائن
أهم التوصيات	1- ضرورة قيام دورات وندوات توعوية للموظفين بين الآثار السلبية الفساد المالي وطرق القضاء عليها . 2- ضرورة وضع رادع بحق مرتكبي جرائم الفساد في المجتمع 3- إنَّ عملية الرقابة لا يمكنها القضاء على الفساد بشكل تام ولكن الحد منه
وجه التشابه	اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الحد من الفساد المالي في مؤسسات الدولة
وجه الاختلاف	كان البحث في دراسة تطبيق العينة في الدوائر الحكومية في محافظه بابل أما دراستنا الحالية طبقت عينت الدراسة في المصارف الاهلية والحكومية في العراق

2-(أحميدة : 2020)

عنوان الدراسة	**العوامل المفسرة لضعف دور لجان المراجعة في الحد من الفساد الإداري والمالي**
عينة الدراسة	المصارف التجارية الليبية المدرجة في السوق المال الليبي
أهداف الدراسة	1-هدفت هذه الدراسة لمعرفه العوامل التي تفسر ضعف دور لجان المراجعة في الحد من الفساد الإداري والمالي في المصارف التجارية الليبية في سوق المال الليبي وبما يسهم معالجة ذلك 2- الهدف الأساسي جعل لجان المراجعة تتمتع باستقلالية كافيه في المصارف الليبية وعدم تحيز أشخاص لتقليل من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المصارف
الأساليب مستخدمة	أسْتخدِامَ الأساليب الإحصائية اختبار كرونباخ ألفاCronbach Alpha والتوزيع النسبي و اختبار ولكوكسون حول متوسط (Wilcox on-test) و اختبار Zحول المتوسط .

أهم الاستنتاجات	1-ضعف تأهيل أعضاء لجان المراجعة وقله خبرتهم لا يمتلكون أعضاء اللجان المعرفة التامة بتعليمات مصارف ليبيا المركزي ولا يتوفر لدى اللجان قدره في فهم القضايا المتعلقة بالفساد الإداري والمالي وليس لديهم فهم لعمل أهداف اللجان المراجعة ومسؤولياتها. 2- قصور التشريعات المنظمة لدى لجان المراجعة لا تتوفر قوانين وتشريعات منظمه للعمل للجان المراجعة معتمده في ذلك على مجلس أداره المصرف في تحديد الأهداف والاختصاصات والمسؤوليات لمجال عمل لجان المراجعة بحيث لا يقوم المصرف الليبي المركزي بوضع دليل إرشادات تفصل حول عمل لجان المراجعة وذلك بسبب ضعف وإنعدام الحماية القانونية لدى أعضاء لجان المراجعة
أهم التوصيات	عدم اختيار أعضاء لجنه المراجعة من له علاقة شخصيه مع المديرين ويجب إنَّ لا تكون علاقة مباشره أو غير مباشره لعضو لجنه المراجعة، اختيار أعضاء لجنه من لديهم الخبرة ومعرفه بتطبيق الممارسات المحاسبية وتوفير القوانين والتشريعات لعمل لجان المراجعة على مستوى الدولة
وجه التشابه	كلا الدراستين العينة في المصارف ويكون الفساد المالي متغير تابع
وجه الاختلاف	كان البحث في دراسة العوامل المفسرة لضعف دور لجان المراجعة في الحد من الفساد الإداري والمالي أما دراستنا الحالية هي دراسة مدى تأثير دور الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي

(Alabdullah1 and others :2014)-3

عنوان الدراسة	**The Role of Forensic Accounting in Reducing Financial Corruption** **دور المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي**
عينة الدراسة	دراسة في الجامعات العراقية
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى شرح مفهوم المحاسبة الجنائية وأهدافها ومبرراتها لحاجتنا إليها أيضًا لمراجعة المفاهيم الأساسية لمحتوى الفساد المالي ومن ثم تحليل العلاقة وتقديرها بين المتغيرين .
أساليب مستخدمة	استخدام التحليل الإحصائي ووفقا لبرنامج (SSPS)

أهم الاستنتاجات	1- استنتجت هذه الدراسة في العراق لم يكن لموضوع المحاسبة الجنائية والتعليم فرصة فإن هذا سيزيد من الاحتيال والفساد ويؤدي إلى تأثير سلبي على اقتصاد بلد. 2- يمكن منع الاحتيال والحد منهُ باستخدام المحاسبة الجنائية. الاحتيال المالي والفساد ازدادت في العراق. والسبب إنَّ المحاسبة الجنائية غير مدرجة في المناهج التي تدرس في الجامعات العراقية كما هو الحال في جامعات الدول المتقدمة.
أهم التوصيات	1-إعادة النظر في النصوص والقواعد القانونية الخاصة بالفساد المالي والإداري باتجاه تشديدها تدابير رادعة. 2- المشاركة العلنية في الكشف عن قضايا الفساد المالي بإجراء مسوحات دورية عن طريق هيئات عامة متخصصة لمكافحة الفساد.
وجه التشابه	كلا الدراستين اهتمت بدراسة الفساد المالي كمتغير تابع
وجه الاختلاف	كان البحث في دراسة الفساد المالي بالمحاسبة الجنائية واستخدام العينة في الجامعات العراقية

4-(AL-Qudah:2019)

عنوان الدراسة	**How External Auditors Detecting Financial Corruption and Fraud in Financial Statement** **كيف يقوم المدققون الخارجون باكتشاف الفساد المالي والاحتيال في البيانات المالية**
عينة الدراسة	دراسة حالة الشركات الأردنية
أهداف الدراسة	1-هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب المدققين الخارجيين لكشف الاحتيال المالي في القوائم المالية للشركات الأردنية من وجهة نظر مدراء الشركة والمدراء الماليين والمراجع الخارجي والمحاسبين العاملين في هذه الشركات 2- كما وجدت إنَّ المدقق الخارجي يطبق ويتبع الأساليب والإجراءات مثل معيار المحاسبة الدولي والقوانين والأنظمة الأردنية لاكتشاف قضايا الاحتيال والفساد.
الأساليب المستخدمة	أسْتُخدِمَ الإحصاء الوصفي التحليلي

أهم الاستنتاجات	1. استنتجت هذه الدراسة إلى إنَّ المدقق الخارجي مسؤول عن كشف الفساد والاحتيال في البيانات المالية ، مما يعني إنَّ هناك إدراكاً بين المدققين الخارجيين في الأردن لمسؤوليتهم عن اكتشاف الفساد المالي والاحتيال. 2. أظهرت نتائج الدراسة إنَّ المعوقات لها تأثير على أداء المراجع الخارجي للمسئولية المهنية ، مما يعني إنَّ المعوقات تؤثر على قدرة المراجع الخارجي على أداء مسؤوليته المهنية.
أهم التوصيات	1. يجب على المدقق الخارجي إنَّ يضع خطة لعملية التدقيق باستخدام الشك المهني خاصة في الأمور التي تكون فيها المخاطر جوهرية والتي من شأنها تشويه البيانات المالية مما سيؤدي إلى الاحتيال المالي والفساد. 2. يجب إنَّ يحصل المدقق على فهم كافي للعميل لتقييم دور الإدارة لإمكانية وجود أخطاء جوهرية ، وكذلك لفهم نظام المحاسبة والرقابة الداخلية. 3. عندما يكتشف المدقق وجود احتيال مالي وفساد. يجب على المدقق إبلاغ إدارة الشركة والأفراد المفوضين من قبل الشركة لاتخاذ الإجراء المناسب.
وجه التشابه	حرص المدقق في الرقابة المالية عن كشف حالات الفساد المالي
وجه الاختلاف	طُبِّقَ في الشركات الأردنية أما بحثنا طبق في المصارف العراقية

ثالثاً :- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1- طرح أهم ما توصلت إلية أجهزة الرقابة المالية ومؤسساتها الرقابية من قوانين وتشريعات للحد من الفساد الإداري والمالي

2- تطبيق الدراسة الحالية في مصارف محافظة كربلاء واستخدام مصادر حديثة .

3- ربط متغيري الرقابة المالية مع الفساد المالي لأنه الرقابة المالية يكون ألها تأثير في الحد من الفساد المالي .

الفصل الثاني

الجانب النظري

- ✓ المبحث الأول // الرقابة المالية
- ✓ المبحث الثاني // الفساد المالي
- ✓ المبحث الثالث // العلاقة بين الرقابة المالية والمكافحة

الفصل الثاني

الجانب النظري

المبحث الاول

الرقابة المالية :

توطئة

حظيت أنظمة الرقابة المالية في السنوات الأخيرة عناية كبيرة واهتماماً بالغاً من قبل المدققين و إدارة المؤسسات وقد ساعد في ذلك عوامل كثيرة مثل أتساع حجم المؤسسات وتعدد عملياتها وتعقدها للحد من الفساد المالي . تشير الدراسات العلمية بأن الرقابة من أقدم الوظائف في التاريخ والتي أقترن وجودها بظهور المجتمعات و مواكبة تطور هذه الوظيفة مع تطور العصور القديمة في نواحي الحياة السياسية والاجتماعية وذلك لأن أي نظام إداري ومالي عندما لا تتوفر فيه رقابة منظمة وصحيحة يشوبه النقص ، إنَّ الرقابة في هذا النظام كان ضمن القواعد والأنظمة والتعليمات وكانت وظيفة المراقب تشبه وظيفة رجل ألمطافي الذي ينتظر وقوع الخطأ ليقوم بإصلاحه (رقابة سلبية أصلاحية) أصبحت الوظيفة تسعى لاكتشاف الخطأ قبل وقوعه والعمل على منعه ما أمكن وهذا ما يعرف بالرقابة الإيجابية (زغير ، 2011 :10).

أولاً // مفهوم الرقابة

كما تعد الرقابة إحدى جوانب العملية الإدارية وتعني بها قياس الأداء الحالي ومقارنته بالمعايير المتوقعة للأداء ، ومن واقع هذه المقارنة يصبح من الممكن تحديد ما إذا كان الأمر يحتاج إلى اتخاذ الإجراءات تصحيحية لإعادة مستوى الأداء إلى المستوى المخطط والمعبر عنه بالمعايير ولذلك وظيفة الرقابة تمارس بطريقة دائمة ومستمرة واتصالها الأكبر عادة ما يكون بوظيفة التخطيط (قوق ، 2018 : 25) الجدول (2) يبين بعض مفاهيم الرقابة لمجموعة من الباحثين

جدول (2) مفهوم الرقابة حسب أراء بعض الباحثين

ت	الباحث	السنه	الصفحة	المفهوم
1	ليلى	2015	14	هي الوظيفية التي يتم من خلالها متابعة وضبط الأنشطة المختلفة في المنظمة بهدف التأكد من إنَّ الأداء الفعلي مطابق للأداء المطلوب أو المخطط بمعنى أخر، إنَّ الرقابة هي الوسيلة

				التي تسمح للإداري بالتأكيد من تطابق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط.
2	ياسين	2015	34	هي منهج علمي شامل، يتطلب التكامل بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية، يهدف التأكد من المحافظة على الأموال العامة، ورفع كفاءة استخدامها، وتحقيق الفعالية في النتائج المحققة، على إنَّ يقوم بهذه المهمة جهاز مستقل ينوب عن السلطة التشريعية، وغير خاضع للسلطة التنفيذية

المصدر : أعداد من الباحثة بالاعتماد على الأدبيات أعلاه

ثانياً // أنواع الرقابة

تتعدد أنواع الرقابة بشكل عام و تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها دون إنَّ يؤثر ذلك على طبيعة هدف الرقابة أذا تكمل هذه الأنواع بعضها بعضاً (الزهاوي،79:2014) وهي :

1-الرقابة حسب زمن الممارسة

يقوم هذا التقسيم على أساس توقيت وحدوث عمليه الرقابة فهي أما إنَّ تكون رقابه سابقه و أما تكون مرافقه تكون لاحقه لها وسنتطرق لكل منها كالآتي :

أ- الرقابة السابقة

وهي التي تمارس حيال موضوع القرار أو الإجراء قبل إنَّ يستكمل مقومات إصداره وبذلك تعد الرقابة السابقة مرحله يمر بها القرار قبل إنَّ يصبح نافذ ممكن للتنفيذ ، إنَّ الرقابة السابقة إذا نفذت بنجاح تمنع ارتكاب المخالفات المالية ، ولذلك يطلق عليها اسم الرقابة الوقائية أو المانعة، أذ تخضع الرقابة السابقة لنشاطات الإدارة وقراراتها وسلوك موظفيها، وتقوم بعض الأجهزة المتخصصة سواء داخل المنظمة أو خارجها.وتهدف الرقابة السابقة إلى ضمان حسن الأداء والتأكد من الالتزامات، بنصوص الأنظمة والتعليمات في إصدار القرارات أو تنفيذ الإجراءات، كما تهدف إلى ترشيد القرارات وتنفيذها بصورة سليمة وفعالة.(المغربي ،211:2016)

ب - الرقابة المرافقة

يتم هذا النوع من الرقابة أثناء عملية تنفيذ النشاط، أذ تقوم به الأجهزة والإدارات المختلفة للتأكد من سلامة ما تجري عليها العمل داخلها، ومن إنَّ التنفيذ يسير وفقاً للخطط والسياسات الموضوعة، دون انحرافات عما خطط لها مسبقا، وتستدعي الرقابة المتزامنة تصحيح نتائج الأداء بشكل مباشر أثناء العمل لمنع عادة الانحرافات التي تظهر.(عربيات ،228: 2008)

ج- الرقابة اللاحقة

تسمى الرقابة البعدية أو الرقابة المستندية، أذ تنصب الرقابة اللاحقة على ما صدر فعلا من تصرفات الإدارة القانونية وأعمالها المادية، وتباشر الرقابة المالية اللاحقة بعد تنفيذ التصرفات المالية واتخاذ القرار بصرف النفقات وتحصيل الإيرادات، وهي لا تحول دون إنَّ يصبح الأمر بالتحصيل أو الأمر بالدفع نافذا، ومن إجراءات هذا النوع من الرقابة اتخاذ المفتشين الماليين لتدقيق الوقائع المالية، ومنع المسؤولين من ممارسة الأعمال التجارية لاحتمال إنَّ يسخروا قرارات إدارية لمصالحهم (العبيدي،2011 :280).

2- الرقابة حسب طريقة تنفيذها : وتقسم الرقابة وفقاً لهذا الأساس الى رقابة داخلية ورقابة خارجية كما يأتي :

أ- الرقابة الداخلية

إنَّ نظام الرقابة الداخلية كمفهوم ظهر بعد اصدرا الممارسات الأجنبية الفاسدة للولايات المتحدة الامريكية عام1977، إذ أشار القانون على ضرورة التزام المؤسسة بنظام رقابي فعال لتوفير ضمانات عن تنفيذ المعاملات وتسجيل البيانات بما يسمح بأعداد تقارير مالية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، عرف معهد المحاسبين القانوني في انكلترا وويلز الرقابة الداخلية على إنها نظام يتضمن مجموعه عمليات مراقبه مختلف ماليه وتنظيميه ومحاسبيه وضعتها الادارة ضمانا لحسن سير العمل في الوحدة الاقتصادية وتشمل نظام الضبط الداخلي والتدقيق الداخلي و رقابه الموازنة وسائل أخرى مثل التكاليف المعيارية والتقارير الدورية (الحيالي ، 2011 : 15) . كما عرّفتها لجنة حماية المنظمات المؤسسة Coso أنها عمليات وضعت من قبل مجلس الادارة وموظفين آخرين، لتأمين و توفير الحماية الكافية و التأكد من إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها و المتمثلة ،في كفاءة العمليات التشغيلية.الموثوقية في التقارير المالية ،الالتزام بتطبيق القوانين و التنظيمات.(بلال ، 2015 : 5) . يعرف بأنه نظام في المؤسسة محدد ومعرف ويضع تحت تصرفه مجموعة من الموارد والسلوكيات والإجراءات والأعمال والتي تتناسب مع خصائص كل مؤسسة كما أنه يساهم في السيطرة على أنشطتها بفعالية ويضمن كفاءة استخدام الموارد المتاحة من جهة ويمكنها من الأخذ بعين الاعتبار بطريقة مناسبة كافة المخاطر المؤثرة عليها بما فيها التشغيلية والمالية من جهة أخرى (غزي ، 2018 : 5) . فالرقابة الداخلية تقوم بالوظائف الآتية :(الغصين والزرير ،2014 : 24)

- المحافظة على أصول المؤسسة و موجوداتها من السرقة و الضياع و الإهمال أو سوء الاستخدام .
- تحقيق الدقة المحاسبية للبيانات المسجلة بالدفاتر وصولاً الى نتائج صحيحة ودقيقه.
- التحقيق من مدى تحقيق الأهداف والسياسات والخطط التي وضعت مسبقا .
- ضمان صحة الانظمه والمعلومات التي يبنى عليها تقييم الأداء أو اتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بشؤون المؤسسة .

ب - الرقابة الخارجية

بصورة عامة تعرف الرقابة الخارجية "بأنها عملية الفحص الفنى المحايد من طرف خارج النظم الإدارية بغرض التحقيق من سلامة التصرفات و مدى الكفاءة في تحقيق الأهداف((الخطيب ،2010: 63).ونعرف أيضاً "بأنها الأجهزة العليا للرقابة الخارجية هي أجهزة رقابية تتمتع بالاستقلالية وهي مكون أساس من مكونات نظام المساءلة الوطنية , ولها أهمية كبرى كونها تعد مصدرا موثوقا ومستقلا للتوجيه والتبصير وداعما للتغير البناء في الوحدات الاقتصادية الحكومية .(ذياب ، 2017 : 23).

3- وهناك أنواع أخرى للرقابة

أ-الرقابة الإدارية : هي تلك الرقابة التي تكون مهمتها جمع البيانات وتحليلها للوصول إلي نتائج معينة للتأكد من تطبيق اللوائح والتعليمات، وتحقيق الأهداف الموضوعة بكفاءة تامة مع وجود سلطة التوصية باتخاذ القرارات المناسبة لتجنب أي انحراف أو مخالفات، فدور هذا النوع من الرقابة ينتهي عند اكتشاف الأخطاء والمخالفات والتنبيه إليها أو أحالتها للسلطات المختصة. (ابوهداف :50:2006)

ب- الرقابة المحاسبية : هي الرقابة مانعة في طبيعتها حيث إنّها مجموعة إجراءات ومقاييس للرقابة والأمن التي يمكن إنَّ تحول دون حدوث أخطاء في البيانات والإجراءات المحاسبية واللوائح . إذ عرفتها لجنة معايير التدقيق الرقابة الداخلية المحاسبية بأنها الخطة التنظيمية وما يرتبط بها من إجراءات وأساليب تهدف إلي حماية الأصول والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المستخدمة في السجلات المحاسبية. (ذو النون ،30،2018) .

ج- الرقابة القضائية : تتولى هيئة قضائية فحص الحسابات وكشف المخالفات المالية و حوادث الغش والسرقة وقد يعهد إليها بمحاكمه المسؤولين عن المخالفات المالية وإصدار العقوبات المنصوص عليها أو قد تحدد مهمتهما في اكتشاف المخالفات المالية ومطالبه المسؤولين بتدارك المواقف أو إحالتهم للقضاء الجنائي أذا استدعى الأمر. (الفار ،2008 :89).

ثالثاً // أهمية الرقابة

إنَّ اتساع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية قد أدى الى زيادة حجم أنفاقها مما تطلب رصد مبالغ كبيرة لتنظيمها في أطار تنفيذ التزاماتها لذلك فأن المحافظة على المال العام باتت الضرورة لتنفيذ الموازنة العامة على الوجه الأكمل فالرقابة أصبحت ركناً مهما من أركان الادارة في الدولة الحديثة وهي لازمة لكل عمل منظم وقد وجدت الرقابة لضبط المالية والتقليل من التجاوزات . (الزهاوي ، 2014 : 75)

و يعد التخطيط عملية سابقة للرقابة بمعنى إنَّ الرقابة صحيحة بدون خطة أو معيار يمكن للمخطط إنَّ يستفيد منه عن طريق التغذية العكسية من نتائج قيام عملية الرقابة في تعديل خططه بما يلائم الأوضاع التي تكشف عنها الرقابة كما تلعب الرقابة والتغذية العكسية دور مهم في إمداد المديرين وبشكل مستمر بالمعلومات الصحيحة والدقيقة بأقل وقت و كذلك أقل جهد وتكاليف.(حسين و صالح، 2013 : 4). وتبرز أهمية الرقابة عن طريق مايأتي : (أعمر و صالح ، 2016 : 43).

1.ترتبط بالعملية الإدارية ارتباطا وثيقا، لان كل من التخطيط والتنظيم والتوجيه يؤثرون ويتأثرون بالرقابة، أي هناك تفاعل .

2.تمثل عملية الرقابة المحصلة النهائية لأنشطة ومهام المؤسسة، فمن طريقها يمكن قياس مدى كفاءة الخطط الموضوعة وأساليب تنفيذها.

3 . إنَّ أي برنامج للرقابة يتطلب وجود هيكل تنظيمي والمتمثل في أوجه المسؤولية المختلفة للمديرين .

4. إنَّ الخطأ الصغير الذي لا يكشف في وقته يصبح خطأ كبير في اليوم الذي يليه، وبهذا فإن نظام الرقابة الفعال يمكن المديرين من التحكم والكشف عن الأخطاء في وقتها ومحاولة حلها والتغلب عليها.

5.إنَّ البيئة المعاصرة للمؤسسات شديدة التعقيد، و يحتم على المؤسسات ضرورة التجاوب مع المتغيرات البيئية، لهذا فإن الرقابة تمثل أحد القنوات الرئيسة لتوصيل المؤسسة إلى حالة التجاوب السريع مع المتغيرات البيئية.

رابعاً // مفهوم الرقابة المالية

إنَّ الرقابة المالية مفهوم يتطور تبعاً لتطور مفهوم الإدارة المالية في منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمالية والمحاسبية والإدارية، وهي حزمة من الرقابات المتعددة التي تمارس في وقت واحد بهدف التأكد من صحة وسلامة التصرفات المالية من النواحي كافة بغية المحافظة على المال ورفع كفاءة استخدامه وتحقيق أعلى درجات الفعالية في النتائج المرجوة من الأنفاق أو التحصيل المالي والجدول (3) يوضح بعض المفاهيم الخاصة بالرقابة المالية لبعض من الباحثين . (الخطيب ،55:2010) .

جدول (3) مفهوم الرقابة المالية حسب أراء بعض الباحثين

ت	الباحث	السنه	الصفحة	المفهوم
1	سامية	2010	42	هي مجموعة العمليات اللازمة لمتابعة أعمال تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة بقصد التعرف على أية انحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب إضافة الى الحافظ على المال العام من الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال
2	عبد الكريم	2011	243	هي الرقابة التي تستهدف سلامة التصرفات المالية والكشف عن الانحرافات ومدى مطابقة التصرفات المالية مع القوانين والقواعد النافذة.
3	الزهاوي	2014	73	هي مجموعة من العمليات والأساليب التي بمقتضاها التحقق من إنَّ الأداء يجري على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة
4	Arens et al	2017	827	مجموعة من العمليات والإجراءات اللازمة للعمل على كشف الانحرافات ومعالجتها وتحديد مدى التوافق مع المعايير المحددة سلفاً على وفق أطار نظري يتكون من الفروض والمبادئ والمعايير وإصدار تقرير عن ذلك

5	ألصالحي	2018	7	هي مجموعة من العمليات التي تضمن جمع البيانات وتحليلها للوصول الى نتائج تقوم بها أجهزة معينة للتأكيد من تحقيق المشروع لأهدافه بكفاءة مع أعطاء هذه الأخيرة سلطة التوصية باتخاذ القرارات المناسبة.
6	الشيخلي	2019	27	هي متابعة سير انجاز الأعمال المرسومة لتحقيق الأهداف المعينة وتصحيح وتقويم الانحرافات ، ومعالجة المعوقات التي قد تكون عائقاً أمام تحقيق الأهداف.
7	كمال	2021	67	وهي حزمة من الرقابات المتعددة التي تمارس في وقت واحد بهدف التأكد من صحة وسلامة التصرفات المالية من النواحي كافة بغية المحافظة على المال ورفع كفاءة استخدامه وتحقيق أعلى درجات الفعالية في النتائج المرجوة من الانفاق أو التحصيل المالي

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على الأدبيات أنفه الذكر

بناءاً على ماتم طرحه من مفاهيم للرقابة المالية توصلت الباحة الى إنَّ الرقابة المالية تعني العمل على تحقيق أهداف معينة تسعى الوحدة على إنجازها وتحديد العمل المطلوب أداؤه وتنفيذه في الموعد المحدد، ولا تكون الرقابة بعد التنفيذ فقد تجري أثناء التنفيذ وذلك للتأكد من إنَّ ما يجري مطابق لما هو مطلوب .

خامساً // أهداف الرقابة المالية

الهدف المالي للرقابة هو ضمان تسيير حسن واستخدام سليم وعقلاني للاعتمادات المقترحة ، ولتحقيق هذا الهدف وضع المشروع العديد من القواعد القانونية والتنظيمية لضمان احترامه من جهة والبحث عن مواضع الخلل التي تؤدي الى المساس بالأموال العمومية والأخطاء المرتكبة عند تنفيذ الميزانية من طرف الأشخاص المكلفين من جهة أخرى فعند وجود أخطاء أو تجاوزات يحال مرتكبيها على السلطات المختصة في تقرير العقوبات .(المرتضى ، 2020 :21) ، وتهدف الرقابة المالية بصفة عامة إلى المحافظة على الأموال العامة وحمايتها من العبث , و يمكن تقسيمها الى ما يأتي :

1. أهداف اقتصادية :

تتمثل في كفاية استخدام الأموال العامة والتأكد من استثمارها في أفضل الأوجه التي تحقق النفـع العام ، وعدم الإسراف في صرفها وإنفاقها على غير الأوجه المشروعة والتي تشبع مصلحة العامة محددة. (نسرين ، 2016 : 34)

2. أهداف اجتماعية :

يمثل النظّام العام الذي هو مجموعة المصالح المشتركة العليا للمجتمع في زمن معين التي يتفق الجميع على ضرورة المحافظة عليها وسلامتها , لأنَّ اختلال هذا النظام يسبب الفوضى والاضطرابات في الحياة الاجتماعية و تتمثل في منع ومحاربة الفساد الإداري والاجتماعي بمختلف صوره وأنواعه مثل: الرشوة والسرقة والإهمال أو التقصير في أداء وتحمل الواجبات تجاه المجتمع . (نسرين ، 2016 : 34)

3. أهداف مالية :

الهدف المالي للرقابة هو ضمان تسيير حسن واستعمال سليم وعقلاني للاعتمادات المقترحة , ولتحقيق هذا الهدف وضع المشرع العديد من القواعد القانونية والتنظيمية لضمان احترام إجازة الميزانية من جهة , والبحث عن مواضع الخلل التي تؤدي إلى المساس بالأموال العمومية والأخطاء المرتكبة عند تنفيذ الميزانية من طرف الأعوان المكلفين من جهة أخرى .فعند وجود أخطاء أو تجاوزات يحال مرتكبيها الى السلطات المختصة في تقرير العقوبات. (نسرين ، 2016: 34)

4. أهداف سياسية :

تتمثل في التأكد من احترام رغبة البرلمان وعدم تجاوز الأولويات والمخصصات التي يصدرها لتنفيذ المشاريع والخدمات العامة أذ إنَّ رغبة البرلمان هي تعبير عن الرغبة الشعبية التي يتولى البرلمان تمثيلها ومن ثم فان احترام رغبة البرلمان هو مظهر من مظاهر احترام الادارة العامة الشعب . (المرتضى ، 2020 :19)

5.أهداف قانونية :

عندما تعمل الأجهزة الرقابية المختصة تهدف من وراء عملها إلى تحقيق هدف قانوني , ويتحقق الهدف القانوني للرقابة بموافقة تصرفات الجهة الخاضعة لرقابة الأجهزة الرقابية المستقلة لمبدأ المشروعية وموافقة أعمالها بنصوص القوانين والأنَّظمة والتعليمات أي موافقة أعمالها وتصرفاتها مع مصادر المشروعية، والمشروعية تتحقق في الدولة القانونية عندما يخضع نشاط الدولة التشريعي والتنفيذي والقضائي للقانون , ولمعرفة مدى خضوع هذه الأنَّشطة للقانون وعدم وجود الفساد المالي . (عمران ،2011: 16)

6.أهداف إدارية وتنظيمية :

وخير تجسيد للأهداف الإدارية هي إنَّ نتائج الرقابة المالية تظهر للعلن والجمهور عن طريق الإفصاح والنشر العلني للتقارير الرقابية المتنوعة والتي تمثل خلاصة نشاط وعمل هيئة الرقابة المالية كما يندرج من ضمن الأهداف الإدارية و التنظيمية إنَّ الرقابة المالية تعمل على تحديد المركز المالي للمرفق أو السلطة العامة التي كانت محلا للرقابة وهذا يعني بطبيعة الحال ستكون منقادة لإعادة النظر في طريقة تسيير المرافق العام الذي في عهدتها مستهدية في ذلك بملاحظات و توصيات تقارير الهيئة الرقابية إذ إنَّ التقارير الرقابية تنشر وتعلن في اغلب الأحيان سوآءا كان هناك مخلفات مالية أم لم توجد لان الرقابية المالية لم تعد قاصرة في عالم اليوم على المفهوم التقليدي إذ إنَّ شؤون البيئة دخلت في أعداد اهتمامات واختصاصات نظم وهيئات الرقابة المالية وكذا الادارة الرقمية وشؤون الحكومة الالكترونية وبيئة المعلومات والصحة العامة . (نعيم ، 2016 : 34)

سادساً : معايير الرقابة المالية

منذ عام 2004، تعمل منظمة الانتوساي على بناء القدرات والهياكل التنظيمية المطلوبة لتوفير مجموعة واسعة من المعايير المهنية الدولية فيما يخص عمليات الرقابة المالية ومراجعة حسابات القطاع العام وقد عقدت مجموعة مشروع تنسيق المعايير الدولية للأجهزة الرقابة المالية في الفترة من 29 تشرين ثاني حتى 1 كانون أول 2011 اجتماعها الثاني ، بديوان المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة، في واشنطن العاصمة، ويرأس الجهاز الأعلى للرقابة الدنماركي مجموعة

المشروع ، التي تضم في عضويتها 13جهازا أعلى للرقابة من مختلف أنحاء العالم. وهي مكلفة بمراجعة المستوى الثالث لإطار المعايير الدولية الأجهزة العليا للرقابة . (المجلة الدولية ، 2012 : 30) ، خلال الفترة ما بين 2017 – 2020 و تستند نتائج التقرير إلى النتائج التي تم الحصول عليها من مسح الانتوساي العالمي 2020 ، والذي شارك فيه 178جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة وجميع المنظمات الإقليمية التابعة للإنتوساي. (الإصدارات الانتوساي : www.intosai.org)

التي أصدرت عدة معايير تهتم بالرقابة المالية يمكن تصنيف معايير الانتوساي كالأتي :

1- الاستقلالية : يقوم هذا معايير بالوضوح الكاملة في العمل الرقابي ونعني بها استقلالية المدقق و الجهاز الرقابي و تتضمن الشروط المسبقة لعمل الأجهزة العليا للرقابة توجيهات وإصدارات الانتوساي بشأن الشروط المسبقة الضرورية لعمل الأجهزة العليا للرقابة على نحو سليم وتنفيذ مهامها بمهنية .وتتضمن هذه القواعد مبادئ وتوجيهات تخص كل من الاستقلالية والشفافية والمساءلة وقد تخص الشروط المسبقة صلاحيات الأجهزة وغيرها من السلطات التشريعية ، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة والممارسات اليومية للمنظمة والعاملين بها . **(كمال ،2021: 71)**

2- الكفاءة المهنية : يقصد بها الكفاءة المهنية والعلمية لتكوين رأي صائب وتقرير دقيق في الرقابة المالية ويجب إنَّ يتمتع المدققون بالمهارات الضرورية أو يسهل عليهم اكتسابها . **(كمال ،2021: 71)**

3- الأخلاق المهنية : هي مدى أهميتها لالتزام المراقب المالي في الأخلاق المهنية أثناء العمل الوظيفي وينبغي للمدققين المحافظة على السلوك المهني . **(كمال ،2021: 71)**

4- الرقابة في الجودة: يعالج المؤشر الدولي لرقابه الجودة مسؤوليات مؤسسات في ما يتعلق بنظامها لرقابة الجودة للرقابة والمراجعات على البيانات المالية وغيرها من أعمال التأكيد من الخدمات ذات الصلة، و يحدد المعيار الدولي لرقابة الجودة إنَّ الهدف هو أيجاد نظام لرقابة والالتزام به من اجل تزويدها للتأكيد المعقول في ما يخص :

- امتثال مؤسسات وموظفيها للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.
- إنَّ تكون تقارير صادره عن المؤسسات أو مؤسسة العملية وملاءمة في الظروف . **(رقابة الجودة للأجهزة العليا المالية والمحاسبية ،2008 : 4-3)**

5- تحسين وترشيد الأداء : تترجم مؤشر الرقابة المبادئ الأساسية للرقابة إلى معايير أكثر تحديداً وتفصيلاً وأكثر قابلية للتنفيذ حتى يمكن للمدققين اللجوء إليها يومياً عند إجراء المهام الرقابية .وتهدف المعايير إلى توفير الأساس لوضع منهجيات الرقابة (والكتيبات) حول رقابة القطاع العام التي يمكن للأعضاء الفرديين في الإيساي تطبيقها . وتحتوي الإرشادات العامة للرقابة (معايير الإيساي) على المتطلبات الموصي بها في الرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الالتزام وتقدم المزيد من التوجيهات للمدقق .كما تحدد أفضل الممارسات الحالية المعترف بها دوليًا في مجال تطبيقها العام. **(مبادرة تنمية الانتوساي ، 2020 : 16)**

6- تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولة : قد تكلف الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بأداء أنواع عدة من المهمات في أي موضوع ذي صلة بمسئوليات الادارة والمسئولين عن الحوكمة والاستخدام المناسب الأموال والأصول العامة. ويختلف مدى وشكل هذه المهمات وإعداد التقارير عنها وفقا للتفويض القانوني الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المعني. **(المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام ،بلا سنة : 7)**

المبحث الثاني

الفساد المالي :

توطئة

يواجه العالم بشكل عام الفساد المالي هو أشبه بالفايروس ويبدو إنَّ هناك توافقا بشكل كبير على محاربة الفساد لان أنشار الفساد في مؤسسات الدولة كافة يؤدي الى تلكؤ في العمل وعدم احترام وقت العمل ولذلك يؤدي الى أنشار الرشوة و المحسوبية والتزوير ولا بد من اتخاذ الإجراءات للحد من الفساد المالي .

أولاً // مفهوم الفساد المالي :

تعد ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالميه واسعة الانتشار وذات جذور أخذت أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها إذ تختلف درجة شموليتها من مجتمع الى أخر، فهو داء خطير لم تسلم منه أي دوله في دول العالم ، ولكن بدرجات و نسب متفاوتة وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات بأن الفساد المالي يقل كثيرا في الدول ذات الاقتصاد القوي ،والمستوى المعيشي المرتفع، بينما يرتفع في الدول النامية ،وذات مستوى معيشي منخفض ،ويتجلى ذلك بالأوجه العديدة للفساد المالي كانتشار الرشوة والتسيب بين الموظفين و ضعف الإنتاج وتفشي المحسوبية والوساطة وزيادة الروتين وتعقيد الإجراءات في تنفيذ المعاملات المالية والجدول (4) يوضح بعض المفاهيم الخاصة بالفساد المالي لبعض من الباحثين . (رقية آخرون ، 2012 :13).

جدول (4) مفهوم الفساد المالي حسب أراء بعض الباحثين

ت	الباحث	السنه	الصفحة	المفهوم
1	رشيد وآخرون	2012	319	هو فشل القيم والاعتبارات الأخلاقية وتفضيل مصلحة الفرد على مصلحة المجتمع وبطريقة غير مشروعة
2	صبيح	2016	18	سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل مصلحة خاصة أو تبادل الأموال في مقابل خدمة أو تأثير معين .
3	إيمان	2017	354	هي مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية
4	سلامي وآخرون	2018	107	هي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عدة عوامل فهي تعترض عملية التطور والبناء في المجتمعات والبلدان على المستويين العام والخاص ،لأنها تهدف الى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة بطرق غير مشروعة و أصحبت تهدد جميع مجالات الحياة ولا يمكن القضاء

				عليها إلا بتضافر الجهود الرامية الى تجفيف منابعها وتشخيص مسبباتها ومحاولة علاجها بصورة جذرية
5	Sampath& Rahman	2018	2	اتفاق بين طرفين بحيث يجري فيه أساءه استخدام السلطة العامة وبهدف تحقيق أهداف خاصة يؤدي الى تخفيض حجم الاستثمارات الاجنبيه للدولة وله تأثير سلبا في كفاءة المنظمة
6	Adedeji et al	2018	94	ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي الى أحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد عن طريق الموارد الاقتصادية وزيادة الأعباء على الموازنة العامة و ضعف كفاءة الأداء الاقتصادي وسوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع شخصيه ماديه أو غير ماديه كانت أو نقدية على حساب المصلحة الخاصة
7	القريشي	2020	27	هي ممارسة السلطات الرسمية ضد المصلحة العامة أو استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة .
8	علي	2021	415	هي النشاطات التي تجري داخل الجهاز الإداري والمالي وتؤدي الى انحرافات عن أهدافها لصالح اهداف خاصة سواء ذلك بأسلوب فردي او جماعي .

لمصدر : أعداد من الباحثة بالاعتماد على الأدبيات آنفة الذكر

وعليه ترى الباحثة بان الفساد يمثل انحرافاً أخلاقياً غير مبرر إطلاقاً بالدرجة الأساس و يكمن في سوء استخدام الموظف أو المسؤول لوظيفة أو السلطة خلافاً للأغراض القانونية المقررة لتحقيق منافع شخصية أو غير مشروعة و بما إنَّ الفساد يمثل ظاهره مركبه متفاوتة الشدة و متعددة الإبعاد والعوامل فأن له إشكالاً وأنماطاً عديدة تتفاوت بتفاوت حجمه والسياق الذي يكون فيه طبيعة السلطة المرتبطة .

ثانياً // أنواع الفساد :

لا شك إنَّ هناك تنوعا واضحا في أنواع الفساد المالي ، وهذا يعود إلى تنوع المؤسسات والمجالات التي تنتشر فيها هذه الظاهرة الخطيرة واختلاف المتورطين فيها أيضا، فان الفساد يكون أنواع مختلفة إذ يمكن تصنيفها الى:

أ- الفساد الصغير:

يمكن التمييز بين حالتين من الفساد الصغير، تكون الأولى منهما بقبض الرشوة من أجل تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة، أما الثانية فتتمثل بالرشاوى الصغيرة التي يتقاضاها الموظفون الصغار، وبعض المسؤولين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة، نتيجة القيام بتسهيلات غير مشروعة، كإفشاء معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة، أو القيام بتسهيلات ضريبية .كذلك يدخل ضمن تعريف الفساد الصغير ما يسمى بالرشوة المقنعّة أو العينية، مثل الحصول على مواقع للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال، دون إنَّ يكون هناك حاجة لهذه الوظائف، أو دون وجود منافسة كما يقتضي القانون، ولا يعني هنا القبول بالفساد أو التغاضي عنه لمجرد

أنه فساد صغير، إذ إنَّ لمثل هذا الفساد آثاره البالغة الضرر على الاقتصاد وعلى جودة الحياة للمواطن، وبخاصّة الأفراد العاديين . (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان ، 2016 : : 34)

ب- الفساد الكبير

هو الذي يقوم به كبار الموظفين (المسؤولين) بهدف الحصول على مصالح مادية واجتماعية كبيرة وليس مجرد رشوة و هو أخطر أنواع الفساد لأنه اشمل وأوسع ويكلف الدولة والطبقات النزيهة من المجتمع مبالغ ضخمة، ويرى الاقتصادي (هنتغتون)صاحب نظرية نهاية التاريخ إنَّ المتنفذين السياسيين هم أكثر الفساد من كبار الموظفين وموظفي الدواوين الأعلى مركزاً وظيفياً من الآخرين، وهذا النمط من الفساد لا يكون بالضرورة متعارضاً مع الاستقرار السياسي ويتمثل بالرشوة الكبرى من قبل المسؤولين الكبار وترتبط غالباً بالتأثير على صناع القرارات .(كزار، 2014 :21)

ج- الفساد الإداري: الفساد الذي يصيب المؤسسات والهيئات الإدارية وأجهزة الدولة وقد ارتبط هذا النوع من الفساد بالوظيفة العامة والموظفين العمومية آذ لا يمكن الحديث عن الفساد الإداري من غير ربطه بموظف أو وظيفة حكومية ومن المظاهر الفساد الإداري هو عدم تطبيق القوانين والأنظمة النافذة التي تؤدي الى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة وضعف انعدام المحاسبة وغياب مبدأ العقاب والثواب وإتباع العواطف الساذجة في التعامل مع المفسدين وصعوبة الفصل بينها وبين التعامل الإنساني. ويعمل الفساد الإداري الى إضعاف قواعد وأنظمة العمل الرسمي المعتمد في الوحدات الإدارية الحكومية ومن غير تحقيق الأهداف التي وجدت من اجلها كلياً أو جزئياً .(جبر ، 2011 : 63) ، من أهم ممارسات الفساد الإداري : (ألساعدي ، 2016 : 26)

- **عدم احترام وقت العمل**
- **امتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه**
- **عدم تحمل المسؤولية**

هـ -الفساد المالي: وهو موضوع بحثنا الحالي حيث يتمثل الفساد المالي بمجمل المخالفات المالية لسير العمل المالي في الدولة و مؤسساتها تظهر في إسراف استخدام المال العام التي تأخذ أشكالاً وصوراً متعددة و أكثر انتشاراً و هي تبديد الأموال العامة في الأنفاق على الأبنية والأثاث والمعدات الغير ضرورية والرواتب والأجور المدفوعة للمرافقين والحرس من غير الحاجة الحقيقية لها فضلا عن الإسراف في استخدام السيارات الحكومية للأغراض المنزلية والشخصية ومخالفة التعليمات التي تصدرها أجهزه ألرقابه المالية المختلف (Nathmy et al ,2015: 64) ، ويتخذ الفساد المالي عدت صور أهمها :(ألساعدي : 2016، 25)

1- اختلاس المال العام واعتداء عليه كتضخيم الفواتير الأنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينه .

2- المتاجرة بالوظيفة كإن يقوم الموظف العام بأخذ الرسوم مقابل خدمه تقدمها الدولة مجانا للمواطنين أو يزيد على الرسوم المقررة للحصول على الأرباح وتسمى هذه الحالة القانونية الغصب وذلك لأخذ الموظف ما ليس له حق فيه أو حق الجهة التي تعمل بها .

3- السمسرة و تتضمن عمليات التلاعب في سوق الصرف مثل تجاره العملة أو سوق المال الخاصة بالأسهم والسندات وبعض الأعمال التي تصدر عن شركات السمسرة كقيامها بإصدار أسهم بدون إنَّ يكون لها أصول وكذلك المضارب غير المشروعة التي تستهدف التأثير في أسعار الأسهم أو إطلاق الشائعات و تعاملات الخفية واستخدام معلومات سريه لإتمام الصفقات أدت الى تحقيق أرباح طائلة.

د - الفساد الاجتماعي والثقافي : يحدث الفساد الإداري أضراراً اجتماعية لا يقل خطرها عن بقية الأضرار ، فهو يؤدي الى الانهيار في البيئة الاجتماعية ، الفساد يؤدي وانعدام المساواة الاجتماعية مما يؤدي لخيبة أمل أفراد المجتمع في المؤسسات العامة ويتسبب في غياب تكافؤ الفرص للجميع ومعاناة الموطنين من الاحتياجات الأساسية (العراجنة ، 2018 :55)

الجدول رقم (5) أنواع الفساد

نوع الفساد	المصدر	شمولية التأثير	سهولة الاكتشاف	سرعة المعالجة	كلفة المعالجة	درجة العلنية
الفساد الصغير	صغار الموظفين	جزئي ومحدود	سهل الاكتشاف	بطئ معالجة	بسيط	واضح
الفساد الكبير	كبار المسؤولين	شامل التأثير	صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف	واضح الى متوسط الغموض
الفساد الإداري	الجهاز الإداري والعاملون فيه	معتمد على مكانه	صعب الاكتشاف	بطئ المعالجة	قد يكون مكلف	غير واضح
الفساد المالي	المجتمع وأجهزة الدولة	شامل التأثير	في بعض الحالات صعب الاكتشاف	بطئ المعالجة	كلفة عالية جداً	واضح الى متوسط الغموض
الفساد الاجتماعي والثقافي	المجتمع وثقافته ومؤسسات الإعلام	شامل التأثير	صعب الاكتشاف	بطئ المعالجة	كلفة عالية جداً	واضح الى مبطن أحياناً

المصدر: حسين، سمر عادل 2014 ، الفساد الإداري :أسابه أثارة ، وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية ، مجلة النزاهة والشفافية هيئة النزاهة العدد7العراق صفحة 131 .

ينخر الفساد جسد المجتمعات ومسبباً لها الضعف والتراجع في جميع المستوى المجتمع وينتشر الفساد بشكل كبير في المؤسسات المالية التي تستحوذ فيها فئة من الأشخاص على معظم الخيرات و هناك عدة أشكال للفساد المالي ومنها :

1- **الرشوة :** هي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة و هي ليست ظاهرة عابرة أو عريضة أو ظاهرة مؤثرة من الناحية الاقتصادية أو تتغير بتغيرات الاقتصاد الكلي ونتائجها مؤذية ويتحمل المجتمع من جرائها كلفة أضافية تتمثل في تكاليف تداول السلعة أو الخدمة على نحو يؤدي الى سوء تخصيص الموارد وتدهور مستويات الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية .(الشمري، الفتلي ،2011: 56).

وتعد الرشوة أكثر مظاهر الفساد شيوعاً وانتشاراً وتأثيراً ، تتمثل في حصول الشخص على منفع تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة، وتقدم الرشوة في شكلين أحدهما نقدي(مال)والآخر عيني(هدايا)كما قد تقدم بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق أحد الأصدقاء.(الشهراني، بلا سنة: 738).

2- **المحاباة والمحسوبية :** تعد من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجا ، فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسيبه دون وجه حق، فهو فساد ناتج عن سوء نية وسوء قصد مع سبق الإصرار عليه لإعطاء حق من يستحق إلى من لا يستحق ، وأساس التمييز هو الصلة(العصبوية – القرابية) وبذلك تستغل الموارد وتشغل المناصب من قبل الأفراد الغير المؤهلين مما يؤدي إلى تراكم ثروات هائلة لدى بعض الأفراد ، فتنشأ آثارا سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة هذه الممارسات (الشمري ، 2009 : 28).

3- **الوساطة :** وهي توسط لدى الموظف العام لمصلحة صاحب الحاجة، يكون ذلك في صورة رجاء أو طلب من شخص ذو نفوذ وظيفي أو ذو مكانة اجتماعية أو سياسية، فيصبح قادراً على توجيه قرارات الموظف العام بأداء عمل منافي للأنظمة والقوانين.(كزار: 2014،21)

4- **التزوير:** هو أخفاء أو تدمير السجلات ويعد احد وسائل خداع الآخرين أو لتغطية تزوير في احد الحسابات وعادة ما تشدد المحكمة في حالت التزوير على عنصر المعرفة بوصفه جانبا مهما لتحديد الإدانة من عدمه في تزوير الوثائق المحددة بغية الاحتيال والحصول على منافع مالية ، إنَّ أسلوب المحكمة يختلف في قضايا التزوير دون غيرها , (other other & Hadi, 2015 :582).

5- **الاختلاس :** هو النقل أو التحويل بالاحتيال والغش لممتلكات شخصية بوساطة شخص بحوزته هذه الممتلكات حين تكون هذه الحيازة قد جرى الحصول عليها بناءً على علاقة الثقة أو سوء استخدام الأموال المعهودة لشخص معين أو التصرف بها بشكل غير قانوني وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية كما يعرف بأنه قيام الموظف العمومي ومن في حكمه أو من العاملين في المنشآت بإدخال مواد منقولة أو أوراق أو أية أشياء أخرى وجدت في حيازته بحكم وظيفته من دون وجه حق . (مهدي، 2011: 46-45)

6- **غسيل الأموال :** يعرف غسيل الأموال من الناحية القانونية بأنه قبول ودائع الأموال المستمدة من عمل غير مشروع أو جرامي وذلك بإخفاء مصدر تلك الأموال أو التستر عليها أو مساعدة ويعد شريكاً في ذلك العمل على الإفلات من النتائج القانونية ومن الناحية القانونية شرع قانون جريمة غسيل الأموال (عداي ، 2013 : 10)

7- **التهرب الضريبي والكمركي :** ويعني تهرب الأفراد و المؤسسات من دفع اقساط الضريبة بعدم التصريح بالأرباح التي عادة ما تنجز عن النشاطات الغير مصرح بها ، أو التصريح الكاذب وهو المظهر الأكثر شيوعاً لدى القطاع الخاص الى جانب التهرب الضريبي وإثارة على الاستقرار الضريبي ، والتهرب الكمركي وسيطرة كبار مسؤولين على الكمارك ، وتضع وثائق البنك الدولي مؤسسات الكمارك و أدارة الجباية و الضربية على رأس دوائر الفساد المالي لما لها انعكاسات على مستوى الأسعار و مداخيل الدولة وعلى المنافسة الشريفة .(القصير ،2017 : 26)

8- **نهب المال العام والأنفاق الغير قانوني له:** وذلك عن طريق القيام بمنح إعفاءات ضريبة أو جمركية لجهات لا تستحقها قانوناً أو إصدار صرفيات مالية لأمور لا تحتاجها المؤسسة في الوقت الحاضر، أو لأشخاص لا يستحقونها أصلاً و الغرض من ذلك المحاباة، أو التقرب الشخصي.(الشهراني ، بلا سنة: 739)

9- **التسيب في العمل :** المقصود هنا هو ذلك المظهر المتعلق بلامبالاة الموظف العمومي واستهتاره بالمواطن أو الهيئات التي من المفروض إنَّ يقدم لها الخدمة المنوطة به المكلف بها قانونياً فنجده لا يقوم بعمله في الوقت المناسب مما يضيع حقوق الأفراد والجماعات بل وقد يؤدي ذلك الى العصيان الاجتماعي ما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدول وغالبا ما يكون التسيب بالعمل بنيه الابتزاز والحصول على منافع شخصيه والإسراع في انجاز المعاملات.(المرتضى ، 2020 : 10).

رابعاً // أسباب الفساد المالي

تتعدد أسباب الفساد المالي مثلما في حاله تعدد أنواعه وصوره وقد يجتمع أكثر من سبب في صوره واحده و نرى بان بذور الفساد الأولى تكمن في النفس البشرية القائمة على تحقيق مكاسب شخصيه بجميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة على حساب مصالح المواطن ومصالح الدولة و بعيداً عن الصدق والنزاهة في العمل لذلك فقد صنف الباحثون أسباب الفساد المالي بالاتي :

أ- العوامل السياسية

من أهم الأسباب السياسية هي غياب النظام والديمقراطية والحريات وانعدام وسائل الرقابة على النظم السياسية و المحاصصة في توزيع المناصب والمراكز الحساسة والحقائب الوزارية والإدارات العليا في المؤسسات الحكومية وتفضيل المصالح الشخصية للسياسيين على حساب المصلحة العامة وكثره الأزمات والتقلبات السياسية وعدم الاستقرار كلها تدفع الى انتشار ظاهره الفساد الإداري والمالي وتفشيها.(الشيخلي ، 2019 : 40) ويمكن إيجاز الأسباب بالاتي : (جواد وآخرون ، 2011 : 280)

أ- عدم وجود نظام سياسي فعال يستند الى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل انسب أي غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية .

ب- ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة والذي يمكن إنَّ يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي .

ج- عدم استقلالية القضاء إذ يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة والديمقراطية استقلالية القضاء عن عمل وأداء النظام السياسي وهو ما يعطي أبعادا أوسع أو الفعاليات الحكومية .

د- ضعف حرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني .

ت- العوامل الاجتماعية

ويتجلى ذلك عندما يغدو لكل شيء ثمن يقاس بثمن ، وعندما يكون للقيام بواجب وظيفي معين ثمن، ولإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن، ولتصريف أعمال الحكم ثمن، وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن، ولحكم القضاء في بعض الحالات ثمن، وعندما يصبح لكل شيء ثمن فان الفساد قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع، وبذلك يكون المجتمع في هذا الحال قد ابتلي بما نسميه بثقافة الفساد. (التميمي ، 2013 : 7)

ج - العوامل الاقتصادية

تلعب الظروف الاقتصادية المترددة دوراً مهماً كأحد الدوافع ورآء ظهور الفساد و ذلك من اتساع تدخل الدولة في الاقتصاد والحياة الاقتصادية بشكل عام فضلا عن غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة أو الناتجة عن عمليات السمسرة و يحتل الفساد المالي فيها حيز واسعا. (القريشي ، 2020 : 38)

كما وان هناك عوامل اقتصادية تدفع باتجاه الفساد أهمها الآتي : (طالب والعامري ، 2014 : 60)

1-تعطل آليات السوق وتدخل الدولة بشكل كبير .

2- عدم فعالية نظام الرقابة الاقتصادي والمالي في المؤسسات .

3- سيطرة الدولة على الاقتصاد والاحتكار الاقتصادي عدد محدد من المؤسسات .

4- سوء الظروف المعيشية للعاملين الناجمة من عدم العدالة وعدم كفاية نظام التغير المعتمد من قبل الأجهزة الإدارية

5- انتشار البطالة في مجتمع معين قد يساعد في ازدهار الفساد .

6- انخفاض الأجور بشكل عام .

7- تدهور قيمه العملة بسبب التضخم الذي يؤدي الى تآكل القدرة الشرائية للموظفين .

8- محدودية فرص الاستثمار و التهافت على شراء الوظائف ودفع الرشوة .

د - العوامل الإدارية و التنظيمية

وتتمثل في ضعف شاغلي الوظائف القيادية والرقابية بسبب اعتماد المعايير السياسية والطائفية أو القدرة في التوظيف الحكومي وبعيد عن معايير الجدارة والكفاءة مما يؤدي الى ضعف الادارة لدى القيادة السياسية وذلك لعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية بحق عناصر الفساد بسبب انغماس نفسها أو بعض أطرافها في الفساد و طالما إنَّ القيادة السياسية الحاكمة ليست على استعداد لمعاقبه ومحاسبة الفاسدين منها فان فسادهم سوف يستشري في المؤسسات الحكومية و يجعلها غير قادرة على تحديد أهدافها وتوزيع مواردها بصورة صحيحة مما يجعلها تتعثر في تقديم الخدمات العامة بسبب شيوع ثقافة أداريه و تنظيمية محفزة للفساد وقد كشف تقرير المفتشين العموميين في الولايات المتحدة الامريكية إنَّ المؤسسات التي لا يوجد فيها أقسام التدقيق الداخلي تعرضت للخسائر بسبب الاحتيال والخداع الوظيفي بنسبه تزيد عن(40%) تقريباً قياساً بتلك التي فيها أنظمة رقابه داخلية فعال. (كزار ، 2014 : 19)

هـ - العوامل القانونية:

ترتبط بعدم وجود أعمال دولة القانون وإنفاذه على ارض الواقع وعدم الحرفية في ضبط القوانين وأحكام تشريعها بما يتناسب وواقع القضايا والمشكلات المرتبطة وكيفية التعامل معها. (صبيح ، 2016 : 65)

خامساً // آليات مكافحة الفساد

يتصل بمفهوم الفساد مجموعة من المفاهيم الأخرى التي تشكل عناصر أساسية في استراتيجية مكافحته كالمحاسبة والمساءلة والشفافية والنزاهة ، ويمكن توضيح كل منها كما يأتي :

أ - المحاسبة : هو خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية و الإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم ، أي إنَّ يكون موظفين الحكومة مسؤولين أمام رؤساؤهم و الذي هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم الذي يكون المسؤولين بدوركم أمام السلطة التشريعية التي تولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية . (صالح و حسين ،13:2013)

ب - المساءلة: وهي إجابة المسؤولين عن وظائفهم العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاح في تنفيذها ، وحق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة عن الأعمال والإدارات العامة وأعمال النواب والوزراء و الموظفين العموميين حتى يتأكد من إنَّ عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون و لوظائفهم ومهامهم وهو ما يشكل أساس لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب .

(صالح و حسين ،14:2013)

ج - الشافية : تتمثل بوضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية .

(عبد،12:2017)

د - النزاهة : أنشأت هيئة النزاهة بموجب الأمر 55 لسنة 2004 مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوى والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة **عن طريق** :- (الساعدي و محمود، 2017 : 13)

(1) وضع أسس ومعايير الإطلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة .

(2) عقد ندوات وإعداد برامج توعية للتثقيف وتبني ثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية .

سادساً // مؤشرات الفساد المالية

لن تكون لجهود مكافحة الفساد إمكانية لإحراز نجاح علي أرض الواقع , ما لم تعتمد علي دراسات تحليلية وتشخيصية لظواهره المختلفة وآليات مكافحته تستند إلي مفاهيم منضبطة ومحكمة , لتدعيم مصداقية نتائجها واستنتاجاتها , فالقياس هو التي يمكن من التعرف علي نوعية وحجم ظاهرة الفساد وشدتها ودرجة تغلغلها قطاعياً وهيكلياً ، ويمكن من التعرف علي آثارها وتوابعها وانعكاساتها , ويوفر إمكانية متابعة تطورها ومقارنتا داخلياً وخارجياً، فدون القياس النظامي لن يمكن الوصول إلي استنتاجات موثوق فيها حول تشخيص الفساد وتحليل أسبابه وعوامله , ومن ثم لا يمكن تقييم مدى نجاح وفعالية سياسات المكافحة والإصلاح (محمد ، 2017 : 662)

وهناك عدة مؤشرات للفساد المالي حيث اتفق عليها الكتاب وهي :

1- **مؤشر دافعي الرشوة :** يمثل مؤشر دافعين الرشوة مقياساً للتعرف على مدركات المديرين حول الرشاوى التي تدفعها الشركات الأجنبية في البلدان المختارة ضمن المسح، يبلغ عدد هذه البلدان (37) بلداً، كما يبلغ عدد البلدان الذي تأتي منها الشركات الأجنبية التي دفعت الرشاوى (22) بلداً وتتمثل الرشوة المدفوعة في البلدان المستقبلة للشركات و الاستثمارات الأجنبية في الرشاوى مدفوعة لكبار السياسيين والأحزاب السياسية و الرشاوى المدفوعة لصغار الموظفين في الدولة لتسريع الخدمات والإجراءات واستخدام العلاقات الشخصية العائلية للحصول على التعاقدات حكومية إذ بلغ المعدل العام لدفع الرشوة في دوائر بغداد 31.77% وكما سجلت دائرة التسجيل العقاري في بغداد 44.2 % كما موضح في الجدول الآتي :

جدول (6) دافعي الرشوة

ت	دافع الرشوة	النسبة
1	الكرخ الاول	%41.4
2	الكرخ الثانية	%40.1
3	الرصافة	%41.6
4	وإقليم كردستان	%3.7

المصدر:https://www.alaraby.co.uk/investigations

(القصير ، 2017 : 17)

2- **مؤشر مدركات الفساد :** يقيس هذا المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد، ويعرف مؤشر الفساد بسوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، على سبيل المثال ، قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة . وهو مؤشر مركب يعتمد على مسوحات قامت بها ، مؤسسة مستقلة حسنة السمعة، ويعكس هذا المؤشر آراء رجال الأعمال والأكاديميين المحليين والدوليين . **(الجاعوني ،2009 : 101)**

3- **المؤشر المركب للحاكمية :** أُعدَّ المؤشر المركب للحاكمية من طرف باحثين من البنك الدولي عام 1999 بناءا على 6 جوانب للحاكمية في التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، وكفاءة الحكومة ، ونوعية التدخل الحكومي، وحكم القانون ، والتحكم في الفساد، ويعتمد تطوير المؤشرات الفرعية لكل جانب من الجوانب الحاكمية على عدد من التغيرات استنتجت من (37) قاعدة للمعلومات إنشأتّ بواسطة(31)مؤسسة متخصصة، وباستغلال المعلومات المتاحة من قواعد المعلومات بعد تنميط مؤشرات الحاكمية تنميطياً في التوزيع الطبيعي بحيث ،تأخذ متوسط مؤشر"صفر"، بانحراف معياري (1) وتتراوح قيمة المؤشر بين (-2.5+2.5) والنتائج المتحصل عليها المرتفعة تعني"مستوى أعلى الحاكمية"، والنتائج المنخفضة "مستوى منخفض الحاكمية".**(خميسي ، 2016 : 74)**

4- **مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية :** بدأ إصدار هذا المؤشر في عام 1980 بواسطة محرري نشرة التقارير الدولية، وهي نشرة أسبوعية حول التمويل والاقتصاد على مستوى العالم، استنادا على نموذج إحصائي لحساب

المخاطر. وفي عام 1992انضم مبتدعو المؤشر إلى مجموعة خدمات المخاطر السياسية، وفي عام 2001 بدأ إدراج مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

يشتمل مؤشر دليل المخاطر القطرية على 22 متغيرا موزعا على ثلاث مجموعات فرعية للمخاطر السياسية (12متغيرا و100 نقطة مخاطر) والمخاطر التمويلية والمخاطر الاقتصادية (5متغيرات و50 نقطة مخاطر) حيث تشتمل كل مجموعة على متغيرات فرعية تقيم مخاطر كل منها على أساس نقاط للمخاطر تعكس الوزن النسبي للمتغير ، وتشير القيم المتدنية لنقاط المخاطر إلى وجود مخاطر مرتفعة للغاية. ويُستحصل على المؤشر التجميعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية بأخذ نصف مجموع نقاط المخاطر للمجموعات الثلاث، حيث تتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين صفر (للمخاطر المرتفعة للغاية) و 100 نقطة للمخاطر المتدنية للغاية . **(حفناوي ، 2019 :127)**

المبحث الثالث

العلاقة بين الرقابة المالية ومكافحة الفساد المالي

بدا الفساد المالي في العراق بالازدياد بعد 1980 في استنفاذ الطاقات المالية والبشرية والعلمية لدوائر الدولة وتحويل هذه الجهود الى حرب عبثية لا هدف منها ولا نجاح يذكر للدولة العراقية في عام 1990 تحول الفساد الى فساد ورشاوى داخليه في داخل العراق وذلك بعد انخفاض سعر الدينار مقابل العملات الأخرى وانخفاض رواتب الموظفين وبدء الفساد بالتزايد و بتغيب الرقابة والمحاسبة حتى سقوط النظام في عام 2003 وتغيب وتخويف الرقابة والمتابعة شجعت المفسدين بالنشاط و فقد العراق مكانته بين الدول وجعلته في مقدمه العربية والدول الفقيرة في الفساد الإداري والمالي و جعلته يحتل المرتبة الثالثة بين دول العالم في الفساد (الغانمي ،الخزرجي ، 16: 2017) ، وبعد ذلك ضمت المادة (6) من قانون ديوان الرقابة المالية رقم (31) قيامها بمكافحة الفساد وفق الفقرة أولاً والتي تنص (رقابة وتدقيق حسابات ونشاطات الجهات الخاضعة للرقابة والتحقيق من سلامة التصرف في الأموال العامة وفاعلية تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات) (قانون هيئة النزاهة رقم 31،16: 2011) ، وكذلك ضمت المادة (3) من قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011 قيام بمكافحة الفساد والتحقيق في قضايا الفساد وفقاً لأحكام هذا القانون بواسطة محققين تحت أشراف قاضي التحقيق المختص ، وفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية ، قيامهم بمتابعة قضايا الفساد التي لا يقوم محققو الهيئة بالتحقيق فيها ، عن طريق ممثل قانوني عن الهيئة بوكالة رسمية تصدر عن رئيسها قانون انضباط موظفي الدولة ، ووجود قانون مكافأة المخبرين ، قانون ضبط الأموال المهربة والممنوع تداولها في الأسواق المحلية (قانون هيئة النزاهة رقم 30، 2،: 2011) .

اولا // ويمكن تقسيم الأدوات الرقابية في مكافحة الفساد المالي الى :

1- **السؤال :** يمكن لأي عضو في الرقابة المالية أو النزهة إنَّ يوجه سؤالا الى أعضاء المؤسسات أو أصحاب المناصب العليا في الشؤون التي تدخل ضمن اختصاصهم ، وبإمكان أي عضو في الرقابة أو النزاهة توجيه أسئلة الى المسؤول المحلي وللاستفسار عن أمر يجهله أعضاء المجلس أو بقصد لفت نظره الى أمر معين ، وتحديد أهميه السؤال بمدى استعمال الأعضاء لحق السؤال و أيمانهم كوسيلة لمتابعه النشاط الحكومي والمؤسسات الخاصة ومدى ثقتهم في التعاون مع الهيئات وذلك لمدهم بالمعلومات والإحصاءات الذي يطلبونها كما يتجلى الأهمية في سهولة وبساطة الإجراءات .(الساعدي ، 2015 : 21)

2- **طلب الإحاطة :** طلب و الإحاطة معناه إنَّ العضو يطلب إحاطة الحكومة علماً بأمر قد تجهله أو يطلب منها بإحاطة علما بأمر هو يجهله تعتبر هذه الوسيلة بمثابة مبادرة من العدو ذاتيه لكشف مواطن الخلل والفساد أين ما كان وتضفى طلبات الإحاطة قدراً من الفاعلية على الوظيفة الرقابية لمواجهة قضايا الفساد فهي تعكس في واقع الأمر تجارياً فورياً مع نبض الشارع فقضايا الفساد من القضايا الساخنة التي تتطلب تصدى سريع من قبل الأعضاء ولذا فهذة الأداة تحتل موقعاً مميزاً بين آليات الرقابة البرلمانية(الركيبات ، 2009 : 17)

3- **الاستجواب :** أما الاستجواب فهو اعم واشمل من السؤال ويحمل بين ثناياه اتهاما بالتقصير ، لذا فان المناقشة حول الاستجواب لا تقتصر على المستجوب وإنما يحق لجميع أعضاء المجلس الاشتراك في المناقشة بعد سماع جواب الوزير. كما يمثل الاستجواب أداة للمحاسبة يلجأ إليها البرلمانيون للحصول على تبرير حول سياسة معينة من عضو في الحكومة أو في بعض البلدان من أعضاء الحكومة كافة. وقد ينتج عن هذه العملية نقاش موسع حول السياسة المحددة، أو تصويت مع أو ضد المسألة المطروحة .ومن الممكن أن يلي الاستجواب اقتراحا بتوجيه اللوم ، ذلك لأنها تتضمن تقييما للعمل والنشاط وتقرر مدى نهوض المسؤول عن أعمال وظيفته، والاستجواب بهذا المعنى المحاسبي يؤكد علو سلطة البرلمان في مواجهة الحكومة. لقد سار دستور العراق على خطى النظم البرلمانية حين أتاح لأعضاء البرلمان وبعد موافقة خمسة وعشرين منهم حق توجيه استجواب الى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم.(اللطيف وآخرون: 2017، 17)

4- لجان تقضي الحقائق:

تعد لجان تقصي الحقائق آلية من آليات الرقابة التي عن طريقها يمكن الوقوف على حقيقة مما يثار من موضوعات ومشاكل ماليه وإدارية ،أو بيان مواطن الفساد في نشاط أحدى المصالح العامة ،أو وحدات الادارة المحلية أو جهاز التنفيذي أو أدارة أو أي مشروع من المشروعات العامة التي قد تكون عرضه لأعمال الفساد أو اختراق القانون ، ويكون تكليف احد الجان البرلمانية أو تشكيل لجنه خاصة للوقوف على حقيقة الأمر، أو لتقصى الحقائق من الأحوال و الأوضاع المالية والإدارية أو بيان مده الالتزام القانوني أو الخطة أو الموازنة العامة للدولة ، كما على العضو الذي يلجأ الى تنفيذ آلية لجان تقصي الحقائق ، قد يأخذا بالاعتبار التأكيد والمناداة بحيادية وتشكيل اللجنة بحيث انه من النادر إنَّ تراقب الحكومة ذات ذاتها بحياديه ونزاهة .(الركيبات ، 2009 : 217) .

ثانياً // الفساد المالي في العراق :

حسب مؤشر منظمة الشفافية العالمية والتي تعد بأنها منظمة مستقلة تأسست عام 1993 ببرلين والتي تهتم بمراقبة الفساد في العالم بحيث قامت الرقابة المالية بتحديد فترة الفساد المالي في العراق منذ عام 2010 حتى 2020 وفق ما يعرف بمؤشر الفساد الذي يقيس ذلك وفقاً لمستويات الفساد في القطاع العام حيث تحتل الدولة الأكثر فسادا المركز الأخير والأقل فسادا المركز الأول ليكون العراق من أكثر الدولة فساداً بعد العام 2003 ليبقى لفترة طويلة وهو ما يشغل المجتمع العراقي والمجتمع الدولي بلدان العالم فسادا لانحسار فرص التنمية والاستثمار وتقويض شرعية الإنجاز للنظام السياسي القائم ، إذ لم يشهد العراق حتى في زمن الديكتاتورية قبل ،استشراء الفساد السياسي بهذا الحجم، واتساع دائرته، وتشابك حلقاته، وترابط آلياته، مما يهدد استقرار النظام السياسي، ويعرقل بناء المؤسسات السياسية، ومسيرة التنمية الاقتصادية.(محمد ، 2013 : 3)،وتتضح قيم مؤشر مدركات الفساد فضلاً عن ترتيب العراق على مستوى بلدان العالم فيما يتعلق بالفساد المالي وفقاً الجدول الآتي (7) :

جدول (7) الفساد في العراق وترتيبه على الصعيد العالمي

للمدة (2010-2020)

السنة	قيمة مؤشر مدركات الفساد	الترتيب العالمي	مجموع البلدان
2010	1,5	175	178
2011	1,8	175	182
2012	1,8	169	176
2013	1,6	171	175
2014	1,6	170	174
2015	1,5	161	168
2016	1,7	166	168
2017	1,8	169	167
2018	1,8	168	170
2019	2,0	162	180
2020	2,1	160	180

المصدر:

- (نعمان منذر يونس و بكر حميد جسوم و عطية محمد إسماعيل) تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد ، مجلة تكريت العلوم الإدارية والاقتصاد /المجلد (16) سنة (2020) الصفحة (452).
- (مؤشر مدركات الفساد) منظمة الشفافية الدولية الائتلاف العالمي ضد الفساد2019 الصفحة 4.
- باسم علي خرسان كتاب العراق في مؤشِّر مدركات الفساد العالمي 2020 الصفحة 12 .

كما موضح في الجدول رقم (7) انتشار الفساد المالي في العراق في السنوات الأخير ويرجع ذلك لعدة أسباب منها الفساد السياسي وانتشار الرشوة في مؤسسات الدولة كل هذا ساعده في انتشار الفساد المالي في العراق وخاصة في الفترة الأخير من نهاية عام 2019 و ظهور فيروس (كوفيد - 19) تدهور الوضع الاقتصاد في العالم كل هذا أدى الى انتشار الفساد المالي أصدرت العديد من المنظمات الدولية، مثل الأنتربول وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (GAFI)، والهيئات الوطنية تحذيرات بشأن عمليات الاحتيال المالي المرتبطة بـجائحة (كوفيد-19)، وخاصة بالنسبة للمنتجات الطبية المزيفة ، في حين يصعب الحصول على الأقنعة وغيرها من المنتجات الطبية الشائعة بسبب الجائحة، فإن العرض المقدم من مواقع التجارة الالكترونية الاحتيالية وحسابات الوسائط الاجتماعية المزيفة وكذلك عناوين البريد الالكتروني التي تتظاهر ببيعها بشكل كبير على الانترنت ، سرقت أموالهم من قبل المجرمين الذين ينفذون هذه الحيل ثم يقومون بغسل الأموال التي حصلوا عليها ، وانتشرت ظاهرة الفساد المالي بشكل لافت للنظر بفعل عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية لقوانين واضحة وضوابط معلنة تمكن من ممارسه الرقابة عليها ، أو بسبب جهل المواطن أو خوفه أو لأسباب متعددة أخرى و إذا كان امتلاك السلطة يدفع أصحابها الى استغلالها في غير الغايات التي منحت لهم من اجلها ومن ثم

ممارسة الفساد في إنَّ الأفراد أيضا قد يساعدون على انتشار الفساد أما بسبب الجهل أو بسبب خضوع لضغوط معينة وأما لقضاء إغراض ماديه خاصة وبأساليب متلوية و عدم تطبيق المعايير العلمية في اختيار الموظفين لاسيما القياديين منهم و طريقه اعتماد أسلوب المحاصصة والاعتبارات السياسية وعدم تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وتنازل السلطات وضعف العمل الاجتماعي وتفشي النزعة الفردية في أداره المؤسسات وعدم وضوح الرؤية حول الإجراءات التعاونية والتنسيق والتكامل بين المؤسسات الحكومية و تقويض ظواهر الفساد والتغاضي عن معاقبه المسؤولين المتهمين بالفساد أو سوء الادارة و استغلال المنصب الذي أدى الى تدني منظومة القيم الأخلاقية واستخفاف الأفراد بالمجتمع بالقوانين النافذة في مختلف مجالات الحياتيه والتنظيمية .(محمد ، 2013 : 4)

ثالثاً // مكافحة الفساد المالي في العراق :

هناك ثلاث مؤسسات رقابية في العراق التي تقوم مكافحة الفساد المالي تتمثل بالاتي:

أ - ديوان الرقابة المالي :

تعتبر الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق إذ نشأت سنة 1927 مهمته تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد عن طريق مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء ولغرض مكافحة الفساد المالي وبعد 2003 جرى اعادة العمل به بالقانون رقم 77 لسنة. 2004 (الساعدي و محمود، 2017 : 15)

ب- هيئة النزاهة : هي هيئه المستقلة تأسست بموجب قانون رقم 30 لسنه 2011 تخضع الرقابة لمجلس النواب ولها شخصيه معنوية والاستقلال المالي والإداري يمثلها رئيسا ومن يخولها من أهدافها منع الفساد ومكافحته و الشفافية في أدارة شؤون الحكم على جميع المستويات عن طريق : (ياسين وحسين ،101 :2021)

1-التحقيق في قضايا الفساد وفقاً لأحكام القانون بواسطة محققين كفؤين

2- تنميه ثقافة احترام الأخلاق والخدمة العامة في القطاعين العام والخاص

3- متابعه خفايا الفساد الذي لا يجرؤ احد على التحقيق فيها

ج - المفتشون العموميين : أنشت مكاتب المفتشين بموجب الأمر (57) لسنة 2004 في الوزارات كافة مهمته المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والأشراف على الوزارات ومنع وقوع التبذير والغش وإساءة استخدام السلطة و التعاون مع هيأة النزاهة عن طريق تقديم التقاريرعن حالات الفساد في الوزارات المختلفة. (عبد، 2017 : 12)

الفصل الثالث

الاطار العملي

- ✓ المبحث الأول // التحليل الوصفي لمحور البحث
- ✓ المبحث الثاني // اختبار الفرضيات

الفصل الثالث

الإطار العملي

توطئة

يهدف هذا الفصل العرض والتعرف على نتائج البحث الميدانية وتحليلها والمتعلق بمجتمع البحث والتي تعكس اجاباتهم والمتمثلة بـ(الاستبانة) وذلك للإجابة، عن تساؤلات مشكلة البحث وكذلك قبول أو رفض فرضيات البحث حسب النتائج الاحصائية التي سيجري التوصل اليها لمتغيرات البحث **(الرقابة المالية، والفساد المالي)** وان هذا الفصل يتضمن مبحثين رئيسين.

المبحث الأول

أولاً // التحليل الوصفي لمحاور البحث

جرى احتساب الاحصاءات الوصفية كـالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المعلومات الشخصية ولكل متغير من متغيرات محاور البحث، وكذلك احتساب الاهمية النسبية كقيمة تقديرية وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي لكل فقرة من فقرات المحاور.

في الجدول (8) يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة، اذ كانت عدد الاستمارات الموزعة (120) استمارة والعدد المسترجع (110) اما الاستمارات الصالحة فقد بلغ عددها (100)، وهذا يعني إنَّ نسب الاسترجاع كانت (83.33%) وقد شملت عينة البحث عدداً من مديرين المصارف ومديرين الأقسام والموظفين.

جدول (8) عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة

مجتمع البحث	حجم العينة	الاستمارات				
		موزعة	مسترجعة	غير صالحة	صالحة	نسبة الاسترجاع
مجموعة من المصارف الحكومية والاهلية	120	120	110	10	100	%83.33

المصدر: اعداد الباحثة

ثانياً : تحليل المعلومات الشخصية لعينة البحث

الجداول الاتية توضح الخصائص والسمات لكل فقرة من فقرات المعلومات العامة في الاستبيان: -

1- وصف عينة البحث حسب النوع الاجتماعي:

جدول (9) توزيع عينة البحث حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	55	%55
الاناث	45	%45
المجموع	100	100

المصدر: اعداد الباحثة

عن طريق الجدول (9) نلاحظ توزيع افراد العينة حسب النوع الاجتماعي، وقد بلغت نسبة الذكور (55%) من اجمالي عينة البحث وهي نسبة أكبر من نصف العينة، بينما بلغت نسبة الاناث (45%) من اجمالي العينة.

2- وصف عينة البحث حسب الفئة العمرية

يوضح الجدول (10) إنَّ نسبة (**28%**) كانت للفئة العمرية (**50-59 سنة**) ثم تليها نسبة (**25%**) كانت للفئه العمرية التي تتراوح بين (**40-49 سنة**)، إنَّ نسبة (**21%**) للفئتين (**أقل من 30 سنة**) والفئه العمرية التي تتراوح بين (**31-39 سنة**) وان نسبة (5%) فقط كانت للفئة العمرية تتراوح بين (**60 سنة فأكثر**) مما يشير ذلك الى إنَّ قوة قسم الرقابة الى الاعتماد على اعمار الذي فئاتهم في العشرينات والثلاثينات والاربعينات والخمسينات من العمر وهي نسبة جيدة للعمل في قسم الرقابة لانه يتطلب جهد ونشاط عالي، كما تعكس هذه الفئة مستوى الادراك والوعي والنضوج. والجدول (10) يوضح ذلك:-

جدول (10) وصف عينة البحث حسب الفئة العمرية

المتغيرات	العينة المستهدفة	التكرارات	النسبة المئوية
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	21	%21
	31-39 سنة	21	%21
	40-49 سنة	25	%25
	50-59 سنة	28	%28
	60 سنة فاكثر	5	%5
المجموع		100	%100

المصدر: اعداد الباحثة

3- وصف عينة البحث حسب المؤهل العلمي

يوضح الجدول (**11**) يوضح توزيع افراد العينة حسب تحصيلهم العلمي، وكانت اكبر نسبة للمستجيبين الذين يحملون شهادة البكالوريوس اذ بلغت نسبتهم (**55%**) وتمثل اكثر من نصف عينة البحث، ومن ثم نسبة المستجيبين الذين يحملون شهادة الدبلوم العالي اذ بلغت نسبتهم (**25%**)، ومن بعدها نسبة المستجيبين الذين يحملون شهادة الماجستير اذ بلغت نسبتهم (**15%**)، وكانت اقل نسبة للمستجيبين الذين يحملون شهادة الدكتوراه اذ بلغت نسبتهم (**5%**) من اجمالي عينة البحث بالنظر الى النسب آنفة الذكر يتبين إنَّ غالبية افراد العينة هم من حملة الشهادات ولديهم الخبرة الاكاديمية والعملية وهذا ما يشير الى القدرة على انجاز الاعمال بصورة متميزة، والاجابة على الاستبانة لمعرفتهم الجيدة بالقوانين والتشريعات التي تحكم المصارف.

جدول (11) وصف العينة حسب المؤهل العلمي

المتغيرات	العينة المستهدفة	التكرارات	النسبة المئوية
	بكالوريوس	55	55%
	دبلوم عالي	25	25%
	ماجستير	15	15%
	دكتوراه	5	%5
المجموع		100	%100

المصدر: اعداد الباحثة

4- وصف عينة البحث حسب سنوات الخدمة

عن طريق الجدول (12) يتضح إنَّ نسبة المستجيبين الذين سنوات خدمتهم (5 سنوات فاقل) و (6 - 9) سنوات بلغت (15%) من اجمالي العينة وهي اقل نسبة، وان نسبة المستجيبين الذين تتراوح سنوات خدمتهم بين (10-14) سنوات بنسبة (27%) من اجمالي العينة وهي اعلى نسبة، وكانت نسبة المستجيبين الذين سنوات خدمتهم (15-19) سنة بنسبة (17%) من اجمالي افراد العينة، اما نسبة المستجيبين الذين سنوات خدمتهم تتراوح بين (20 سنة فاكثر) (26%) من اجمالي عينة البحث، والجدول الاتي يوضح ذلك.

الجدول (12) وصف عينة البحث حسب سنوات الخدمة

المتغيرات	العينة المستهدفة	التكرارات	النسبة المئوية
سنوات الخدمة	5 سنوات فاقل	15	%15
	6 - 9 سنوات	15	%15
	10-14 سنة	27	%27
	15-19	17	%17
	20 سنة فاكثر	26	%26
المجموع		%100	%100

المصدر: إعداد الباحثة

5- وصف عينة البحث حسب العنوان الوظيفي

نشاهد الجدول (13) إنَّ نسبة المستجيبين الذين يحملون عنوان وظيفي (مدقق) بلغت **(33%)** وتعد اعلى نسبة في عينة البحث، اما نسبة المستجيبين الذين يحملون عنوان وظيفي **(معاون مدقق)** بلغت **(25%)** من اجمالي عينة البحث، وتليها نسبة المستجيبين الذين يحملون عنوان وظيفي **(معاون مدير المدققين)** بلغت **(20%)** من اجمالي افراد العينة، ثم نسبة المستجيبين الذين يحملون عنوان وظيفي **(مدقق اقدم)** بلغت **(10%)** من اجمالي عينة البحث، ثم نسبة المستجيبين الذين يحملون عنوان وظيفي **(مدير المدققين)** بلغت **(7%)** من اجمالي العينة، وان ادنى نسبة للمستجيبين الذين يحملون عنوان وظيفي **(مدير مدققين اقدم)** بلغت **(5%)**. وان والجدول الاتي يوضح ذلك.

جدول (13) وصف العينة حسب العنوان الوظيفي

المتغيرات	العينة المستهدفة	التكرارات	النسبة المئوية
المنصب الوظيفي	مدير مدققين اقدم	5	5%
	مدير المدققين	7	7%
	معاون مدير المدققين	20	20%
	مدقق اقدم	10	10%
	مدقق	33	33%
	معاون مدقق	25	25%
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحثة

6- وصف عينة البحث حسب التخصص العلم

أوضحت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول **(14)** إنَّ نسبة **(38%)** من العينة هم من المختصين في المحاسبة وإن نسبة **(37%)** هم من المتخصصين في العلوم المالية والمصرفية ونسبة **(22%)** هم من المختصين في إدارة الاعمال ونسبة **(3%)** هم من حملة الاختصاصات الاخرى وهذا يبين مدى حرص ادارة المصرف على توظيف الخبرات والكفاءات في عمل المصرف والجدول **(14)** يوضح ذلك:-

جدول (14) وصف عينة البحث حسب التخصص

المتغيرات	العينة المستهدفة	التكرارات	النسبة المئوية
التخصص	محاسبه	38	38%
	علوم مالية ومصرفية	37	37%
	إدارة اعمال	22	22%
	أخرى	3	3%
المجموع		100	100%

المصدر: إعداد الباحثة

ثالثاً:- وصف واختبار أداة قياس البحث

أ - التوصيف :

تعد أداة البحث وسيلة لجمع البيانات للإجابة على أسئلة وفرضيات البحث ولتحقيق ذلك إعدت استمارة استبيان لجمع البيانات من عينة البحث وتتكون هذه الاستمارة من قسمين:

- **القسم الأول:** وهو عبارة عن المعلومات الشخصية والوظيفية عن عينة البحث (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الخدمة الوظيفية، المنصب الوظيفي) .
- **القسم الثاني:** وهو عبارة عن محاور البحث، ويتكون من (30) سؤال موزع على (10) ابعاد فرعية:-

المحور الأول: (المتغير المستقل) الرقابة المالية وقد اشتمل على الابعاد الفرعية الآتية:

- ❖ بعد الاستقلالية ويشتمل على (3) اسئلة.
- ❖ بعد الكفاءة المهنية ويشتمل على (3) اسئلة.
- ❖ بعد الأخلاق المهنية ويشتمل على (3) اسئلة.
- ❖ بعد رقابة الجودة ويشتمل على (3) اسئلة.
- ❖ بعد تحسين وترشيد الأداء ويشتمل على (3) اسئلة.
- ❖ بعد تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية ويشتمل على (3) اسئلة.

المحور الثاني: الحد من الفساد المالي وقد اشتمل على الابعاد الفرعية الآتية:

- ❖ بعد دافعي الرشوة ويشتمل على (3) اسئلة.
- ❖ بعد مدركات الفساد ويشتمل على (3) اسئلة.
- ❖ بعد الحوكمة ويشتمل على (3) اسئلة.
- ❖ بعد الدليل الدولي للمخاطرة القطرية ويشتمل على (3) اسئلة.

ب - الطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

أسْتُخدِمَ البرنامج الاحصائي (SPSS vs.21) من أجل تحقيق أهداف البحث وذلك من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيانات الموزعة على عينة البحث، اذ أسْتُخدِمَت الاختبارات الإحصائية الآتية :

1. معامل ارتباط بيرسون لاختبار صدق استمارة الاستبيان.
2. اختبار (ألفا كرو نباخ) ويستخدم لمعرفة ثبات محاور الاستبيان.
3. أسلوب النسب المئوية والمتوسط الحسابي و يستخدم لمعرفة تكرار فئات متغير ما و يستفاد منه في وصف عينة البحث.

رابعاً:- اختباري الصدق والثبات لاستمارة الاستبيان

يشتمل صدق استمارة الاستبيان على ما يأتي:-

1. **الصدق الظاهري للأداة:** لقد عرضت أداة البحث في صورتها الأولية على عدد من المحكمين في مجال الاختصاص فقد بلغ عددهم (11) محكما وذلك للتأكد من الصدق الظاهري لأداة القياس.

وقد أعد الباحث استمارة خاصة لاستطلاع آراء المحكمين حول مدى وضوح كل عبارة من المحتوى الفكري والصياغة وتصحيح ما ينبغي تصحيحه من العبارات مع إضافة أو حذف ما يرى المحكم من عبارات في أي محور من المحاور. وفي ضوء الآراء التي أظهرها المحكمون قام الباحث بأجراء التعديلات التي اتفق عليها (80%) من المحكمين، وتعديل وصياغة بعض العبارات التي رأى المحكمون ضرورة إعادة صياغتها لتكون أكثر وضوحاً.

2. **الصدق المعنوي لاستمارة الاستبيان**

إجري ارتباط بيرسون **Pearson Correlation** لقياس صدق استمارة الاستبيان وذلك للتأكد من مدى تحقيق الأهداف التي تريد استمارة الاستبيان الوصول إليها، وكذلك مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبيان بالدرجة الكلية لمحاور الاستبيان. والجدول **(15)** يوضح ذلك:

جدول (15) معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الاستبيان

ت	محاور الاستبيان	معامل الارتباط	Sig.
1	الرقابة المالية	0.841	0.000
2	الفساد المالي		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على SPSSV21

اذ نلاحظ النتائج الموضحة في الجدول **(15)** إنَّ محاور الرقابة المالية و الفساد المالي يتمتعان بمعامل ارتباط طردي ذو دلالة احصائية مع الدرجة الكلية للاستبيان اذ بلغ (0.841) وهذا يدل إنَّ للرقابة المالية دور في الحد من الفساد المالي وتتمتع بمعامل صدق عالي، وكذلك تعد محاور الاستبيان صادقة وتحقق الهدف المطلوب.

خامساً: - ثبات استمارة الاستبيان

يعد الثبات عن اتساق مقياس البحث وثبات النتائج التي يمكن الحصول عليها من المقياس عبر مُدد زمنية مختلفة، والثبات البنائي لأداة القياس يتحقق منه عن طريق معامل كرونباخ ألفا. ولقياس ثبات استمارة الاستبيان وذلك للتأكد من إنَّ هذا الاستبيان سوف يعطي النتائج نفسها إذا أُعيدت توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط.

جدول (16) المقاييس المستخدمة في البحث مع قيم (Cronbach alpha)

المتغير	قيمة كرونباخ ألفا للمتغير	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا للكل بعد
الرقابة المالية	0.908	X1الاستقلالية	3	0.878
		X2 الكفاءة المهنية	3	0.909
		X3الأخلاق المهنية	3	0.882
		X4 رقابة الجودة	3	0.912
		X5تحسين وترشيد الأداء	3	0.878
		تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة X6المسؤولية	3	0.888
الفساد المالي	0.921	Y1دافعي الرشوة	3	0.882
		Y2مدركات الفساد	3	0.960
		Y3الحوكمة	3	0.873
		الدليل الدولي للمخاطرة Y4القطرية	3	0.863

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على $SPSSV_{21}$

والجدول (**16**) يقدم توضيح تفصيلي حول قيم (كرونباخ ألفا) التي تقيس ثبات المقياس، ويتبين من الجدول إنَّ جميع القيم لجميع محاور الاستبيان كانت أكبر من (80%) وهي أقل قيمة مقبولة إحصائيا في البحوث العلمية والإنسانية وهذا يدل على إنَّ أداة القياس تتسم بالاتساق والثبات الداخلي.

سادساً:- وصف وتشخيص محاور البحث

يهتم هذا الجزء بمناقشة إجابات افراد عينة البحث حول المتغيرات المبحوثة وتفسيرها عن طريق استخدام بعض الاساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة بـ (الوسط الحسابي الموزون، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، وشدة الإجابة) وكالآتي:

اولا- الرقابة المالية (X) وابعادها:

إنَّ هذه الفقرة تهدف الى مناقشة آراء عينة البحث حول ابعاد الرقابة المالية التي اعتمدت كما في الجدول (17) :-

جدول (17) ترميز مقياس الرقابة المالية

المتغيرات الرئيسة	الابعاد الفرعية	رمز المؤشر	عدد فقرات المقياس
Xالرقابة المالية	الاستقلالية	X1	3
	الكفاءة المهنية	X2	3
	الأخلاق المهنية	X3	3
	رقابة الجودة	X4	3
	تحسين وترشيد الأداء	X5	3
	تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية	X6	3

المصدر: إعداد الباحثة

والجدول (18) يتضمن نتائج الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف وشدة الاجابة.

اذ حقق هذا المتغير وسطا حسابيا موزونا مقداره (**3.672**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، بانحراف معياري (**1.14**)، ومعامل الاختلاف (**31.04%**)، مما يدل على إنَّ البيانات متجانسة. وان النسبة المئوية لشدة اجابة عينة البحث حول متغير الرقابة المالية بلغت (**73.4%**)، وهذا يؤشر إنَّ آراء العينة تعطي متغير الرقابة المالية اهتمام كبير، وهو بطبيعة الحال انعكس بشكل ايجابي الى حد ما على اجابات عينة البحث، اذ كانت الاوساط الحسابية لفقرات الرقابة المالية اعلى من الوسط الفرضي، وتشير هذه النتائج بشكل عام لأهمية الدور الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي. فالرقابة المالية بمثابة الجهاز العصبي لجسم الإنسان لأنها تحرص على سلامة كل قسم من اقسامها الذي تشرف على متابعته داخل المصرف.

جدول (18) وصف آراء عينة البحث حول الرقابة المالية وتشخيصها

	الفقرات	الوسط حسابي الموزون	شدة الاجابة	انحراف معياري	معامل الاختلاف	التباين	ترتيب الفقرات
1	A1	4.02	80.4%	1.03	25.74%	1.07	1
2	A2	3.88	77.6%	1.10	28.44%	1.22	2
3	A3	3.75	75.0%	1.09	28.96%	1.18	3
x1	X1 الاستقلالية	3.88	77.7%	1.08	27.74%	1.16	

3	1.68	34.96%	1.30	74.2%	3.71	B1	1
2	1.27	29.07%	1.13	77.4%	3.87	B2	2
1	1.22	28.44%	1.10	77.6%	3.88	B3	3
	1.39	30.81%	1.18	76.4%	3.82	X2 الكفاءة المهنية	x2
1	1.08	25.79%	1.04	80.6%	4.03	C1	1
2	1.32	30.09%	1.15	76.4%	3.82	C2	2
3	1.19	29.23%	1.09	74.6%	3.73	C3	3
	1.20	28.43%	1.10	77.2%	3.86	X3 الأخلاق المهنية	x3
3	1.65	34.11%	1.29	75.4%	3.77	D1	1
1	1.29	28.93%	1.13	78.4%	3.92	D2	2
2	1.22	28.35%	1.11	78.0%	3.90	D3	3
	1.38	30.44%	1.18	77.3%	3.86	X4 رقابة الجودة	x4
1	1.06	25.68%	1.03	80.2%	4.01	E1	1
2	1.35	30.47%	1.16	76.2%	3.81	E2	2
3	1.38	31.79%	1.18	74.0%	3.7	E3	3
	1.27	29.37%	1.13	76.8%	3.84	تحسين وترشيد الأداء X5	x5
3	1.48	35.38%	1.22	68.8%	3.44	F1	1

2	F2	3.74	74.8%	1.11	29.59%	1.22	1
3	F3	3.72	74.4%	1.129	30.35%	1.27	2
x6	تطبيق الالتزام وتحقيق X6 رقابة المسؤولية	3.63	72.7%	1.16	31.82%	1.34	
X	Xالرقابة المالية	3.672	73.4%	1.14	31.04%	1.3	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على Excel

وفيما يأتي شرح تفصيلي لآراء عينة البحث حول ابعاد الرقابة المالية :

1- بعد الاستقلالية X1: يتضح من نتائج جدول (**18**) إنَّ الوسط الحسابي الموزون لبعد الاستقلالية بلغ (**3.88**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وبانحراف معياري عام قدره (**1.08**)، وبمعامل الاختلاف عام بلغ (**27.74%**)، وكانت النسبة المئوية العامة لشدة اجابة عينة البحث قد بلغ (**77.7%**). وحققت الفقرة (يملك المصرف استقلالية كافية في هيكله التنظيمي) اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (**4.02**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، الا إنَّ اقل وسط حسابي موزون على مستوى هذا البعد كان للفقرة (يتمتع الموظفين الرقابة باستقلالية في عملية التدقيق) اذ بلغ (**3.75**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**). وتشير هذه النتائج الى إنَّ المصارف المبحوثة تمنح استقلالية لموظفين الرقابة المالية للقيام بأعمالهم دون أي اعتبارات خارجية.

وعند الرجوع الى جدول (18) نجد إنَّ النتائج المتحققة على مستوى بعد الاستقلالية وفقراته كانت كالآتي:

أ- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة الاولى (يملك المصرف استقلالية كافية في هيكله التنظيمي) (**4.02**) وهو اعلى وسط حسابي على مستوى فقرات بعد الاستقلالية، وباقل انحراف معياري على مستوى البعد اذ بلغ (**1.03**)، ومعامل الاختلاف (**25.74%**)، وقد كانت شدة الاجابة للفقرة المذكورة (**80.4%**)، وهذا يدل على إنَّ المصارف عينة البحث تمتلك استقلالية كافية في هيكله التنظيمي.

ب- حققت الفقرة الثانية (يكون اختيار الموظفين بشكل موضعي دون أي اعتبار خارجي) وسطا حسابيا موزونا مقداره (**3.88**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وبأعلى انحراف معياري على مستوى البعد اذ بلغ (**1.10**)، ومعامل الاختلاف (**28.44%**)، وشدة اجابة بلغت (**77.6%**)، مما يعني إنَّ المصارف المعنية يكون اختيارها لموظفيها بشكل موضعي دون تدخلات خارجية.

ج- في حين بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة الثالثة (يتمتع الموظفين الرقابة باستقلالية في عملية التدقيق) (**3.75**) بانحراف معياري (**1.09**) ومعامل الاختلاف (**28.96%**)، وشدة اجابة (**75%**)، وهذا يدل على إنَّ الموظفين يمتلكون استقلالية في عملية التدقيق.

2- بعد الكفاءة المهنية X2: نشاهد من نتائج جدول (**18**) إنَّ الوسط الحسابي الموزون لبعد الكفاءة المهنية بلغ (**3.82**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وبانحراف معياري عام قدره (**1.18**)، وبمعامل الاختلاف عام بلغ (**30.81%**)، وكانت النسبة المئوية العامة لشدة اجابة عينة البحث قد بلغ **(76.4%).** وان الفقرة (يمتلك العاملون في الرقابة والتدقيق خبرة اللازمة لإنجاز أعمالهم) حققت اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (**3.88**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، الا إنَّ اقل وسط حسابي موزون على مستوى هذا البعد كان للفقرة (يمتاز أداء العاملين بكفاءة التشغيلية العالية) اذ بلغ (**3.71**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**). وتشير هذه النتائج الى إنَّ الموظفين الرقابة المالية في المصارف المبحوثة يتمتعون بالكفاءة المهنية.

وعند الرجوع الى جدول (18) نجد إنَّ النتائج المتحققة على مستوى بعد الكفاءة المهنية وفقراته كانت كالآتي:

أ- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة الاولى (يمتاز أداء العاملين بكفاءة التشغيلية العالية) (**3.71**) وهو اقل وسط حسابي على مستوى فقرات بعد الكفاءة المهنية، وبأعلى انحراف معياري على مستوى البعد اذ بلغ (**1.30**)، ومعامل الاختلاف (**34.96%**)، وقد كانت شدة الاجابة للفقرة المذكورة (**74.2%**)، وهذا يدل على إنَّ موظفين الرقابة المالية يتمتعون بكفاءة عالية في أداء عملهم.

ب- اما الفقرة الثانية (يركز عمل الرقابة على الأسس المهنية والمحاسبية) فقد حققت وسطا حسابيا موزونا مقداره (**3.87**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وانحراف معياري (**1.13**)، ومعامل الاختلاف (**29.07**%)، وشدة اجابة بلغت (**77.4**%)، مما يعني إنَّ المصارف المبحوثة أساس عملها يعتمد الأسس المهنية والمحاسبية.

ج- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة الثالثة (يمتلك العاملون في الرقابة والتدقيق خبرة اللازمة لإنجاز أعمالهم) (**3.88**) بانحراف معياري (**1.10**) ومعامل الاختلاف (**28.44**%)، وشدة اجابة (**77.6**%)، وهذا يدل على إنَّ موظفين الرقابة المالية يمتلكون الخبرة الكافية في اعمال المصارف.

3 - **بعد الاخلاق المهنية X3:** يظهر من نتائج جدول (**18**) إنَّ الوسط الحسابي الموزون لبعد الاخلاق المهنية بلغ (**3.86**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وبانحراف معياري عام قدره (**1.10**)، وبمعامل الاختلاف عام بلغ (**28.43**%)، وكانت النسبة المئوية العامة لشدة اجابة عينة البحث قد بلغ (**77.2%**). وحققت الفقرة (تسهم قواعد السلوك وآداب المهنية في الرقابة المالية على تحسين جوده المعلومات لمستخدميها) اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (**4.03**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، الا إنَّ اقل وسط حسابي موزون على مستوى بعد الاخلاق المهنية كان للفقرة (يتمتع موظفين الرقابة المالية بالتأهل العلمي والمهني اللازم لأداء الرقابة المالية) اذ بلغ (**3.73**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**). وتشير هذه النتائج الى إنَّ الموظفين الرقابة المالية في المصارف المبحوثة يتمتعون بالاخلاق المهنية.

وعند الرجوع الى جدول (18) نجد إنَّ النتائج المتحققة على مستوى بعد الاخلاق المهنية وفقراته كانت كالآتي:

أ- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة الاولى (تسهم قواعد السلوك وآداب المهنية في الرقابة المالية على تحسين جوده المعلومات لمستخدميها) (**4.03**) وهو اعلى وسط حسابي على مستوى فقرات بعد الاخلاق المهنية، وبأقل انحراف

معياري على مستوى البعد اذ بلغ (**1.04**)، ومعامل الاختلاف (**25.79%**)، وقد كانت شدة الاجابة للفقرة المذكورة (**80.6%**)، وهذا يدل على إنَّ موظفين ديوان الرقابة المالية يتمتعون بكفاءة في تحسين جودة المعلومات.

ب- اما الفقرة (تسهم الرقابة المالية على التركيز في شخصية المدقق وعدم تحيزه الى جهات أخرى) فقد حققت وسط حسابي موزون مقداره (**3.82**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وانحراف معياري (**1.15**)، ومعامل الاختلاف (**30.09%**)، وشدة اجابة بلغت (**76.4%**)، مما يعني إنَّ المصارف المبحوثة يكون أساس عملها هو التركيز على شخصية المدقق وعدم تحيزه الى جهات أخرى.

ج- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة الثالثة (يتمتع موظفين الرقابة المالية بالتأهل العلمي والمهني اللازم لأداء الرقابة المالية) (**3.73**) وهو اقل وسط حسابي على مستوى فقرات بعد الاخلاق المهنية بانحراف معياري (**1.09**) ومعامل الاختلاف (**29.23%**)، وشدة اجابة (**74.6%**)، وهذا يدل على إنَّ موظفين الرقابة المالية يتمتعون بالتأهل العلمي والمهني اللازم لأداء الرقابة المالية.

5- **بعد رقابة الجودة X4:** إنَّ الوسط الحسابي الموزون لبعد رقابة الجودة بلغ (**3.86**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وبانحراف معياري عام قدره (**1.18**)، وبمعامل الاختلاف عام بلغ (**30.44%**)، وكانت النسبة المئوية العامة لشدة اجابة عينة البحث قد بلغ (**77.3%**). وحققت الفقرة (تساعد رقابة الجودة على تطوير عمل الموظف في المستقبل) اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (**3.92**)، الا إنَّ اقل وسط حسابي موزون على مستوى هذا البعد كان للفقرة (أسهم نظام الأتمتة في تحسين عملية الرقابة المالية على أنظمة الجودة) اذ بلغ (**3.77**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**). وتشير هذه النتائج الى انه يجب على كل جهاز ديوان الرقابة المالية صياغة سياسات وإجراءات مصممة لتعزيز ثقافة داخلية وتعزز إنَّ الجودة أمر أساسي في أداء كافة أعمالها . ويجب إنَّ يضع مثل هذه السياسات والإجراءات مدير المصرف حيث يتحمل المسؤولية العامة عن نظام رقابة الجودة.

وعند الرجوع الى جدول (18) نجد إنَّ النتائج المتحققة على مستوى بعد رقابة الجودة وفقراته كانت كالآتي:

أ- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة (أسهم نظام الأتمتة في تحسين عملية الرقابة المالية على أنظمة الجودة) (**3.77**) وهو اقل وسط حسابي على مستوى فقرات بعد رقابة الجودة، وبأعلى انحراف معياري على مستوى البعد اذ بلغ (**1.29**)، ومعامل الاختلاف (**34.11%**)، وقد كانت شدة الاجابة للفقرة المذكورة (**75.4%**)، وهذا يدل على إنَّ موظفين ديوان الرقابة المالية يتمتعون بخبرة عالية في نظام الأتمتة مما ساهم في تحسين عملية الرقابة المالية على أنظمة المصرف.

ب- حققت الفقرة الثانية (تساعد رقابة الجودة على تطوير عمل الموظف في المستقبل) وسطا حسابيا موزونا مقداره (**3.92**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وانحراف معياري (**1.13**)، ومعامل الاختلاف (**28.93%**)، وشدة اجابة بلغت (**78.4%**)، مما يعني إنَّ الموظفين يسعون دائما الى تطوير عملهم عن طريق رقابة الجودة.

ج- كان الوسط الحسابي الموزون للفقرة (تيسير عمليات إدارة رقابة الجودة في المصرف بشكل منتظم وفعال) (**3.90**) وسط حسابي وبأقل انحراف معياري (**1.11**) ومعامل الاختلاف (**28.35%**)، وشدة اجابة (**78.0%**)، وهذا يدل

على إنَّ عمليات رقابة الجودة تسمح بأجراء عمليات تقييم المبادئ الأساسية بما يتناسب مع حجم المخاطر والأهمية في النظام المالي، وذلك لطيف واسع من المصارف مما يجعلها تكون منتظمة وفعالة.

6- **بعد تحسين وترشيد الأداء X5: -** يتضح من نتائج جدول (**18**) إنَّ الوسط الحسابي الموزون لبعد تحسين وترشيد الاداء بلغ (**3.84**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وبانحراف معياري عام قدره (**1.13**)، وبمعامل الاختلاف عام بلغ (**29.37%**)، وكانت النسبة المئوية العامة لشدة اجابة عينة البحث قد بلغ (**76.8%**). وحققت الفقرة (تسهم الرقابة المالية على تطوير وتحسين الأداء الموظفين وتحسينها) اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (**4.01**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، الا إنَّ اقل وسط حسابي موزون على مستوى هذا البعد كان للفقرة (تلتزم مصارف بالبلاغات والقرارات الصادرة من رئاسة الوزراء بما يخص الضبط وترشيد الإنفاق الحكومي) اذ بلغ (**3.7**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**). وتشير هذه النتائج الى إنَّ الموظفين الرقابة المالية في المصارف المبحوثة يتمتعون بأداء عالي في مهام عملهم,

وعند الرجوع الى جدول (18) نجد إنَّ النتائج المتحققة على مستوى بعد تحسين وترشيد الاداء وفقراته كانت كالآتي:

أ- كان الوسط الحسابي الموزون للفقرة (تسهم الرقابة المالية على تطوير وتحسين الأداء الموظفين) (**4.01**) وهو اعلى وسط حسابي على مستوى فقرات بعد تحسين وترشيد الاداء، وبأقل انحراف معياري على مستوى البعد اذ بلغ (1.03)، ومعامل الاختلاف (**25.68%**)، وقد كانت شدة الاجابة للفقرة المذكورة (**80.2%**)، وهذا يدل على إنَّ موظفين الرقابة المالية يتمتعون بكفاءة في تطوير انظمة الرقابة المالية عن طريق تحسين اداء الموظفين.

ب- لقد حققت الفقرة الثانية (ساعد توفير المصرف للأدوات اللازمة للقائمين بعمليه الرقابة المالية في تحسين الأداء) وسطا حسابيا موزونا مقداره (**3.81**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وانحراف معياري (**1.16**)، ومعامل الاختلاف (**30.47%**)، وشدة اجابة بلغت (**76.2%**)، مما يعني إنَّ المصارف المبحوثة تعتمد على الأدوات والأساليب والأنظمة التي في تحسين وتطوير الأداء باستمرار.

ج- في حين بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة الثالثة (تلتزم مصارف بالبلاغات والقرارات الصادرة من رئاسة الوزراء بما يخص الضبط وترشيد الإنفاق الحكومي) (**3.7**) وهو اقل وسط حسابي وبأعلى انحراف معياري (**1.18**) ومعامل الاختلاف (**31.79%**)، وشدة اجابة (**74.0%**)، وهذا يدل على إنَّ موظفين الرقابة المالية يلتزمون بالبلاغات والقرارات الصادرة من رئاسة الوزراء بما يخص الضبط وترشيد الانفاق الحكومي.

7- **بعد تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية X6 : -** يتضح من نتائج جدول (**18**) إنَّ الوسط الحسابي الموزون لبعد تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية بلغ (**3.63**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وبانحراف معياري عام قدره (**1.16**)، وبمعامل الاختلاف بلغ (**31.82%**)، وكانت النسبة المئوية العامة لشدة اجابة عينة البحث قد بلغ (**72.7%**). وحققت الفقرة (توجد دقه لدى المدقق في تفويض المعاملات لدى موظفين الرقابة المالية) اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (**3.74**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، الا إنَّ اقل وسط حسابي موزون على مستوى هذا البعد كان للفقرة (تساهم الرقابة المالية في تحسين فاعلية العملية الإدارية والتخطيط والتنظيم والتوجيه) اذ

بلغ (**3.44**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**). وتشير هذه النتائج الى إنَّ الموظفين الرقابة المالية في المصارف المبحوثة يلتزمون بتطبيق وتحقيق رقابة المسؤولية.

وعند الرجوع الى جدول (**18**) نجد إنَّ النتائج المتحققة على مستوى بعد تطبيق وتحقيق رقابة المسؤولية وفقراته كانت كالآتي:

أ- لقد بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة (تساهم الرقابة المالية في تحسين فاعلية العملية الإدارية والتخطيط والتنظيم والتوجيه) (**3.44**) وهو اقل وسط حسابي على مستوى فقرات بعد تحسين وترشيد الاداء، وبأعلى انحراف معياري على مستوى البعد اذ بلغ (**1.22**)، ومعامل الاختلاف (**35.38%**)، وقد كانت شدة الاجابة للفقرة المذكورة (**68.8%**)، وهذا يدل على إنَّ الرقابة المالية تساهم في تحسين العمل الإداري والتخطيط والتنظيم والتوجيه.

ب- بينما حققت الفقرة الثانية (توجد دقه لدى المدقق في تفويض المعاملات لدى موظفين الرقابة المالية) اعلى وسطا حسابيا موزونا مقداره (**3.74**) وهو اعلى وسط حسابي موزون على مستوى البعد، وانحراف معياري (**1.11**)، ومعامل الاختلاف (**29.59%**)، وشدة اجابة بلغت (**74.8%**)، مما يعني إنَّ المصارف المبحوثة يكون أساس عملها الدقة في انجاز المعاملات.

ج- في حين بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة الاخيرة (ساعد التعامل مع نشاطات الرقابة المالية ضمن الواجبات اليومية) (**3.72**) وسط حسابي وبانحراف معياري (**1.129**) ومعامل الاختلاف (**30.35%**)، وشدة اجابة (**74.4%**)، وهذا يدل على إنَّ موظفين الرقابة المالية يتعاملون مع نشاطات الرقابة ضمن واجباتهم اليومية أي يعد هو أساس عملهم.

ثانيا: - الفساد المالي (Y) وابعاده

إنَّ هذه الفقرة تهدف الى مناقشة آراء عينة البحث حول ابعاد الفساد المالي التي اعتمدت وهي موضحة كما في الجدول (19).

جدول (19) ترميز مقياس الحد من الفساد المالي

المتغيرات الرئيسة	الابعاد الفرعية	رمز المؤشر	عدد فقرات المقياس
Yالفساد المالي	دافعي الرشوة	Y1	3
	مدركات الفساد	Y2	3
	الحوكمة	Y3	3
	الدليل الدولي للمخاطرة القطرية	Y4	3

المصدر: إعداد الباحثة

ونشاهد جدول (**20**) نتائج الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف وشدة الاجابة.

اذ حقق هذا المتغير وسطا حسابيا موزونا مقداره (**3.64**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، بانحراف معياري (**1.22**)، ومعامل الاختلاف (**33.4%**)، مما يدل على إنَّ البيانات متجانسة. وان النسبة المئوية لشدة اجابة عينة البحث حول متغير الفساد المالي بلغت (**72.8%**)، وهذا يؤشر إنَّ آراء العينة تولي اهتمام للحد من الفساد المالي، وهو

بطبيعة الحال انعكس بشكل ايجابي الى حد ما على اجابات عينة البحث، اذ كانت الاوساط الحسابية لفقرات الفساد المالي اعلى من الوسط الفرضي، وتشير هذه النتائج بشكل عام لأهمية الدور الذي يلعبه التشريعات والقوانين الصادرة من ديوان الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي.

جدول (20) وصف آراء عينة البحث حول الفساد المالي وتشخيصها

	الفقرات	وسط حسابي	شدة الاجابة	انحراف معياري	معامل الاختلاف	التباين	ترتيب الفقرات
1	G1	3.51	70.2%	1.24	35.4%	1.55	2
2	G2	3.77	75.4%	1.12	29.7%	1.25	1
3	G3	3.40	68.0%	1.21	35.7%	1.47	3
y1	Y1 دافعي الرشوة	3.56	71.2%	1.20	33.7%	1.44	
1	H1	3.59	71.8%	1.23	34.3%	1.52	2
2	H2	3.54	70.8%	1.21	34.2%	1.46	3
3	H3	3.69	73.8%	1.05	28.5%	1.10	1
y2	Y2 مدركات الفساد	3.61	%72	1.16	32.3%	1.36	
1	K1	3.79	75.8%	1.19	31.4%	1.42	1
2	K2	3.53	70.6%	1.24	35.2%	1.54	3
3	K3	3.71	74.2%	1.17	31.7%	1.38	2
y3	Y3 الحوكمة	3.68	73.5%	1.20	32.8%	1.45	
1	L1	3.80	76.0%	1.19	31.3%	1.41	1
2	L2	3.53	70.6%	1.27	36.1%	1.63	3

3	L3	3.67	73.4%	1.17	31.9%	1.37	2
y4	الدليل الدولي للمخاطرة Y4 القطرية	3.67	73.3%	1.21	33.1%	1.47	
Y	الفساد الإداري	3.64	%72.8	1.22	33.4%	1.48	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على Excel

وفيما يلي شرح تفصيلي لآراء عينة البحث حول ابعاد الفساد المالي وكالآتي:

1- **بعد دافعي الرشوة Y1:** نشاهد نتائج الجدول (**20**) إنَّ الوسط الحسابي الموزون لبعد دافعي الرشوة بلغ (**3.56**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وبانحراف معياري عام قدره (**1.20**)، وبمعامل الاختلاف عام بلغ (**33.7%**)، وكانت النسبة المئوية العامة لشدة اجابة عينة البحث قد بلغ (**71.2%**). وحققت الفقرة (تسهيل الإجراءات واتفاقيتها يسهم في الحد من الفساد) اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (**3.77**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، الا إنَّ اقل وسط حسابي موزون على مستوى هذا البعد كان للفقرة (تنعكس سلوكيات الموظف النزيه في سلوكيات غيره من الموظفين) اذ بلغ (**3.40**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**). وتشير هذه النتائج الى إنَّ الموظفين نزيهين في سلوكياتهم مما يجعلهم يرفضون أي اعمال مقابل المال.

وعند الرجوع الى جدول (20) نجد إنَّ النتائج المتحققة على مستوى بعد دافعي الرشوة وفقراته كانت كالآتي:

أ- إنَّ الوسط الحسابي الموزون للفقرة الأولى (للقيادة دور فاعل هي الحد من الفساد الإداري والمالي) بلغ (**3.51**) وبأعلى انحراف معياري على مستوى البعد اذ بلغ (**1.24**)، ومعامل الاختلاف (**35.4%**)،وهذا يدل على إنَّ المصارف عينة البحث لها دور فعال في الحد من الفساد الإداري والمالي.

ب- لقد حققت الفقرة (تسهيل الإجراءات واتفاقيتها يسهم في الحد من الفساد) وسطا حسابيا موزونا مقداره (**3.77**) وهو اعلى وسط حسابي على مستوى فقرات بعد دافعي الرشوة، وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وبأقل انحراف معياري على مستوى البعد اذ بلغ (**1.12**)، ومعامل الاختلاف (**29.7%**)، وشدة اجابة بلغت (**75.4%**)، مما يعني إنَّ المصارف المبحوثة تحد من الفساد المالي والإداري عن طريق إجراءات عديدة.

ج- في حين بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة الثالثة (تنعكس سلوكيات الموظف النزيه في سلوكيات غيره من الموظفين) اقل وسط حسابي بلغ (**3.40**) بانحراف معياري (**1.21**) ومعامل الاختلاف (**35.7%**)، وشدة اجابة (**68%**)، وهذا يدل على إنَّ سلوكيات الموظف النزيه تنعكس في سلوكيات غيرة من الموظفين.

2- **بعد مدركات الفساد Y2:** عن طريق نتائج جدول (**20**) نلاحظ إنَّ الوسط الحسابي الموزون لبعد مدركات الفساد بلغ (**3.61**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وبانحراف معياري عام قدره (**1.16**)، وبمعامل الاختلاف عام بلغ (**32.3%**)، وكانت النسبة المئوية العامة لشدة اجابة عينة البحث قد بلغ (**72**%). وحققت الفقرة (أسهم البرمجيات الحديثة في الكشف المبكر عن حالات الفساد) اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (**3.69**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، الا إنَّ اقل وسط حسابي موزون على مستوى هذا البعد كان للفقرة (عدم وجود مجال لعمليات التزوير في

الأصول والمستندات في المصارف) اذ بلغ (**3.54**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**). وتشير هذه النتائج الى إنَّ المصارف المبحوثة تلتزم بالتعليمات والارشادات والقوانين الصادرة من ديوان الرقابة المالية وان المصارف عينة البحث تستخدم البرمجيات المتطورة للكشف عن حالات الفساد مما ساهم في الحد من وجود عمليات تلاعب او تزوير او في الأصول من قبل العاملين.

وعند الرجوع الى جدول (20) نجد إنَّ النتائج المتحققة على مستوى بعد مدركات الفساد وفقراته كانت كالآتي:

أ- لقد بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة (الالتزام بالإرشادات والتعليمات ساهم في الحد من الهدر في المصالح العامة) (**3.59**) وبانحراف معياري على مستوى البعد اذ بلغ (**1.23**)، ومعامل الاختلاف (**34.3%**)، وقد كانت شدة الاجابة للفقرة المذكورة (**71.8%**)، وهذا يدل على إنَّ المصارف عينة البحث تلتزم بالإرشادات والتعليمات للحد من الهدر في المصالح العامة.

ب- بينما حققت الفقرة (عدم وجود مجال لعمليات التزوير في الأصول والمستندات في المصارف) وسطا حسابيا موزونا مقداره (**3.54**) وهو اقل وسط حسابي على مستوى فقرات بعد مدركات الفساد، وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وبانحراف معياري على مستوى البعد اذ بلغ (**1.21**)، ومعامل الاختلاف (**34.2%**)، وشدة اجابة بلغت (**70.8%**)، مما يعني إنَّ المصارف المبحوثة لاتوجد فيها عمليات التزوير او تلاعب الاصول والمستندات.

ج- لقد بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة (أسهم البرمجيات الحديثة في الكشف المبكر عن حالات الفساد) اعلى وسط حسابي بلغ (**3.69**) وبأقل انحراف معياري (**1.05**) ومعامل الاختلاف (**28.5%**)، وشدة اجابة (**73.8%**)، وهذا يدل على إنَّ استخدام البرمجيات والتقنيات التكنولوجيا الحديثة تساهم في الكشف المبكر عن حالات الفساد.

3- **بعد الحوكمة Y3:** نلاحظ جدول (**20**) إنَّ الوسط الحسابي الموزون لبعد الحوكمة بلغ (**3.68**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وبانحراف معياري عام قدره (**1.20**)، وبمعامل الاختلاف عام بلغ (**32.8%**)، وكانت النسبة المئوية العامة لشدة اجابة عينة البحث قد بلغ (**73.5%**). وحققت الفقرة (إنَّ حل المشكلات عن طريق العمل ساهم في تطبيق حوكمة جيدة للمصارف) اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (**3.79**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (3)، الا إنَّ اقل وسط حسابي موزون على مستوى هذا البعد كان للفقرة (أسهم ازدياد الشفافية في المصارف على تقليل حالات الفساد المالي) اذ بلغ (**3.53**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**). وتشير هذه النتائج إنَّ تطبيق مبادى حوكمة المصارف تعد أداة فعالة لمكافحة الفساد المالي، ويجسد هذا المبدأ إطار قواعد الحوكمة على إستراتيجية المصرف والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة على المصرف ، ومسؤولية مجلس الإدارة امام المصرف والمساهمين ،أي تضع المصارف استراتيجيات وسياسات للمخاطر والموازنات وخطط العمل وتحديد اهداف الأداء ومراقبة تنفيذ الأداء.

وعند الرجوع الى جدول (20) نجد إنَّ النتائج المتحققة على مستوى بعد مدركات الحوكمة وفقراته كانت كالآتي:

أ- لقد بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة (إنَّ حل المشكلات عن طريق العمل ساهم في تطبيق حوكمة جيدة للمصارف) اعلى وسط حسابي بلغ (**3.79**) وانحراف معياري على مستوى البعد اذ بلغ (**1.19**)، ومعامل الاختلاف (**31.4%**)،

وقد كانت شدة الاجابة للفقرة المذكورة (**75.8%**)، وهذا يدل على إنَّ المصارف عينة البحث تساهم في حل المشكلات عن طريق تطبيق حوكمة جيدة للمصرف.

ب- اما الفقرة الثانية (أسهم ازدياد الشفافية في المصارف على تقليل حالات الفساد المالي) فقد حققت اقل وسطا حسابيا موزونا مقداره (**3.53**)، وبأعلى انحراف معياري على مستوى البعد اذ بلغ (**1.24**)، ومعامل الاختلاف (**35.2%**)، وشدة اجابة بلغت (**70.6%**)، مما يعني إنَّ المصارف المعنية ينبغي تضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمصرف بما في ذلك المركز المالي، ونتائج الأداء، وحقوق الملكية، واهداف المصرف.

ج- في حين بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة الثالثة (هناك انضباط في العمليات المالية داخل المصرف) وسط حسابي بلغ (**3.71**) وبأقل انحراف معياري (**1.17**) ومعامل الاختلاف (**31.7%**)، وشدة اجابة (**74.2%**)، وهذا يدل على إنَّ انضباط العمليات المالية داخل المصرف مما يساهم في الحد من حالات الفساد المالي.

4- بعد الدليل الدولي للمخاطرة القطرية Y4: عن طريق الجدول (**12**) تبين إنَّ الوسط الحسابي الموزون لبعد الدليل الدولي للمخاطرة القطرية بلغ (**3.67**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (**3**)، وبانحراف معياري عام قدره (**1.21**)، وبمعامل الاختلاف عام بلغ (**33.1%**)، وكانت النسبة المئوية العامة لشدة اجابة عينة البحث قد بلغ (**73.3%**). وحققت الفقرة (تسهم المصارف بتصدير تقييمات شهرية ضد الفساد المالي.) اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (**3.80**)، الا إنَّ اقل وسط حسابي موزون على مستوى هذا البعد كان للفقرة (يسهم إقرار الذمة المالية في الحد من الفساد المالي.) اذ بلغ (**3.53**) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (3). وتشير هذه النتائج الى إنَّ المصارف قيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتنسيق مع الجهات التشريعية بتطوير القوانين والأنظمة واللوائح الرقابية لعمل الديوان، بما ينسجم مع التغيّرات في بيئة الأعمال العراقية وبشكلٍ يتوافق مع المعايير والتشريعات الدّولية في هذا المجال.

وعند الرجوع الى جدول (20) نجد إنَّ النتائج المتحققة على مستوى بعد الدليل الدولي للمخاطرة القطرية وفقراته كانت كالآتي:

أ- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة الاولى (تسهم المصارف بتصدير تقييمات شهرية ضد الفساد المالي.) اعلى وسط حسابي بلغ (**3.80**) وانحراف معياري على مستوى البعد اذ بلغ (**1.19**)، ومعامل الاختلاف (**31.3%**)، وقد

ب- كانت شدة الاجابة للفقرة المذكورة (**76%**)، وهذا يدل على إنَّ المصارف عينة البحث تقوم بتصدير تقييمات شهرية ضد الفساد المالي.

ت- لقد حققت الفقرة الثانية (يسهم إقرار الذمة المالية في الحد من الفساد المالي) اقل وسطا حسابيا موزونا مقداره (**3.53**)، وبأعلى انحراف معياري على مستوى البعد اذ بلغ (**1.27**)، ومعامل الاختلاف (**36.1%**)، وشدة اجابة بلغت (**70.6%**)، مما يعني إنَّ المصارف تقوم باستمرار اقرار الذمة المالية للمصرف مما يساهم في الحد من الفساد المالي.

ث- في حين بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة الثالثة (ساعد صدور القوانين الصارمة بمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمسائلة الجدية في المصارف.) وسط حسابي بلغ (**3.67**) وبأقل انحراف معياري (**1.17**) ومعامل الاختلاف (**31.9%**)، وشدة اجابة (**73.4%**)، وهذا يدل على إنَّ صدور القوانين والتشريعات الصارمة يساهم بمنع هدر الأموال العامة والحد من الفساد المالي والاداري.

المبحث الثاني : اختبار الفرضيات

إنَّ هذا المبحث يستعرض أهم ما توصل إليه الباحث عن طريق تحليل علاقات الارتباط والانحدار لمتغيرات البحث واختبار الفرضيات وذلك عبر استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل ارتباط Pearson لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات وكذلك استخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد بين متغيرات البحث أي بين المتغير المستقل (الرقابة المالية) والمتغير التابع (الفساد المالي). فضلاً عن استخدام معامل التحديد (التفسير) R^2 الذي يبين مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغيرات تطرأ على المتغير المعتمد. وكذلك استخدام معامل الانحدار Beta وقيمة F المحسوبة لمعامل الانحدار لبيان مدى معنوية معامل الانحدار.

الفرضية الرئيسة الاولى: -لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين ابعاد الرقابة المالية X وابعاد الفساد الماليY .

عن طريق الجدول (**21**) يظهر مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين أبعاد هذه المتغيرات. وقبل التطرق الى اختبار الفرضيات الفرعية الأربع لهذه الفرضية الرئيسة فان عينة البحث (**100**) وان نوع الاختبار **(2-Tailed)** ومختصر **(Sig)** إلى اختبار معنوية معامل الارتباط. وان علامة **(**)** تدل على معنوية معامل الارتباط عند مستوى **(1%)** وتتفرع من هذه الفرضية أربعة فرضيات فرعية هي:

أ-لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ابعاد الرقابة المالية ودافعي الرشوة.

من جدول (**21**) يظهر هنالك علاقات ارتباط طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى (**1%**) بين ابعاد الرقابة المالية (الاستقلالية X1، الكفاءة المهنية X2، الأخلاق المهنية X3، رقابة الجودة X4، تحسين وترشيد الأداء X5، تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية X6) وبعد دافعي الرشوة. وقد بلغت قيم معاملات الارتباط بين هذه الأبعاد **(0.660**، 0.545**، 0.636** ، 0.506**، 0.703**، 0.857**)** على التوالي. وبذلك ترفض فرضية العدم أي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ابعاد الرقابة المالية والحد من دافعي الرشوة. فكلما تزداد الرقابة المالية على المصارف فان حالات الفساد والرشوة والتزوير تقل.

جدول (21) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

متغيرات البحث		الاستقلالية X1	الكفاءة المهنية X2	الأخلاق المهنية X3	رقابة الجودة X4	تحسين وترشيد الأداء X5	تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية X6	الرقابة المالية X
دافعي الرشوة Y1	ارتباط Pearson	0.660**	0.545**	0.636**	0.506**	**0.703	**0.857	**0.789
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
مدركات الفساد Y2	ارتباط Pearson	0.531**	0.626**	0.515**	**0.591	**0.563	**0.583	**0.687
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الحوكمة Y3	ارتباط Pearson	0.623**	0.544**	0.619**	**0.548	**0.642	**0.816	**0.766
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الدليل الدولي للمخاطرة القطرية Y4	ارتباط Pearson	0.628**	0.565**	0.617**	**0.563	**0.646	**0.842	**0.781
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الفساد المالي Y	ارتباط Pearson	0.680**	0.633**	0.664**	**0.613	**0.711	**0.863	**0.841
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على $SPSSV_{21}$

**الارتباط معنوي عند مستوى 0.01 (2-tailed).

ب- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ابعاد الرقابة المالية ومدركات الفساد

يظهر جدول (**21**) مصفوفة الارتباط بأن هنالك علاقات ارتباط طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى **(1%)** بين ابعاد الرقابة المالية (الاستقلالية X1، الكفاءة المهنية X2، الأخلاق المهنية X3، رقابة الجودة X4، تحسين وترشيد الأداء X5، تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية X6) وبعد مدركات الفساد. وقد بلغت قيم معاملات الارتباط بين هذه الأبعاد **(0.531**، 0.626**، 0.515**، 0.591**، 0.563**، 0.583**)** على التوالي. وبذلك ترفض فرضية العدم أي توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين ابعاد الرقابة المالية ومدركات الفساد.

ج- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ابعاد الرقابة المالية والحوكمة

من جدول(**21**) نلاحظ إنَّ هنالك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى **(1%)** بين ابعاد الرقابة المالية (الاستقلالية X1، الكفاءة المهنية X2، الأخلاق المهنية X3، رقابة الجودة X4، تحسين وترشيد الأداء X5، تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية X6) وبعد الحوكمة. وقد بلغت قيم معاملات الارتباط بين هذه الأبعاد **(0.623**، 0.544**، 0.619**، 0.548**، 0.642**، 0.816**)** على التوالي. وبذلك رفضت فرضية العدم أي توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين ابعاد الرقابة المالية والحوكمة.

د- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ابعاد الرقابة المالية والدليل الدولي للمخاطرة القطرية

نتائج جدول (**21**) يتضح إنَّ هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى **(1%)** بين ابعاد الرقابة المالية (الاستقلالية X1، الكفاءة المهنية X2، الأخلاق المهنية X3، رقابة الجودة X4، تحسين وترشيد الأداء X5، تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية X6) وبعد الدليل الدولي للمخاطرة القطرية. وقد بلغت قيم معاملات الارتباط بين هذه الأبعاد **(0.628**، 0.565**، 0.617**، 0.563**، 0.646**، 0.842**)** على التوالي. وبذلك رفضت فرضية العدم أي توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين ابعاد الرقابة المالية والدليل الدولي للمخاطرة القطرية.

الفرضية الرئيسة الثانية: -لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للرقابة المالية X في الحد من الفساد الماليY .

وتتفرع من هذه الفرضية ستة فرضيات فرعية: -

- **الفرضية الفرعية الأولى: -لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للاستقلالية في الحد من الفساد المالي.**

نشاهد من الجدول (**22**) وجود تأثير معنوي للاستقلالية X_1 في الحد من الفساد المالي. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت $Y=1.043+0.666X_1$ وهي تفسر **46.2%** من طبيعة العلاقة بين X وY أي إنَّ **46%** من التغيرات التي تطرأ على الفساد المالي ناجمة عن التغير في الاستقلالية X_1، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (**84.068**) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (**6.90**)، بمستوى المعنوية لـF (**Sig =0.000**)، ومن ثم القرار هو رفض فرضية العدم اي وجود تأثير معنوي للاستقلالية X1 في الحد من الفساد المالي.

جدول (22) تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الرقابة المالية X في الحد من الفساد المالي Y

المتغير التابع / المتغير المستقل X	الحد من الفساد المالي Y		قيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار	قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار	F الجدولية	Sig	R^2
	Constant	β					
X1الاستقلالية	1.043	0.666	9.169	84.068	6.90	0.000	0.462
X2الكفاءة المهنية	1.405	0.582	8.091	65.471	6.90	0.000	0.401
X3الأخلاق المهنية	1.133	0.645	8.796	77.363	6.90	0.000	0.441
X4رقابة الجودة	1.368	0.585	7.689	59.122	6.90	0.000	0.376
X5تحسين وترشيد الأداء	0.959	0.695	9.998	99.962	6.90	0.000	0.505
تطبيق الالتزام وتحقيق X6رقابة المسؤولية	0.950	0.737	16.890	285.263	6.90	0.000	0.744

✍ المصدر: إعداد الباحثة وفقاً لنتائج SPSS V.21 N= 100

- **الفرضية الفرعية الثانية: -لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للكفاءة المهنية في الحد من الفساد المالي.**

الجدول (**22**) نلاحظ وجود تأثير معنوي للكفاءة المهنية X2 في الحد من الفساد المالي. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت $Y=1.405+0.582X_2$ وهي تفسر **40.1%** من طبيعة العلاقة بين X وY أي إنَّ **40%** من التغيرات التي تطرأ على الفساد المالي ناجمة عن التغير في الكفاءة المهنية X_2، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (**65.471**) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (**6.90**)، بمستوى المعنوية لـF (**Sig =0.000**)، ومن ثم القرار هو رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهي وجود تأثير معنوي للكفاءة المهنية X2 في الحد من الفساد المالي.

- **الفرضية الفرعية الثالثة: -لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للأخلاق المهنية في الحد من الفساد المالي.**

الجدول (**22**) نشاهد وجود تأثير معنوي للأخلاق المهنية X3 في الحد من الفساد المالي. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت $Y=1.133+0.645X_3$ وهي تفسر **44.1%** من طبيعة العلاقة بين X وY أي إنَّ **44%** من التغيرات التي تطرأ على الفساد المالي ناجمة عن التغير في الأخلاق المهنية X_3، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (**77.363**) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (**6.90**)، بمستوى المعنوية لـF (**Sig =0.000**)، ومن ثم القرار هو رفض فرضية العدم أي وجود تأثير معنوي للأخلاق المهنية X3 في الحد من الفساد المالي.

- **الفرضية الفرعية الرابعة: -لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لرقابة الجودة في الحد من الفساد المالي.**

الجدول (**22**) يتبين وجود تأثير معنوي لرقابة الجودة X4 في الحد من الفساد المالي. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت **$Y=1.368+0.585X_4$** وهي تفسر **37.6%** من طبيعة العلاقة بين X و Y أي إنَّ **37.6%** من التغيرات التي تطرأ على الفساد المالي ناجمة عن التغير في رقابة الجودة X4، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (**59.122**) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (**6.90**)، بمستوى المعنوية لـF (**Sig =0.000**)، ومن ثم القرار هو رفض فرضية العدم أي وجود تأثير معنوي لرقابة الجودة X4 في الحد من الفساد المالي.

- **الفرضية الفرعية الخامسة: -لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتحسين وترشيد الاداء في الحد من الفساد المالي.**

الجدول (**22**) يتضح وجود تأثير معنوي تحسين وترشيد الأداء X5 في الحد من الفساد المالي. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت **$Y=0.959+0.695X_5$** وهي تفسر **50.5%** من طبيعة العلاقة بين X و Y أي إنَّ **50.5%** من التغيرات التي تطرأ على الفساد المالي ناجمة عن التغير في تحسين وترشيد الأداء X5، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (**99.962**) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (**6.90**)، بمستوى المعنوية لـF (**Sig =0.000**)، ومن ثم القرار هو رفض فرضية العدم أي وجود تأثير معنوي لتحسين وترشيد الأداء X5 في الحد من الفساد المالي.

- **الفرضية الفرعية السادسة: -لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية في الحد من الفساد المالي.**

نشاهد الجدول (**22**) وجود تأثير معنوي تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية X6 في الحد من الفساد المالي. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت **$Y=0.950+0.737X_6$** وهي تفسر **74.4%** من طبيعة العلاقة بين X و Y أي إنَّ **74.4%** من التغيرات التي تطرأ على الفساد المالي ناجمة عن التغير في تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية X6، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (**285.263**) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (**6.90**)، بمستوى المعنوية لـF (**Sig =0.000**)، ومن ثم القرار هو رفض فرضية العدم أي وجود تأثير معنوي لتطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية X6 في الحد من الفساد المالي.

الفرضية الرئيسة الثالثة: -لا يوجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد الرقابة المالية X في الفساد المالي Y.

من أجل قبول الفرضية الرئيسة آنفه الذكر من عدم قبولها أسْتُخدِمَ اختبار F لتحليل معنوية نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومثلما موضح في الجدول (**23**) الذي يبنى وفق الصيغة الاتية: -

Y=0.257-0.164 X1+0.026X2+0.018X3+0.228X4+0.228X5+0.573X6

جدول (23) تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير ابعاد الرقابة المالية X في الحد من الفساد المالي Y

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	Yالفساد المالي		(T) قيمة المحسوبة لمعامل الانحدار	(F) قيمة المحسوبة لأنموذج الانحدار	F الجدولية	Sig	R^2
	Constant	B					
X1الاستقلالية	0.257	0.164-	0.669-	65.017	6.915	0.000	0.807
X2الكفاءة المهنية		0.026	0.132				
X3الأخلاق المهنية		0.018	0.090				
X4رقابة الجودة		0.228	1.140				
تحسين وترشيد الأداء X5		0.228	1.470				
تطبيق الالتزام وتحقيق X6رقابة المسؤولية		0.573	8.959				

المصدر: إعداد الباحثة وفقاً لنتائج SPSS V.21 n= 100

يتبين من الجدول السابق ما يأتي: -

1- إنَّ قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي المتعدد والبالغة (**65.017**) وهي أكبر من F الجدولية (**6.915**) عند مستوى معنوية (**Sig=0.000**).

2- إنَّ قيمة معامل انحدار الاستقلالية في الحد من الفساد المالي بلغ (**-0.164**)، مما يعني إنَّ الفساد المالي Y في المصارف المبحوثة ستتغير بمقدار (**-0.164**) إذا ازدادت الاستقلالية X_1 بمقدار وحدة واحدة. مما يدل على ثبوت معنوية انموذج الانحدار الخطي المتعدد عند مستوى معنوية (**sig=0.000**) ومما تقدم يتضح إنَّ الاستقلالية X_1 لها تأثير في الحد الفساد المالي Yعند المستوى المذكور أي بدرجة معنوية (**1%**).

3- إنَّ قيمة معامل انحدار الكفاءة المهنية X2 في الفساد المالي Yبلغت (**0.026**) مما يعني إنَّ الفساد المالي Y في المصارف المبحوثة ستتغير بمقدار (**0.026**) إذا ازدادت الكفاءة المهنية X_2 بمقدار وحدة واحدة. مما يدل على ثبوت معنوية انموذج الانحدار الخطي المتعدد عند مستوى معنوية (**sig=0.000**) ومما تقدم يتضح إنَّ الكفاءة المهنية X_2 لها تأثير في الحد الفساد المالي Yعند المستوى المذكور أي بدرجة معنوية (**1%**).

4- إنَّ قيمة معامل انحدار الأخلاق المهنية X_3 في الفساد المالي Yبلغت (**0.018**) مما يعني إنَّ الفساد المالي Y في المصارف المبحوثة ستتغير بمقدار (**0.018**) إذا أزدادت الأخلاق المهنية X_3 بمقدار وحدة واحدة. مما يدل على

ثبوت معنوية انموذج الانحدار الخطي المتعدد عند مستوى معنوية (**sig=0.000**) ومما تقدم يتضح إنَّ الأخلاق المهنية X_3 لها تأثير في الحد الفساد المالي Yعند المستوى المذكور أي بدرجة معنوية **(1%)**.

5- إنَّ قيمة معامل انحدار رقابة الجودة X_4 في الحد الفساد المالي Yبلغت (**0.228**) مما يعني إنَّ الفساد المالي Y في المصارف المبحوثة ستتغير بمقدار (**0.228**) إذا أزداد الاهتمام رقابة الجودة X_4 بمقدار وحدة واحدة. مما يدل على ثبوت معنوية انموذج الانحدار الخطي المتعدد عند مستوى معنوية (**sig=0.000**) ومما تقدم يتضح إنَّ رقابة الجودة X_4 لها تأثير في الحد من الفساد المالي Yعند المستوى المذكور أي بدرجة معنوية (**1%**).

6- إنَّ قيمة معامل انحدار تحسين وترشيد الأداء X5 في الحد الفساد المالي Yبلغت (**0.228**) مما يعني إنَّ الفساد المالي Y في المصارف المبحوثة ستتغير بمقدار (**0.228**) إذا أزداد تحسين وترشيد الأداء X5 بمقدار وحدة واحدة. مما يدل على ثبوت معنوية انموذج الانحدار الخطي المتعدد عند مستوى معنوية (**sig=0.000**) ومما تقدم يتضح إنَّ تحسين وترشيد الأداء X5 لها تأثير في الحد من الفساد المالي Yعند المستوى معنوية **(1%).**

7- إنَّ قيمة معامل انحدار لبعد تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية X6 في الحد الفساد المالي Yبلغت (**0.573**) مما يعني إنَّ الفساد المالي Y في المصارف المبحوثة ستتغير بمقدار (**0.573**) إذا أزداد تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية X6 بمقدار وحدة واحدة. مما يدل على ثبوت معنوية انموذج الانحدار الخطي المتعدد عند مستوى معنوية (**sig=0.000**) ومما تقدم يتضح إنَّ تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية X6 لها تأثير في الحد من الفساد المالي Yعند مستوى معنوية **(1%)**.

8- إنَّ قيمة معامل التفسير R^2 بلغت (**0.807**) وهي تفسر **80.7%** من طبيعة العلاقة بين X وY أي إنَّ من التغيرات التي تطرأ على الحد الفساد المالي Y ناجمة عن التغيرات في الرقابة المالية للمصارف المبحوثة اما النسب الباقية والبالغة (**19.3%**) فتفسرها متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط البحث الحالي.

- ومما تقدم يتبين وجود علاقة تأثير متعدد ذات دلالة معنوية للرقابة المالية X في الحد من الفساد المالي Y، وهذا ما يقود إلى رفض فرضية العدم (H0) والتي تنص (لا يوجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد الرقابة المالية X في الحد الفساد المالي Y)، كما يقود إلى قبول فرضية الوجود (H1) والتي مفادها (يوجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة معنوية لأبعاد الرقابة المالية X في الحد الفساد المالي Y).

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

- ✓ المبحث الأول // الاستنتاجات
- ✓ المبحث الثاني // التوصيات

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

❖ الاستنتاجات

بناءً على ما تقدم يمكن آذ نستنتج الاتي :

1. إنَّ تمسك الموظفين بالكفاءة والأخلاق المهنية في عملهم وكذلك التركيز على البعد الأخلاقي من أهم الوسائل في الحد من الفساد المالي .

2. نظام الرقابة المالية السليم يعتمد على توافر مجموعة من المقومات الأساسية والتي يمكن تحقيق أهدافه عن طريقها، كتحديد الأهداف ووجود خطة تنظيمية وكذلك الكفاءة الوظيفية والنزاهة واعتماد أنظمة سليمة فضلاً عن توفير قسم تدقيق كفؤ وفعال.

3. التقارير الرقابية التي يصدرها ديوان الرقابة المالية بمختلف أنواعها وما تتضمنه من توصيات لمعالجة نواحي القصور تعد مصدراً رئيسياً للحد من الفساد المالي.

4. إنَّ أهم أبعاد للرقابة المالية هو بعد الأخلاق المهنية وبعد الاستقلالية للمدقق بحيث يقوم بعمله بشكل مرضي بدون أي منفعة أو مصلحة تناقض نزاهته وموضوعيته واستقلاليته في عمله.

5. شفافية الافصاحات والايضاحات والملاحظات المثبتة في ديوان الرقابة المالية تساهم في الحد من الفساد المالي.

المبحث الثاني

❖ التوصيات

تقترح الباحثة جملة من توصيات أهمها:

1. ضرورة إدخال التعديلات على التشريعات والقوانين والأنظمة كلما تطلب الأمر من اجل مواكبة التطورات الحاصلة في الفساد المالي وذلك من اجل الحد منها.
2. العمل على رفع الوعي لدى الجهات الرقابية بأهمية دور الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي.
3. تطوير وسائل وأساليب تشجيعية التي تساهم في جعل العاملين يلتزمون بأخلاقيات مهنتهم وكذلك الحد من المنافسة غير المشروعة والسلوك اللاأخلاقي.
4. وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وحسب خبرته ومؤهله العلمي للحد من استغلال وظيفته لمكاسب شخصية.
5. تشديد العقوبات لمرتكبي جرائم التلاعب او التزوير والاختلاس وتعجيل القوانين العقابية لخطورة الجرائم المرتكبة والتقليل من فرص ارتكاب مثل هذه الجرائم.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

القوانين والتشريعات

1 قـانون ديـوان الرقابـة الماليـة الاتحـادي رقـم (31) لسـنة 2011, جريـدة الوقـائع العراقيـة, عـدد (4217) فـي 14/11/2011

2 قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011, جريدة الوقائع العراقية, عدد (4217)في 11/2011/.

الكتب

3 أحمد مصطفى صبيح الرقابة المالية والإدارية دورها في الحد من الفساد الإداري ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2016

4 الانتوساي ، المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام تصر المعايير الدولة الأجهزة العليا للرقابة المالية والحاسبية الانتوساي ، بلا سنة

5 الانتوساي ، رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، منشور من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين في ديسمبر 2008

6 الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة والأمان، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، الطبعة رابعة 2016

7 الخطيب، خالد راغب الخطيب، الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، جامعة البتراء 2010

8 الركيبات ، كايد كريم الركيبات ، الفساد الإداري والمالي مفهوم أثاره وطرق قياسه وجهود مكافحة ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 2014

9 الزهاوي ، سيروان عدنان ميرزا الزهاوي الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي الطبعة الثانية من المنشورات الدائرة الإعلامية في مجلس النواب ،2014

10 الشمري و الفتلي ، هاشم الشمري و إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى عمان الأردن 2011

11 العبيدي ، سعيد علي محمد العبيدي ، اقتصاديا المالية العامة ، دار دجلة الطبعة الأولى عمان الأردن 2011

12 الغصين و الزرير ، راغب الغصين ، رانيا الزرير ، الرقابة المالية والإدارية في المصارف مطبعة جامعة دمشق 2014

13 الفار ، مصطفى الفار ، الادارة المالية العامة ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن 2008

14 المغربي ، محمد الفاتح المغربي أصول الادارة والتنظيم دار الجنان للنشر عمان الأردن ،2016

15 خرسان ، باسم علي خرسان ، العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2020

16 طالب و العامري ، علاء فرحان طالب ، علي الحسين حميدي العامري ، استراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي – مدخل تكاملي، دار النشر ش الملك حسين ،الطبعة العربية عمان الأردن 2014

17 عربيات ، ياسر احمد عربيات، المفاهيم الإدارية الحديثة ، دار يافا العلمية الطبعة الأولى عمان الأردن 2008

18 عمران ، علي سعيد عمران ، القضاء الإداري العراقي العراقي ، دار النشر مكتبو السنهوري بغداد 2011

19 غزي ، عادل غزي تقنيات إرساء أنظمة الرقابة الداخلية ، جمعية الرقابة والتفقد والتدقيق بالهياكل العمومية التونسية 2018

20 مبادرة تنمية الانتوساي ، المعايير الدولة اللاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن الرقابة المالية ، الإصدار 1 في 8 ديسمبر 2020

21 محمد ، أيمن احمد محمد ، ورقة سياسات في الفساد والمسائلة في العراق مؤسسة ، مؤسسة فريدريش ايبرت –مكتب الأردن والعراق ، بغداد العراق 2013

22 منظمة الشفافية الدولية الائتلاف العالمي ضد الفساد ، مؤشر مدركات الفساد ، 2019

الأطاريح والرسائل والبحوث

23 أبو هدف ، ماجد محمد سليم، تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية دراسة تطبيقة على مؤسسات الحكومية قي قطاع غزة ،رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة 2006

24 أحمد ، نادية طارق أحمد ، دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تقويم اداء المصارف العامة ، بحث الدبلوم العالي معادل للماجستير ، جامعة بغداد 2015

25 أحميدة، رضا محمد أحميدة ، العوامل المفسرة لضعف دور لجان المراجعة في الحد من الفساد الإداري والمالي دراسة الميدانية على المصارف التجارية الليبية المدرجة في سوق الليبي ، رسالة ماجستير ، جامعة الزاوية سنة 2020

26 أعمر و صالح ، عكاش أعمر ، دريدر صالح ، دور الرقابة المالية في تسير النفقات العمومية دراسة الحالة مديرية التجارة –البويرة 2016 ، رسالة ماجستير ، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية 2018

27 بلال ، برابح بلال دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، جامعة بومرداس ، الجزائر 2015

28 جبر ، سعدي فري شنيخر جبر ، تعدد الأجهزة الرقابية ودورها في الكشف والحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي بحث تطبيقي في أجهزة الرقابة في العراق ,بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد لنيل شهادة المحاسبة القانونية, العراق2011.

29 الحيالي ، قحطان عبد الحسين عبدالله حسن الحيالي، اثر كفاءة نظام الرقابية الداخلية في اختيار مراقب الحسابات لأدلة الإثبات بحث تطبيقي في شركات الصناعات الالكترونية ، المعهد العلي للدراسات المحاسبية والمالية ، شهادة دكتوراه محاسبة ، جامعة بغداد 2011

30 ذو النون ،محمد العدوي ذو النون ، اثر نظام الرقابة الداخلية على كفاءة المراجعة بالعينات الإحصائية دراسة حالة ديوان المراجعة القومي ، رسالة ماجستير، جامعة النيلين 2018

31 ذياب ، عبد أحسان ذياب ، أنموذج مقترح لتشريق أجهزة الرقابة والتدقيق في العراق عن طريق تقنية أعادة الهندسة", أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية, العراق2017.

32 رقية وآخرون ، حساني رقية و مروة كرامة و حمزة فاطمة حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، بحث مقدم للملتقى الوطني ، جامعة محمد خيضر- بسكرة ، كلية العلوم الاقتصاد والتجارية 2012

33 زغير ، قيصر غازي زغير ، في ألتقنيات ألمالية والمحاسبية دور الأجهزة الرقابية الخارجية في تقويم أنظمة الرقابة الداخلية وأثره في الحد من ألفساد المالي والإداري بحث دبلوم العالي ، جامعة بغداد ، الكلية التقنية الإدارية / بغداد 2011

34 الساعدي ، سلام رحيمه غانم الساعدي ، بحث الدور الرقابي المجالس المحافظات ومدى ماهمة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مجلس محافظة ميسان ، بحث الدبلوم العالي ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد 2016

35 الساعدي ، صبار علي محمد الساعدي ، جدولة تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد الإداري والمالي في محافظة بغداد ، بحث الدبلوم العالي ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد قسم أدارة أعمال لم يتم العثور على إدخالات فهرسة.2015

36 سامية ، شريخي سامية ،أهمية الاستفادة من الآليات الحديثة من المنضور الإسلامي في الرقابة المال العام ،رسالة ماجستير ، الجزائر 2011

37 الشمري ، هاشم مرزوك الشمري ، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد 2009

38 الشيخلي ، عبد الرزاق ابراهيم الشيخلي ، دور الرقابة التفتيش في معالجة الفساد الإداري والمالي في الإدارات المحلية دراسة الحالة في وزارة الزراعة مكتب المفتش العام ، بحث الدبلوم العالي ، جامعة بغداد 2019

39 الصالحي ، رياض شعلان حيدر الصالحي ، فاعلية تعدد الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري، أطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية كلية القانون 2018

40 عبد ، اختيار صبيح عبد ، دراسة الإحصائية لأهم العوامل المؤدية الى الفساد الإداري والمالي وتحديات المؤسسات الرقابية في القطاع العام العراق ، بحث الدبلوم العالي في الإحصاء التطبيقي ، جامعة بغداد 2017

41 عبداللطيف وآخرون ، سامر مؤيد عبداللطيف و مثنى محمد عبد الرزاق و صفاء محمد عبد ، دور البرلمان في مكافحة الفساد الإداري ، بحث كلية القانون جامعة كربلاء 2017

42 عداي ، نور شدهان عداي ، دور الأجهزة الرقابية للحد من الفساد المالي دراسة في التشريعات العراقية ، البحث مقدم الى وزارة المالية الدائرة الاقتصادية سنة 2013

43 العراجنة ، أحمد خلف العراجنة ، اثر حكومة القطاع العام في الحد من الفساد الإداري دراسة تحليله ،أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، عمان الأردن 2018

44 الغانمي و الخزرجى، نزار عبد الأمير تركي الغانمي و حمد جاسم محمد الخزرجى ، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 ، بحث مقدم الى جامعة كربلاء 2017

45 القريشي ، عقيل بردي الراضي القريشي ، الفساد الإداري والمالي وأثره في اتخاذ القرار الاستراتيجي دراسة تحليلية لآراء عينة من وزارة الداخلية العراقية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء سنة 2020

46 القصير ، ابراهيم خليل سلطان القصير ، الفساد المالي والإداري وأثره على مؤشرات التنمية في العراق للمدة 2004 -2014 ، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية 2017

47 قوق ، أم الخير قوق ، الرقابة على المال العام دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون ،رسالة ماجستير ،جامعة زيان عاشور ، كلية الحقوق السياسية 2018

48 كزار، . مصطفى حميد كزار ، الفساد المالي والإداري وانعكاساته على البطالة في العراق للمدة 2003 2012- ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد 2014

49 ليلى ، بو شوارب ليلى، دور الرقابة في تحسين اداء العمال ، رسالة ماجستير جامعة العربي بن مهدي أم البواقي الجزائر 2015

50 محمود ، الساعدي ، محمد سلمان محمود ، هيفاء مزهر الساعدي ، الفساد المالي في العراق الأسباب والمعالجات ، بحث المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر ، سنة 2017

51 المرتضى ، بن ساعد محمد المرتضى الرقابة المالية ودورها في الحد من الفساد المالي ، رسالة ماجستير ، جامعة زيان عاشور- الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2020

52 مهدي ، حسين عبد علي مهدي ، جودة التدقيق وانعكاساتها في مكافحة الفساد المالي ، بحث نيل شهادة المحاسبة القانونية ،تقدم به الى هيئأة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونين ، بغداد 2011

53 نسرين ، جعفري نسرين ، الرقابة المالية على تنفيذ النفقات العامة دراسة الحالة الرقابة الرقابة المالية لدى ولاية أ البواقي ، رسالة ماجستير ، جامعة أم البواقي الجزائر 2016

54 ياسين ، بن العربي علي ياسين ، الرقابة على مؤسسة الوقف في الجزائر، رسالة ماجستير جامعة زيان عاشور ، الجزائر 2015

المجلات

55 إيمان ، بوقصة إيمان، معضلة الفساد المالي في الجزائر ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والساسية ، جامعة العربي التبسي – تيسة 2017

56 الأسدي ، عدي غني الأسدي ، دور تقنيات المعلومات في وضع استراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي في العراق ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات ، مجلد 11 ، العدد 4 سنة 2019

57 التميمي ، عباس حميد يحيى التميمي، أطار مقترح للحد من الفساد المالي والإداري من قبل مؤسسات الرقابة المالية العليا. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية 01 (11)الصفحات 222-244سنة 2013

58 الجاعوني ، فريد خليل الجاعوني ، دراسة الإحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالي والإداري و أثرها في مؤشر التنمية البشرية دراسة تطبيقية على واقع البلدان العربية ، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25 ، العدد 2 ، سنة 2009

59 اليابسين و حسين ، فينان عبد الرحمن اليابسين ، ابتسام علي حسين ، آليات مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق وجهود أجهزة الرقابة العليا في الحد منه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 64 ، سنة 2021

60 جواد آخرون ، هيفاء جواد و زهراء محمد و خوله محمود، سبل مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية العدد 27 السنة 2011

61 حسين ، سمر عادل حسين ، الفساد الإداري وأسبابه أثاره وطرق مكافحته دور المنظمات العالمية والعربية ، مجلة النزاهة والشفافية هيئة النزاهة العدد 7 السنة 2014

62 حسين و صالح ، عمر إسماعيل حسين ، خلود وليد صالح ، دور الرقابة في الحد من الفساد الإداري بحث مقدم الى مؤتمر العلمي السنوي لهيئة النزاهة 2013

63 حفناوي ، آمال حفناوي ، العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشر قياسه عالميا ، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات ، المجلد 4، العدد 1 ، السنة 2019

64 خميسي ، بن رجم محمد خميسي ، الفساد المالي والإداري في الجزائر أسبابه أثاره واستراتيجيات مكافحته ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 13 ، العدد 40 ، سنة 2016

65 رشيد وآخرون ، إنصاف محمود رشيد و رافعة ابراهيم الحمداني وعدنان سالم الاعرجي نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق دراسة تطبيقة على جامعة الموصل ، مجلد جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 4، العدد 8 ،جامعة الموصل كلية الادارة والاقتصاد 2012

66 زبيده حامد الشهراني ، فاعلية الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الحكومية ، المجلد العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،المجلد 31 ،العدد 2 بلا سنة

67 سفر و حمد ، احمد سفر و بشار عزاوي حمد ، تقييم الرقابة والحوكمة في نجاح المصارف العراقية في ظل التوجهات الإصلاحية ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات ، مجلد 13 ، العدد 1 سنة 2021

68 سلامي آخرون ، أحمد سلامي وأسماء سلامي و عبد الحق بن تفاق تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر للفترة 2003- 2017 مجلد اقتصاديات الأعمال والتجارة العدد 6 سبتمبر 2018

69 عبد الكريم ، سهاد الجمال عبد الكريم ، الرقابة المالية المستقلة في التشريع العراقي ، مجلة الرافدين للحقوق المجلد 14 العدد 51 سنة 2016

70 كمال ، ايراينى أكرم كمال ، مدى تطابق إجراءات الرقابة المالية في النظام المحاسبي الحكومي بمصر لمبادئ الأجهزة العليا للرقابة المالية ،مجلة البحوث المالية ، المجلد 22العدد الاول ، يناير 2021

71 محمد ، منال جابر موسى محمد ، أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية خلال الفترة 2000 ، 2017 ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة سوهاج ، كلية التجارة 2017

72 محمد حميد علي، الأثر الاقتصادي الفساد المالي والإداري في العراق وسبل مكافحته ،مجلة القانونية والسياسية ، مجلد10 ، العدد 1 سنة 2021

73 موزر وآخرون ، جوزيف موزر وآخرون ، المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية ، المجلد 39 ، العدد1 ، كانون ثاني 2012

74 يونس وآخرون ، نعمان منذر يونس و بكر حميد جسوم ة عطية محمد إسماعيل ، تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد للمدة 2003- 2018 ، مجلة تكريت العلوم الإدارية والاقتصاد ، المجلد 16 ، العدد خاص ج 2سنة

مواقع الانترنت

75 (www.intosai.org / الإصدارات الانتوساي

76 //https://www.alaraby.co.uk/investigations جريد الواقع

المصادر الاجنبية

A.Books

1 Arens, Alvin A (2017), Auditing and assurance services, 16th e, Pearson Education, United States of America.

B.Magazines

2 Adedeji, Deborah Bose, & Soyinka, Kazeem Akanfe, & Sunday, Oluwafemi Michael, Corruption Control in the Public Sector and the Nigerian Accountant, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences ,Vol 8, No 1،2018

3 Alabdullah1 ،Tariq Tawfeeq Yousif Alabdullah1, Moayad Mohammad Ali Alfadhl2, Sofri Yahya3 & Ala Mohammad A. Rabi4، The Role of Forensic Accounting in Reducing Financial Corruption ،International Journal of Business and Management; Vol. 9, No. 1; 2014

4 AL-Qudah ،Mustafa A.A. AL-Qudah ،How External Auditors Detecting Financial Corruption and Fraud in Financial Statement “A Case Study of Jordanian Companies” ،Journal of Business & Economic Policy ،Vol. 6, No. 4, December 2019

5 Ghandour ،Ghassan Farouk Ghandour ،The Role Of Banking Supervision In Achieving The Objectives Of Monetary Policy ، INTERNATIONA JOURNAL OF ADVANCED RESEARCH (IJAR) ،Int. J. Adv. Res. 5(2), 572-5812017،

6 Godinez, Jose, & Garita, Mauricio, The dimensions of corruptionand its impact on FDI decision-making: the case of Guatemala, Journalof Business and Politics, Cambridge University Press, Volume 18, Issue 2.2016

7 Hadi & other , Khairul Anuar Abd , Halil Painoab, Suria Fadhillah Md Pauzib,The Legal Overview on Falsification, Fraud and Forgery , Procedia Economics and Finance 31 (2015)

8 Nathmay, Ehab Ibrahim, & Al-Aroud, Shaher Falah, &Al-Mbaidin,Tareq Hammed, The Effect of the Absence of the Application of the Mechanisms of Corporate Governance on the Internal auditing Efficiency to reduce Financial Corruption in the Jordanian Ministries, Advances in Management & Applied Economics, vol 5, no 4 2015

9 Prempeh and others , Kwadwo Boateng and Twumasi, Patrick and Kyeremeh, Kwadwo ،Assessment of financial control practicesin Polytechnics in Ghana ،A case study of Sunyani Polytechnic 9 ،-Sep-15

10 Sampath, Vijay S, & Rahman, Noushi), Bribery in MNEs: The Dynamics of Corruption Culture Distance and Organizational Distance to Core Values ،Journal of Business Ethics, Volume 147, Issue 2018،

الملاحق

ملحق رقم (1) قائمة بأسماء السادة

ت	اللقب العلمي	اسم الأستاذ واللقب	الاختصاص	عنوان العمل
1	أستاذ مساعد دكتور	علي احمد فارس	أداره مالية	قسم العلوم المالية والمصرفية /كليه الإدارة والاقتصاد / جامعه كربلاء
2	أستاذ مساعد دكتور	كمال كاظم جواد	تنمية اقتصادية	قسم العلوم المالية والمصرفية /كليه الإدارة والاقتصاد / جامعه كربلاء
3	أستاذ مساعد دكتور	زينب مكي البناء	إدارة الاستراتيجية	قسم العلوم المالية والمصرفية /كليه الإدارة والاقتصاد / جامعه كربلاء
4	أستاذ دكتور	علاء فرحان طالب	تسويق مصرفي	عميد كلية الادارة والاقتصاد /كليه الإدارة والاقتصاد / جامعه كربلاء
5	أستاذ مساعد دكتور	شروق عبد الرضا سعيد	إحصاء	قسم الإحصاء / كليه الإدارة والاقتصاد / جامعه كربلاء
6	أستاذ مساعد دكتور	مشكور حنون كاظم	اللغة العربية	قسم اللغة العربية /كليه العلوم الإسلامية / جامعه كربلاء
7	مدرس دكتور	نغم دايخ عبدعلي	أدارة تسويق وإدارة استراتيجية	قسم العلوم المالية والمصرفية /كليه الإدارة والاقتصاد / جامعه كربلاء
8	مدرس دكتور	حامد محسن جداح المسعودي	أدارة مصارف	قسم العلوم المالية والمصرفية /كليه الإدارة والاقتصاد / جامعه كربلاء
9	مدرس دكتور	نور صباح الدهان	أدارة مالية	قسم العلوم المالية والمصرفية /كليه الإدارة والاقتصاد / جامعه كربلاء
10	مدرس دكتور	هدير خيون عاشور	أدارة مالية	قسم العلوم المالية والمصرفية /كليه الإدارة والاقتصاد / جامعه كربلاء
11	مدرس دكتور	أمير علي خليل	إدارة مصارف	قسم العلوم المالية والمصرفية /كليه الإدارة والاقتصاد / جامعه كربلاء

ملحق رقم (2)

جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات العليا

الى السادة المعنيين بموضوع البحث ....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .....

نضع بين أيديكم استمارة استبانة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي إدارة مصارف في قسم العلوم المالية والمصرفية وتسعى إلى دراسة (دور الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي) وقد وقع الاختيار على هذه المصارف للدراسة وذلك للمؤهلات التي يمتلكها في مجال التطبيق على أمل إنَّ تخرج هذه الدراسة بنتائج تخدم مسيرة البحث العلمي في هذا القطاع وذلك بفضل ما ستقدمونه من إجابات موضوعية ودقيقة وأجو التكرم والإجابة على الأسئلة المطروحة وتزيد الباحثة بآرائكم القيمة عن طريق وضع إشارة(✓) على الإجابة التي ترونها ملائمة . كما تأمل الباحثة إنَّ تغني إجاباتكم وترفع من مستوى البحث العلمي لهذا البحث .

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم.....

المشرف على البحث

أ.م. د. جنان مهدي شهيد

جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد

الباحثة

أمل محمد عبد الوهاب

جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد

المحور الاول :معلومات شخصية

ملاحظة : ضع علامة (✓) في الدائرة التي تراها مناسبة

1-النوع الاجتماعي : ذكر ( ) أنثى ( )

2- الفئة العمرية : (30سنه فأقل) ( ) (31-39سنه) ( )
(40- 49 سنه) ( ) (50-59سنه) ( )
(60سنه فأكثر) ( )

3 -المؤهل العلمي : بكالوريوس ( ) دبلوم العالي ( )
ماجستير ( ) دكتوراه ( )

4 -الخدمة الوظيفية : (5 سنوات فأقل) ( ) (9-6) ( )
(10 - 14) ( ) (15-19) ( ) (20 فأكثر) ( )

5- المنصب الوظيفي : .....

6- التخصص العلمي :.....

المحور الثاني: الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة

المتغير المستقل الرقابة المالية

الرقابة المالية :وهي عملية الفحص والتفتيش والتدقيق التي تنفذ من أجهزة معينة في الدولة مخولة دستورياً بهدف التأكد من سلامة ومشروعية التصرفات المالية وتحقيق الالتزام بتنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات من أجل المحافظة على الأموال العامة وتوجيهها لخدمة الأهداف المحددة والكفاءة في استخدامها .(جبر ،2011 : 14)

وتتكون الرقابة المالية من الأبعاد الآتية :

أ-الاستقلالية : هو عملية مرتبطة ارتباطا وثيقا باستقلالية أعضائها . و كما يعرف الأعضاء بأنّهم الأشخاص الذين توكل إليهم مهمة اتخاذ القرارات بأسم الجهاز الرقابة العليا، بوصفهم مسؤولين عن هذه القرارات ؛بمعنى أنهم أعضاء هيأة مشتركة لها حق القرار أو رئيس هيئة عليا للرقابة إذا كانت رئاسة هذه الهيئة موكوله لشخص واحد.

ت	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	يملك المصرف استقلالية كافية في هيكله التنظيمي					
2	يكون اختيار الموظفين بشكل موضعي دون أي اعتبار خارجي					
3	يتمتع الموظفين الرقابة باستقلالية في عملية التدقيق					

ب- الكفاءة المهنية : يقصد قيام الفرد بالعمل المهني والمهام المهنية التي تطلب منه بطريقة جيدة في الرقابة المالية ،وبطريقة تحدد قدرته المهنية ومهاراته في العمل.

ج- **الأخلاق المهنية:**هي عبارة عن العديد من المبادئ والمعايير التي تدير سلوكيات الموظف وأداءه وزملاء العمل في العمل المهني .

ت	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	معارض	معارض بشدة
4	يمتاز أداء العاملين بكفاءة التشغيلية العالية					
5	يركز عمل الرقابة على الأسس المهنية والمحاسبية					
6	يمتلك العاملون في الرقابة والتدقيق خبرة اللازمة لإنجاز أعمالهم					

ت	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	معارض	معارض بشدة
7	تسهم قواعد السلوك وآداب المهنية في الرقابة المالية على تحسين جوده المعلومات لمستخدميها					
8	تسهم الرقابة المالية على التركيز في شخصية المدقق وعدم تحيزه الى جهات أخرى					
9	يتمتع موظفين الرقابة المالية بالتأهل العلمي والمهني اللازم لأداء الرقابة المالية					

د- رقابة الجودة : وهي العملية التي من خلالها تسعى الرقابة المالية لضمان الحفاظ على جودة الخدمات في مصارف تحسينها إذ يتم تقليل أخطاء لناتجة منها أو الفضاء عليها .

ت	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	معارض	معارض بشدة
10	أسهم نظام الأتمتة في تحسين عملية الرقابة المالية على أنظمة الجودة					
11	تساعد جودة الرقابة على تطوير عمل الموظف في المستقبل					
12	تيسير عمليات إدارة للجودة في المصرف بشكل منتظم وفعال					

هـ - تحسين وترشيد الأداء: هو عملية تامين مستوى عال من العمل وتوفير الموارد اللازمة لضمان التحسين والتحديث و تقديم الإرشادات.

ت	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	معارض	معارض بشدة
13	تسهم الرقابة المالية على تطوير وتحسين الأداء الموظفين وتحسينها					

14	ساعد توفير المصرف للأدوات اللازمة للقائمين بعمليه الرقابة المالية في تحسين الأداء					
15	تلتزم مصارف بالبلاغات والقرارات الصادرة من رئاسة الوزراء بما يخص الضبط وترشيد الإنفاق الحكومي					

و- **تطبيق الالتزام وتحقيق رقابة المسؤولية** :هو الحجز الأساس في نجاح الرقابة المالية بما يتحمل الموظف من مسؤولية قراراته وتصرفاته وان يعترف بهذه المسؤولية ويتطلب تحمل المسئولية قوة العزيمة.

ت	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	معارض	معارض بشدة
16	تساهم الرقابة المالية في تحسين فاعلية العملية الإدارية والتخطيط والتنظيم والتوجيه					
17	توجد دقه لدى المدقق في تفويض المعاملات لدى موظفين الرقابة المالية					
18	ساعد التعامل مع نشاطات الرقابة المالية ضمن الواجبات اليومية					

المتغير التابع //الفساد المالي

الفساد المالي : هو عملية إساءة استخدام المنصب العام من أجل تحقيق المكاسب شخصية أو لتحقيق مصلحة لشخص أو لجماعة ما بسبب الولاء لهم أو لكسب ولائهم .(زغير ، 2011 : 42)

ويتكون الفساد المالي من الأبعاد الآتية :

أ- **دافعي الرشوة:** الرشوة إحدى مظاهر الانحرافات المالية ومخالفه الإحكام وقواعد الضبط وتعليمات الرقابة المالية تمثل دافعي الرشوة التي تسبب الفساد الأخلاقي والانحرافات الأخلاقية في سلوك الفرد إذ إنَّ وجود دافعي الرشوة في المؤسسات يعني وجود خلل في اداء عمل المؤسسة.

ت	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	معارض	معارض بشدة
19	للقيادة دور فاعل هي الحد من الفساد الإداري والمالي					
20	تسهيل الإجراءات واتفاقيتها يسهم في الحد من الفساد					
21	تنعكس سلوكيات الموظف النزيه في سلوكيات غيره من الموظفين					

ب- **مدركات الفساد**: وهي عملية استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة، على سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين للرشاوى أثناء المشتريات، أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاح جهود مكافحة الفساد.

ت	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	معارض	معارض بشدة
22	الالتزام بالإرشادات والتعليمات ساهم في الحد من الهدر في المصالح العامة					
23	عدم وجود مجال لعمليات التزوير في الأصول والمستندات في المصارف					
24	أسهم البرمجيات الحديثة في الكشف المبكر عن حالات الفساد					

ج- **الحوكمة** : هي مجموعة من الآليات والإجراءات والنظم والقرارات التي تضمن كلا من الانضباط والشفافية والعدالة تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الأداء .

ت	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	معارض	معارض بشدة
25	إنَّ حل المشكلات عن طريق العمل ساهم في تطبيق حوكمة جيدة للمصارف					
26	أسهم ازدياد الشفافية في المصارف على تقليل حالات الفساد المالي					

27	هناك انضباط في العمليات المالية داخل المصرف					

د- الدليل الدولي للمخاطرة القطرية: هي عملية تقييمات شهرية حول المخاطر الاقتصادية المالية يؤدى هذا الدليل دورا رئيساً في الاقتصاد العالمي.

ت	العبارات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	معارض	معارض بشدة
28	تسهم المصارف بتصدير تقييمات شهرية ضد الفساد المالي.					
29	يسهم إقرار الذمة المالية في الحد من الفساد المالي.					
30	ساعد صدور القوانين الصارمة بمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمسائلة الجدية في المصارف.					

abstract

Oversight is one of the most important means to control public money and reduce financial corruption, as it has a major role in organizing societies and its institutions. As an administrative or financial system that lacks oversight is considered an incomplete system that lacks the right ingredients at work.

This study aimed to demonstrate the impact of financial control to reduce financial corruption and the efficiency of regulations, laws and legislation issued by the Office of Financial Supervision and to provide some proposals to activate the role of financial control and to indicate the extent to which auditors adhere to the dimensions of financial control to achieve its goal, which is to reduce financial corruption.

The study population consisted of some Iraqi governmental and private banks, namely (Al-Rafidain Bank, Al-Rasheed Bank, International Development Bank, Baghdad National Bank of Iraq, Babel Bank, Gulf Commercial Bank and United Bank). The study sample included financial managers, accountants, members of audit committees and internal auditors working in these banks. Distribution of 120 questionnaires. 110 questionnaires were retrieved, and 100 were valid. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was used, in addition to using the analysis of the simple linear regression model and the multiple regression model to test the hypotheses of the study.

The researcher reached a number of results, most notably the existence of a statistically significant impact relationship between the dimensions of financial control and the reduction of financial corruption, and that employees' adherence to professional competence and ethics in their work is one of the most important means to reduce financial corruption.

In light of the results of the study, the researcher recommended strengthening the role and effectiveness of financial control in its dimensions and continuity of work in banks, the research sample, and the need to introduce amendments to legislation, laws and regulations, and to preserve the independence of financial control staff by setting controls and determinants that guarantee this to detect cases of financial corruption.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Administration and Economics

Department of Financial and Banking Sciences

The role of financial control in reducing financial corruption

(An exploratory study of a sample of workers in) governmental and private banks in the holy governorate of Karbala)

A research submitted to the Board of the College of Administration and Economics / University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a higher diploma in financial and banking sciences

Submitted by the student

Amal Mohamed Abdel Wahhab

Supervised by

A . M . Dr. Jinan Mahdi Shahid Al-Dahan

1443هـ 2022 م